عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

مسار التنمية والاقتصاد

واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا

إعداد: محمد العبدالله

دراسة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 31 كانون الأول/ ديسمبر 2017

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

ملخص تنفيذي **2**
تمهيد **4**
أولاً: منهجية الدراسة **5**
ثانياً: واقع اللاجئين السوريين في تركيا **6**
1. عدد وتوزع اللاجئين السويين 6
2. واقع العمالة السورية اللاجئة في تركيا ..... 8.
ثالثاً: تحليل البيانات **20**
1. خصائص العينة 20
2. مصادر دخل اللاجئين السوريين 22
3. مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي 25
4. معوقات تنمية سبل العيش 32
5. آليات تنمية سبل العيش 38
6. القطاعات الاقتصادية لتنمية سبل العيش 46
7. برامج تنمية سبل العيش 48
رابعاً: الاستنتاجات **52**
- الخصائص العامة للعمالة السورية اللاجئة 52
- تحديات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين 52
خامساً: التوصيات والمقترحات **53**
- الحكومة التركية 53
- المنظمات غير الحكومية 55
- أرباب العمل السوريين والأتراك 55
خاتمة **56**
سادساً: ملاحق الدراسة **57**

ملخص تنفيذي

- يجد اللاجئون السوريون أنفسهم اليوم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء المجاورة لبلدهم، والتي وإن اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، إلا أنها تفرض في الوقت نفسه على النسبة الأكبر منهم تحمل مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتماد على ذواتهم لتحصيل قوت يومهم.
- تشير بعض التقديرات في تركيا إلى أن **نسبة من هم في سن العمل من اللاجئين السوريين تتخطى حاجز الـ (50%)، مع معدل بطالة يتجاوز 17%**، مع ما تحمله هذه النسب من المشاكل والتحديات للحكومة التركية والمرتبطة بتنظيم هذه العمالة ودمجها في سوق العمل ومعالجة المشكلات التي تواجهها مع أرباب العمل.
- حاولت الدراسة **التعرف بداية على واقع سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا**، باعتبارها أكبر دولة مستضيفة للاجئين السوريين بعدد تجاوز عتبة الثلاثة ملايين لاجئ، من خلال عرض واقع اللاجئين السوريين في هذا البلد من حيث العدد والتوزع الجغرافي والخصائص الديمغرافية وخصائص العمالة السورية اللاجئة.
- تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في **التعرف على تحديات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين** من خلال تشخيص مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي، ومن ثم تحديد أهم المعوقات الرئيسية التي تحد من تنمية سبل عيشهم، وصولاً إلى إرساء مجموعة من الآليات والبرامج التي يمكن أن تساعد على تنمية هذه السبل.
- لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على عينة ملائمة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (94) مستجوب من أرباب العمل السوريين في قطاعات اقتصادية مختلفة ممن يساهمون في النشاط الاقتصادي في تركيا في الوقت الحاضر، وكذلك الأفراد العاملين في منظمات المجتمع المدني السورية في تركيا ذوي الصلة بقطاع سبل العيش.
- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تعكس واقع العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي، والتحديات التي تؤثر سلباً على تنمية سبل عيشهم والمتمثلة **بوجود مجموعة من المشكلات التي تتعرض لها هذه العمالة في سوق العمل التركي** والتي ترتبط بكل من قوانين العمل والأجور والتعويضات وبيئة العمل المادية، **ووجود جملة من المعوقات التي تعرقل تنمية سبل العيش** المرتبطة بمجموعة من الفواعل الأساسية في هذا القطاع ممثلة بكل من الحكومة التركية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية إلى جانب اللاجئين السوريين أنفسهم. والتي كان من أبرزها:

  - عدم وضوح واكتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين.
  - عدم تبني الجهات الحكومية سياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل العيش.
  - ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية.
  - ضعف التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية.
  - غياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في قطاع سبل العيش.

إلى جانب **وجود التحديات المرتبطة بالآليات المساعدة على تنمية هذه السبل** من قبل جميع الفواعل في هذا القطاع، وكان من أهمها:

- تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين.
- تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءاتهم ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً.
- العمل على تأسيس نقابة للعمال السوريين معترف بها من جانب السلطات في تركيا.
- تسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل.
- تنفيذ برامج تأهيل مهني للاجئين السوريين من قبل الهيئات التركية والدولية.
- تفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش.
- تأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأتراك.

وعرضت الدراسة في نتائجها كذلك أهم القطاعات الاقتصادية والبرامج التي ترى عينة الدراسة أهمية التركيز عليها لتنمية سبل العيش مثل برامج بناء ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر وتمويلها، والتدريب والتعليم التقني والمهني، وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.

- قدمت الدراسة في نهايتها مجموعة من التوصيات الهامة للفواعل الأساسية في قطاع سبل العيش لحل مشكلات العمالة السورية اللاجئة وتذليل المعوقات التي تعترض تنمية هذه السبل واقتراح الآليات المناسبة لتنميتها. **ومن أهمها في جانب الحكومة التركية:**

- العمل على تأسيس قاعدة بيانات للعمالة السورية وإتاحة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة.
- وضع آليات مناسبة لتقييم أصحاب المؤهلات العلمية في صفوف اللاجئين السوريين.
- تطبيق برامج التدريب المهني للتشغيل المضمون.
- تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا تحت إشراف نقابة العمال التركية.
- دعم وكالات ومؤسسات توظيف اللاجئين السوريين وتقديم التمويل والتسهيلات اللازمة لها.

ومن جانب المنظمات غير الحكومية:

- العمل على وضع آليات لاستدامة برامج سبل العيش وضمان نموها.
- تأسيس صندوق مالي تعاوني لتقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر والمنح لرواد الأعمال.
- القيام بحملات توعية مجتمعية وتثقيفية عبر وسائل الإعلام للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل، حول حقوقهم وواجباتهم في سوق العمل.
- تأسيس برامج سبل عيش تستهدف تأمين فرص عمل خاصة بالفئات الضعيفة من اللاجئين.

ومن جانب أرباب العمل:

- القيام بتأسيس برامج مستدامة للتنسيق والتعاون بين أرباب العمل السوريين والأتراك لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة في جميع القطاعات.
- المساهمة في دعم برامج التدريب والتأهيل المهني للاجئين السوريين.
- التركيز على الجانب الإنساني عند توظيف العمالة السورية اللاجئة وعدم استغلال وضعها القانوني والمادي.

تمهيد

تسببت الأزمة الإنسانية التي تمر بها سورية على مدار الأعوام السبعة الماضية بنزوح وتشرد الملايين من سكانها داخل وخارج البلد، وأحدثت نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدى النسبة الأكبر منهم، سواء منهم من بقي داخل سورية أو من غادرها إلى دول الجوار فاراً من أهوال النزاع ليعيش مأساة اللجوء.

مع طول أمد النزاع وتضاءل آمال العودة إلى الوطن وتناقص الدعم المادي المقدم من المانحين الدوليين، يجد اللاجئين السوريين أنفسهم اليوم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء المجاورة لسورية، والتي وإن اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، إلا أنها تفرض في الوقت نفسه على النسبة الأكبر منهم تحمل مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتماد على ذواتهم لتحصيل قوت يومهم. وفي هذا السياق يبرز بشكل واضح الاهتمام الكبير الذي توليه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) لسبل العيش، نظراً لتأثيرها الكبير على مستقبل اللاجئين في بلدان اللجوء ومدى قدرتهم على الاندماج في المجتمعات الجديدة التي تستضيفهم. وكون قضية سبل العيش في الوقت الحاضر من أكثر القضايا حساسية لدى حكومات هذه البلدان ولدى اللاجئين السوريين أنفسهم، إذ يقوم العديد من هذه الحكومات بالتعاون مع العديد من الجهات لإجراء الدراسات والتقييمات الدورية التي تعكس واقع عمالة اللاجئين السوريين لديها، ومدى تأثيرها على سوق العمل واقتصادات هذه الدول، ولوضع حلول مستدامة لمشكلات اللاجئين في أسواق العمل، ووضع برامج سبل عيش قادرة على احتواء ممن هم في سن العمل بهدف توجيه طاقتهم الإنتاجية في خدمة اقتصادات هذه الدول، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم.

وفقاً للإحصائيات الرسمية تستضيف الجمهورية التركية العدد الأكبر من اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم عتبة الثلاثة ملايين موزعين على امتداد المدن الكبيرة القريبة من الحدود السورية التركية وكذلك في المدن الرئيسية الكبيرة. ورغم تفاقم احتياجاتهم بدرجات متفاوتة في جميع القطاعات، يبرز قطاع سبل العيش كأحد أهم القطاعات ذات الأولوية والتأثير المستدام في حياة اللاجئين السوريين مع طول أمد وجودهم في هذا البلد وانخفاض المساعدات المقدمة لهم مع مرور الوقت وضرورة الاعتماد على أنفسهم لتعزيز صمودهم الاقتصادي. إذ تشير بعض التقديرات أن نسبة ممن هم في سن العمل تتخطى حاجز الـ (50%)، مع ما تحمله هذه النسبة من المشاكل والتحديات للحكومة التركية والمرتبطة بتنظيم هذه العمالة ودمجها في سوق العمل ومعالجة المشكلات التي تواجهها مع أرباب العمل. ومن جانب آخر يلمس المتتبع لواقع سبل عيش اللاجئين السوريين بشكل واضح المعاناة التي يكابدونها في تأمين لقمة عيشهم والتحديات الكبيرة التي يواجهونها في سوق العمل التركي.

بناءً على ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا، من خلال العمل بداية على عرض واقع اللاجئين السوريين في تركيا من حيث العدد والتوزع الجغرافي والخصائص الديمغرافية وخصائص العمالة السورية اللاجئة، يليها العمل على تشخيص مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي، ومن ثم تحديد أهم المعوقات الرئيسية التي تحد من تنمية هذه السبل، وصولاً إلى إرساء مجموعة من الآليات والبرامج التي يمكن أن تساعد على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. كذلك استعراض أهم القطاعات الاقتصادية والبرامج التي لا

بد من التركيز عليها لتنمية سبل العيش. كذلك تهدف الدراسة من جانب آخر إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف الأطراف لتنمية سبل العيش، وتقديم مجموعة من التوصيات للتخفيف من أثر العوامل التي تحد من تنمية سبل العيش وتدعيم العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على تنمية هذه السبل وبما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا.

ويتقدم مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بجزيل الشكر والتقدير للجهود التي بذلتها مؤسسة رزق للتأهيل المهني لمساعدتها عند تنفيذ الجانب الميداني للدراسة من خلال فروعها في المدن التركية.

أولاً: منهجية الدراسة

يتكون **مجتمع الدراسة** من أرباب العمل السوريين العاملين في قطاعات اقتصادية مختلفة ممن يساهمون في النشاط الاقتصادي في تركيا في الوقت الحاضر، وكذلك الأفراد العاملين في منظمات المجتمع المدني السورية في تركيا ذوي الصلة بقطاع سبل العيش، وهم يمثلون وحدة التحليل في هذه الدراسة. فيما تتكون **عينة الدراسة** من (94) مستجوب تم اختيارهم وفق تقدير الباحث بطريقة الملائمة[1]، وقام الباحث باستهداف العينة في مدن شانلي أورفة واسطنبول وغازي عنتاب كون هذه المدن تضم النسبة الأكبر من عدد اللاجئين السوريين في تركيا، وكذلك تم مراعاة التوزع الجغرافي لهذه المدن كما يبين الشكل (2). الأمر الذي يمكن معه دراسة وتقييم واقع وتحديات سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.

مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود الزمنية والمكانية والمادية لإنجاز الدراسة، ومحاولة ضمان تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة بالشكل الملائم من حيث الخصائص الديمغرافية وطبيعة القطاع الاقتصادي الذي تعمل ضمنه في المدن التركية المذكورة أعلاه[2].

أما فيما يتعلق **بمنهج البحث المستخدم** فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة في وصف وتفسير وتحليل واقع وتحديات سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا خارج المخيمات، حيث يمكن من خلال هذا المنهج جمع البيانات من مجتمع الدراسة لمحاولة تحديد الواقع الحالي لسبل العيش والتحديات التي تحول دون تنميتها، ومن ثم تحليل مضمون البيانات التي تم جمعها وصولاً إلى عرض النتائج.

بالنسبة لطرائق جمع البيانات فقد تم الاعتماد على البحث المكتبي والبحث الميداني وفق الآتي:

- **البيانات الثانوية:** وتم الحصول عليها من الدراسات السابقة والتقارير الإحصائية والإعلامية ذات الصلة.
- **البيانات الأولية:** وتم الحصول عليها من خلال استبانة بحثية تم تطويرها لهذا الغرض، واحتوت مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تستخدم لمعرفة واقع وتحديات سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا من منظور أرباب العمل والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش من السوريين المقيمين في تركيا.

[1] تقوم هذه الطريقة على أساس اختيار حالات من الحالات النمطية في مجتمع البحث، ويحدد في هذه الطريقة حجم عينة البحث ومناطق تواجدها كي تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً. وتعتمد هذه الطريقة في صحتها على موضوعية الباحث وعلى معرفته الدقيقة بخصائص مجتمع البحث.

[2] في جانب الحدود الزمنية للدراسة، فإن الفترة الزمنية لتنفيذ هذه الدراسة امتدت منذ بداية شهر أيار إلى بداية شهر كانون الأول من عام 2017.

ثانياً: واقع اللاجئين السوريين في تركيا

1. عدد وتوزع اللاجئين السويين

بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (3,400,195) بتاريخ 14-12-2017، ويبين الشكل (1) التطور التدريجي لعدد اللاجئين السوريين في تركيا منذ عام 2011، وفقاً لبيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

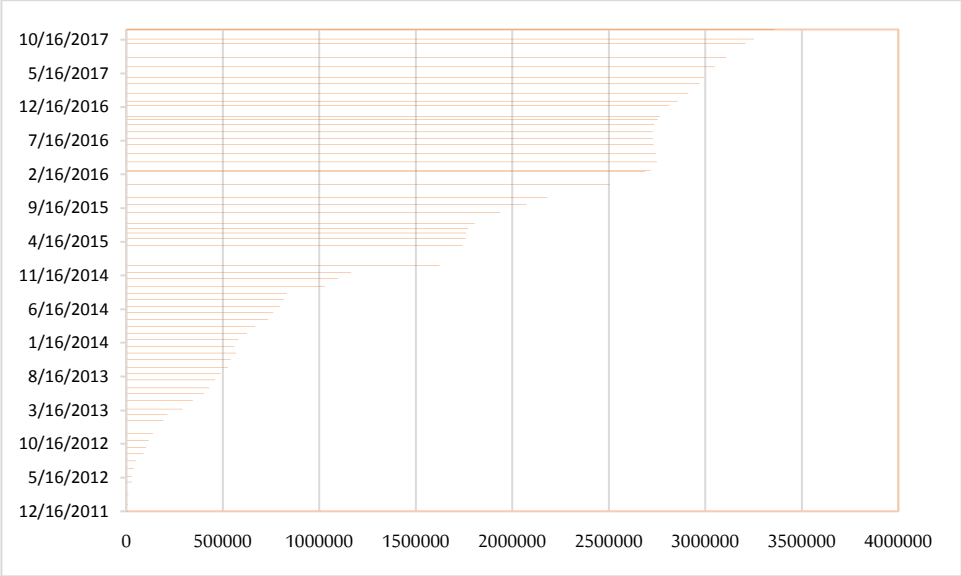

الشكل (1) يبين تطور عدد اللاجئين السوريين في تركيا منذ عام 2011

المصدر: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224

لا يصنف السوريين الذين توافدوا إلى تركيا منذ بداية النزاع السوري كلاجئين، مما يحرمهم من التمتع بحقوق اللاجئين في إطار القانون الدولي، وإنما يتمتع غالبيتهم بصفة الحماية المؤقتة التي أقرت بتاريخ 22 أكتوبر 2014 في الجريدة الرسمية التركية[3]-[4]، والتي وفرت لهم بعض المزايا التي تقدمها لهم الحكومة التركية مثل الطبابة والتعليم المجاني[5].

---

[3] تطورت سياسة قوانين الهجرة وتسوية أوضاع اللاجئين في تركيا من تقييد القبول على أساس الأصل و الثقافة التركية و تشكيل الهوية الوطنية التركية والحفاظ عليها بالانكماش عن المحيط العثماني، القانون 2510 عام 1934، فاستُثني سكان الدول المجاورة من اتفاقية اللاجئين التي وقعت عليها تركيا عام 1951 و بروتوكولها 1967، و ذلك إلى التوسع بسياسة قوانين الهجرة والانفتاح نحو المبادئ القانونية العالمية والمحيط العثماني بقانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458 /2013، واستناداً له صدرت اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بقرار مجلس الوزراء رقم 6883 تاريخ 2014/10/13، وتقرر شمول كل القادمين من سورية من تاريخ 2011/4/28 بها، و هي تقرر حماية للأجانب الذين أجبروا على ترك بلدهم ولا يستطيعون العودة إليه، بمعيار تدفق أعداد كبيرة من الوافدين من منطقة جغرافية خلال فترة زمنية قصيرة، و يمكن أن تعطى ضمن هذا المعيار للفرد والجماعة، وتكون لمن وصل إلى تركيا مباشرة من سورية ولو كان وصوله غير مشروع.

وقد اعتبر السوريون جميعاً سواء من لجأ خوفاً وهرباً من اضطهاد، أم لا، مشمولين بها إذا طلبوها. والمحميين بها لا يجوز إعادتهم قسرياً ويستفيدون من الرعاية الصحية والتعليم والحصول على المساعدة الاجتماعية والوصول إلى سوق العمل، ويستطيع مجلس الوزراء إلغاء قرار شمول السوريين بالحماية حين يرى انتفاء مبررات أسباب استمرارها.

هذا و لا بد من الإشارة هنا إلى أن تركيا كانت واحدةً من الدول التي صاغت اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين، عام 1951، إلا أنها وقعت عليها مع الحد الزمني و الجغرافي، وفي بروتوكول نيويورك الإضافي عام 1967 رفعت الحد الزمني ، ولكن دون الجغرافي.

المصدر: حسام الشحنة، **الأوضاع القانونية للسوريين في تركيا**، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 12-2017-01: https://goo.gl/HTrtud

[4] ***Temporary Protection Regulation**: Resmi Gazete, October 2014, Turkey:* https://goo.gl/oH2VGN

[5] سمح قانون الحماية المؤقتة الناظم لوضع إقامة السوريين اللاجئين في تركيا، من خلال الثغرات الكثيرة الموجودة فيه بتعرض السوريين للاستغلال بشكل كبير.

إلا أن المعاناة الرئيسية التي واجهها السوريين في تركيا تتركز بشكل كبير في قضية تأمين سبل العيش والمشكلات المرتبطة بها، أما بالنسبة لتوزع العمالة السورية جغرافياً فإن غالبيتها تتركز في المدن التركية الكبرى حيث تتوفر إمكانية أكبر للعثور على فرص العمل كما يبين الشكل (2).

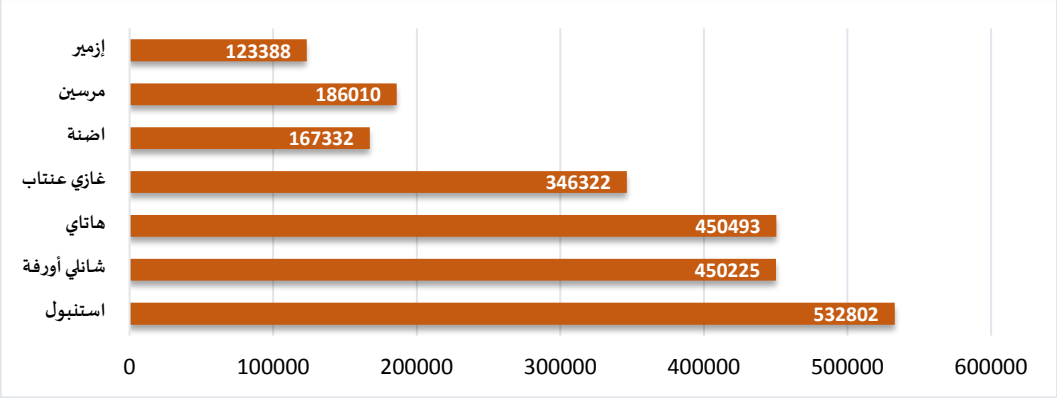

الشكل (2) يبين عدد اللاجئين السوريين في بعض المدن التركية حتى تاريخ 30-11-2017

المصدر: General Directorate of Migration Management, Ministry of interior, Turkey, 07-12-2017

كما يبين الشكل (3) نسبة توزع اللاجئين السوريين في بعض المدن التركية مقارنة بعدد سكان هذه المدن.

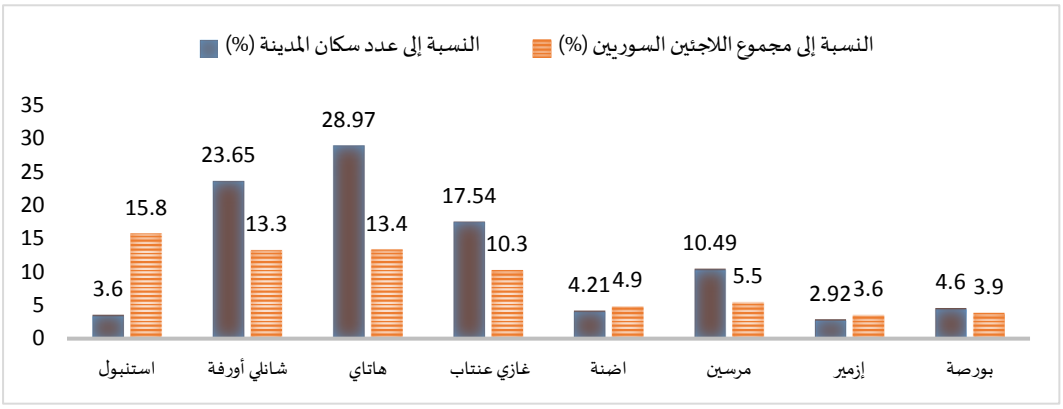

الشكل (3) يبين نسبة توزع اللاجئين السوريين في بعض المدن التركية

المصدر: General Directorate of Migration Management, Ministry of interior, Turkey, 07-12-2017

تتركز نسبة (52.8%) من العدد الكلي للاجئين السوريين في مدن استنبول وشانلي أوروفا وهاتاي وغازي عنتاب. فيما تتركز نسبة (18%) تقريباً في مدن مرسين وآضنة وبورصة وإزمير، في حين تتوزع نسبة (29%) على بقية المدن التركية وخاصة في كل من أنقرة وكهرمان مراش وكلس وقونيا وقيصري[6].

يبين الشكل (4) التوزع الجغرافي للاجئين السوريين في عموم المدن التركية، حيث يلاحظ تركزهم بشكل أكبر في الجنوب التركي في المدن القريبة من الحدود السورية وفي الشمال الغربي في كل من مدن استنبول وبورصة.

[6] Migration Statistics, General Directorate of Migration Management, Ministry of interior, Turkey: https://goo.gl/w9NLZ9

الشكل (4) نسب توزع اللاجئين السوريين في تركيا

المصدر: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224

2. واقع العمالة السورية اللاجئة في تركيا

لا بد بداية من إلقاء الضوء على سوق العمل في سورية من حيث عرض بعض المؤشرات التي توصف لنا هذه السوق للتعرف أكثر على طبيعة القوة العاملة فيها، مما يمنحنا فهم أكثر لطبيعة القوة العاملة لدى اللاجئين السوريين الذين كانوا يمثلون جزء من هذه القوى قبل انتقالهم إلى تركيا منذ عام 2011.

وفقاً للكثير من الخبراء يعد سوق العمل في سورية قبل عام 2012 من أسواق العمل ذات الترتيب المتأخر كثيراً على المستوى الإقليمي والدولي، ويتضح ذلك من خلال تراجعه في جميع المؤشرات الخاصة بتقييم سوق العمل مقارنة بالنسب على المستوى الإقليمي والدولي. ففي تقرير التنافسية العالمية في عام 2012 جاء ترتيب كفاءة هذا السوق في المرتبة 134 من أصل 142 دولة داخلة في التقييم[7]. إذ كان هذا السوق يعاني من مشكلات عدة حتى قبل اندلاع النزاع في عام 2011. ووفقاً لتقديرات المكتب المركزي للإحصاء في سورية قدرت معدلات مشاركة السكان في سوق العمل في سورية قبل عام 2011 بنسبة 83% للذكور و17% للإناث من حجم قوة العمل[8]. وتراجع معدل مشاركة القوى العاملة من 50.8% في عام 2000 إلى 43.5% في عام 2010. وتبلغ معدلات العمالة حوالي (100%) بالنسبة للعمال الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 30 سنة، بينما كانت معدلات عمالة الإناث أقل بكثير من من معدلات عمالة الذكور. وفيما يتعلق بسوق العمل غير

[7] Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2011-2012**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2011.

[8] **مؤشرات قوة العمل**، المكتب المركزي للإحصاء، سورية: https://goo.gl/1g7LQY

الرسمي تشير البيانات إلى أن نسبة 56.6% من القوى العاملة كانت غير رسمية في عام 2010. وكان هذا القطاع متركزاً في مدن حلب وإدلب والرقة والحسكة ودير الزور وريف دمشق[9].

من جانب آخر كانت بطالة الشباب مرتفعة جداً بغض النظر عن الخلفية التعليمية، إذ بلغت معدلات البطالة بالنسبة للعمال الذين تتراوح أعمارهم (15-19) عام ممن يحصلون على التعليم الأساسي أو أقل من التعليم الأساسي حوالي (20%)، وقد قُدرَ معدل البطالة الوطني الإجمالي في عام 2010 بحوالي (8.6%)، في حين كان يقدر معدل البطالة لدى الذكور بحوالي (6.2%) وللإناث بحوالي (22%) في ذات العام[10]. ويبين الشكل (5) التوزع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والعملية ووفقاً للجنس في سورية في عام 2011. حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من قوة العمل هي من الأفراد ذوو التعليم المنخفض وبشكل أكبر لدى الذكور، في حين يلاحظ أن النسبة الأكبر من الإناث العاملات هن من ذوي التعليم فوق المتوسط والجامعي.

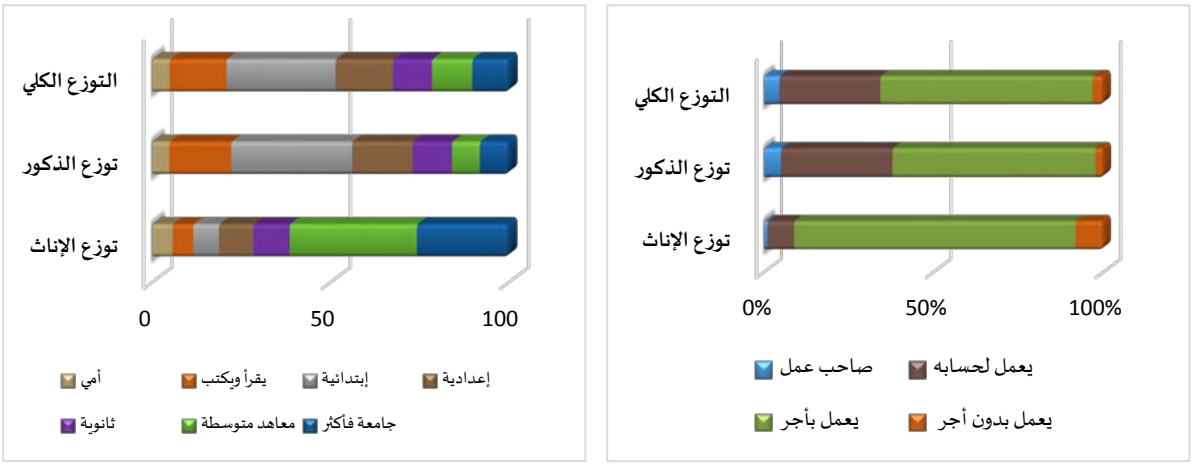

الشكل (5) يبين التوزع النسبي للمشتغلين حسب الحالة العملية والحالة التعليمية ووفقاً للجنس في سورية في عام 2011

المصدر: مؤشرات قوة العمل، المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

كذلك يبين الشكل (5) التوزع النسبي للمشتغلين في سوق العمل وفقاً للحالة العملية، حيث تأتي فئة العمالة المشتغلة بأجر في مقدمة الترتيب تليها العمالة المشتغلة لحسابها.

فيما يتعلق بالتوزع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي في عام 2011، يبين الشكل (6) أن قطاع الخدمات أتى في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث استيعابه للقوى العاملة، تلاه كل من قطاعات التجارة والصناعة والبناء بنسب متساوية في حين حلّ قطاع الزراعة والنقل في مؤخرة الترتيب. والجدير ملاحظته في هذا السياق أن أكثر من (60%) من القوى العاملة النسائية كانت ضمن قطاع الخدمات.

[9] Syrian Center for Policy Studies, **Informal labor in Syria**, Arab NGO network for development, Arab Watch on economic and Social Rights 2016 - Informal Labor: https://goo.gl/k8HCBL

[10] Suguru Mizunoya, **Economic Loss from School Dropout due to the Syria Crisis: A Cost-Benefit Analysis of the Impact of the Syria Crisis on the Education Sector**, December, 2015, UNICEF MENA Regional Office.

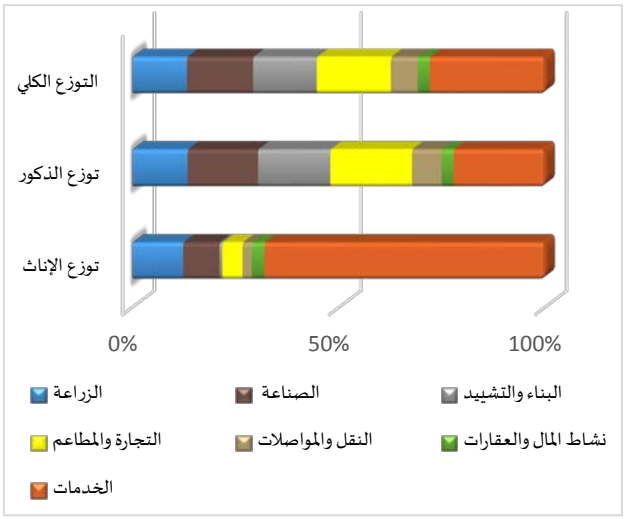

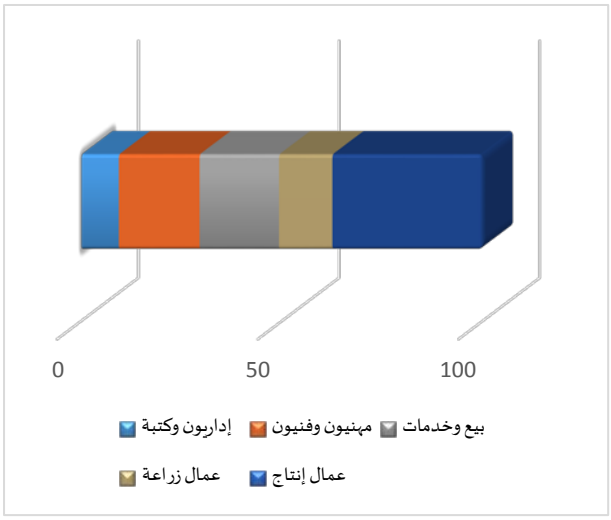

الشكل (6) يبين التوزع النسبي للمشتغلين حسب المهن والنشاط الاقتصادي والجنس في سورية في عام 2011

المصدر: مؤشرات قوة العمل، المكتب المركزي للإحصاء في سورية

كذلك يبين الشكل (6) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المهن، حيث يأتي عمال الإنتاج في طليعة قوة العمل يليهم كل من العاملين المهنيين والفنيين والعاملين في البيع والخدمات، فيما حلّ العاملين في الزراعة والعاملين الإداريين والكتبة في الترتيب الأخير على التوالي.

بعد أن تعرفنا على واقع سوق العمل في سورية لا بد من الوقوف على العوامل المؤثرة على عرض العمل بالنسبة للاجئين السوريين في سوق العمل التركي لتكوين صورة واضحة عن قوة العمل لديهم ومدى تناسبها مع جانب الطلب على العمل داخل هذه السوق. ويمكن القول إن عرض العمل للاجئين السوريين في تركيا بشكل عام يتأثر بمجموعة من العوامل التي يمكن إيجازها وفق الآتي:

1.2. تطور عدد اللاجئين ومعدلات النمو السنوي لهم

وفقاً لبيانات وزارة الصحة التركية فإن عدد الولادات لدى اللاجئين السوريين في تركيا منذ بدء توافدهم إلى الأراضي التركية في عام 2011 بلغ 750,224 طفل خلال ست أعوام وثلاثة أشهر وفقاً لمنظمةAFAD التركية [11]. وتشير التقديرات إلى أن معدل الولادة لدى السوريين شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة بحيث تجاوز معدل الولادة في تركيا[12]، وخصوصاً في مدن الجنوب والمخيمات التي تستضيف اللاجئين وهم في غالبيتهم من أبناء الأرياف السورية المعهود لديها ظاهرة كثرة الإنجاب. ويمكن أن يعزى ذلك أيضاً إلى اختلاف السويات الاقتصادية والعلمية بين اللاجئين السوريين المقيمين في المدن التركية القريبة من الحدود السورية من أولئك الذين قصدوا المدن التركية الكبيرة ذوو السوية الاقتصادية والعلمية الأعلى الذين يميلون إلى قلة الإنجاب[13]. وبشكل عام ارتفع عدد اللاجئين السوريين داخل تركيا من 8000 لاجئ في نهاية عام 2011 إلى 3,359,915 حتى تاريخ 30-11-2017 كما يبين الشكل (1).

[11] Türkiye'de 75 ayda, 224 bin Suriyeli bebek doğdu, Ensonhaber.com, 27-07-2017, access on: 01-10-2017: https://goo.gl/RbXsoX
[12] Bülent Sarıoğlu, Birth rate of Syrians in Turkey surpasses that of Turkish citizens, hurriyet daily news, 15-11- 2016:
[13] مصطفى محمد، **المواليد السوريين في تركيا .. أعداد مرتفعة تنتظر قرارات وميزات**، جريدة صدى الشام، 10-05-2017: https://goo.gl/m38Xf5

2.2. التركيب العمري للاجئين

تتركز النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين في الفئة العمرية (18-59) بنسبة (28.3%) لدى الذكور ونسبة (23.6%) لدى الإناث، تليها الفئة العمرية للأطفال بواقع (7.1%) للذكور ونسبة (6.6%) للإناث، في حين لم يتجاوز فئة من هم فوق الستين عام نسبة (1.7%) لكل من الذكور والإناث كما يبين الشكل (7)، مما يؤشر إلى أن التركيب العمري للاجئين السوريين يتركز في الفئة العمرية الشابة.

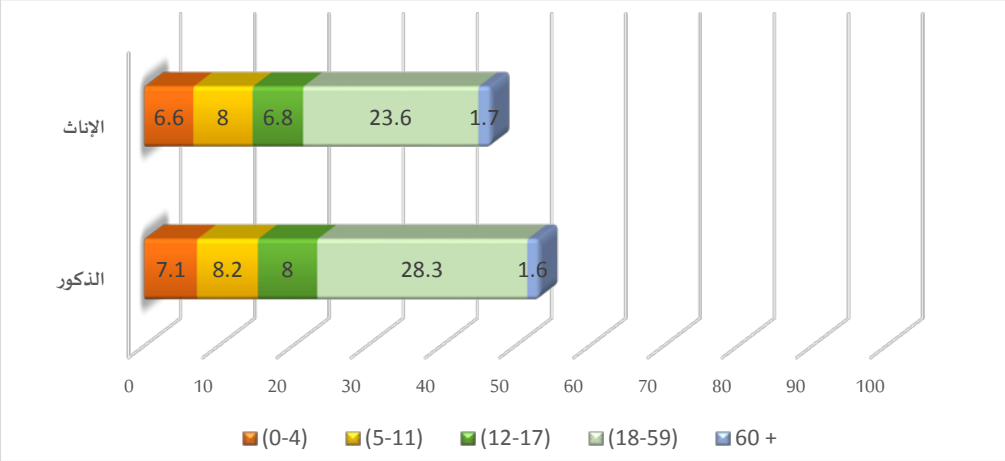

الشكل (7) يبين التركيب العمري للاجئين السوريين في تركيا

المصدر: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224

3.2. التركيب التعليمي للاجئين

بلغ عدد الأطفال السوريين الملتحقين بالتعليم الأساسي في تركيا الذين تتراوح أعمارهم (6-18) قرابة 500000 طالب في حين بلغ عدد الطلاب في المرحلة الجامعية (15,000)، منهم (1149) مسجلين في مرحلة الماجستير، و(352) في مرحلة الدكتوراه. حتى شهر شباط من عام 2017 [14].

فيما يخص التركيب التعليمي للعمالة السورية لا توجد احصائيات رسمية حول ذلك إلا أنه ووفقاً لبعض التقديرات ومقارنة بالتوزع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية ووفقاً للجنس في سورية في عام 2011 فإن غالبية العمالة السورية اللاجئة تتركز في الفئات ذات التعليم المحدود وما دون الثانوي لكلا الجنسين، نتيجة لانقطاع نسبة كبيرة منهم عن مواصلة تعليمهم بعد القدوم إلى تركيا، وهجرة النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة من تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية.

4.2. القوى البشرية لدى اللاجئين

يبين الشكل (8) التوزع النسبي للقوى البشرية لدى اللاجئين السوريين وفقاً للعمر والجنس[15]، حيث بلغ مجموع القوى البشرية للاجئين السوريين في تركيا (1.906.618)، يشكل الذكور فيها نسبة (55%)، في حين تشكل الإناث فيها نسبة

[14] **التعليم العالي: عدد الطلاب السوريين في الجامعات التركية يبلغ 15 ألف**، موقع ترك برس، 10-03-2017: https://goo.gl/j5v61u

[15] تتألف **القوى البشرية** من مجموع الأفراد في سن العمل والإنتاج أي الأفراد في الفئة العمرية (15-64) أما بقية الفئات فتكون خارج القوى البشرية.

(45%). وأتت الفئة العمرية الشابة (19-24) في مقدمة فئات القوى البشرية، يشكل فيها الذكور نسبة (25%) وتشكل الإناث فيها نسبة (23%)، تلتها الفئات العمرية الأخرى بنسب متقاربة جداً بين الذكور والإناث.

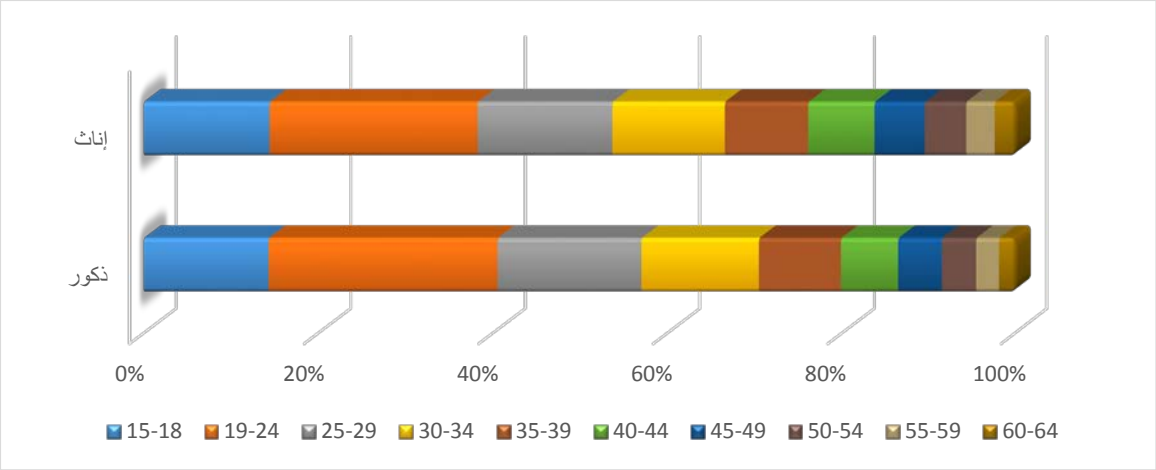

الشكل (8) يبين توزع القوى البشرية لدى اللاجئين السوريين وفقاً للعمر والجنس بين (15-64)

المصدر: Directorate general of migration management, Ministry of Interior, Turkey, 07-12-2017

ولا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المشتغلين والمتعطلين عن العمل بالنسبة للاجئين السوريين في سوق العمل التركي حتى يتم تحديد مجموع قوة العمل لهم، ويرجع ذلك إلى صعوبة القيام بإحصاء القوى العاملة للاجئين السوريين التي تعمل النسبة الأكبر منها في سوق العمل غير الرسمي. ووفقاً لأرقام المديرية العامة لإدارة الهجرة فإن هناك أكثر من 1.7 مليون لاجئ سوري أي ما يعادل (61%) من النسبة الكلية لمجموع اللاجئين السوريين في تركيا هم في سن العمل. كذلك توصل استطلاع رأي قام به مرصد سبل عيش اللاجئين في عام 2017 إلى أن نسبة البطالة في صفوف اللاجئين السوريين تقدر بـ (17.2%)[16]، وتقدر نسبة المشتغلين من الجنسين بـ (31%)، وتشكل نسبة الإناث المشتغلات منها (17%)، في حين تبلغ نسبة ممن هم خارج قوة العمل (52%) من مجموع القوى البشرية للاجئين السوريين في تركيا[17]. ووفق التقديرات هناك 400000 سوري يعملون بشكل غير رسمي في قطاعات مختلفة[18]. في حين ترى تقديرات أخرى أن العدد يتراوح ما بين (1,000,000-500,000) مع غياب البيانات الرسمية حول ذلك[19].

5.2. التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاع

يمكن التمييز بين مصادر الدخل المعتمدة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومصادر الدخل من خارج هذه القطاعات فيما يتعلق بمصادر دخل اللاجئين السوريين في تركيا. ففي حين تعمل نسبة صغيرة جداً من اللاجئين بشكل قانوني ضمن هذه القطاعات، إلا أن نسبة كبيرة منهم تعمل بشكل غير قانوني. وتكمن المشكلة الرئيسية في أن جميع هذه القطاعات

[16] **"مرصد سبل عيش اللاجئين"** : مبادرة تم البدء بها في عام 2017 بالتعاون بين مؤسسة INGEV في تركيا و معهد البحوث الاجتماعية IPSOS في إنكلترا، يهدف إلى تتبع أوضاع معيشة اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين، وموقفهم العام وخططهم المستقبلية فيما يتعلق بالعيش في تركيا وسلوكهم في الاستهلاك والتسوق.

[17] Sunata, Ulaş (2017), **Syrian Refugee Livelihood Monitor**, Insani Gelişne Vakfı and Ipsos Social Research Institute, Istanbul.

[18] Zhengizkhan Zhanaltay, **Syrian Refugees in the Turkish Labor Market: Current Situation, Policies and Opportunities**, Eurasian Research Institute, 18-07-2017

[19] Omar Kadkoy, **Syrians and Labor Market Integration: Dynamics in Turkey and Germany**, February, 2017, The German Marshall Fund of the United States: https://goo.gl/y7mhE3

تستحوذ على أعلى نسبة للدخل غير الرسمي في لاقتصاد التركي ممثلة بكل من الإنشاءات والنسيج والزراعة الموسمية. وعلى الرغم من تناقص حصة الدخل غير الرسمي من الدخل القومي في تركيا في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ من 35% إلى 25% تقريباً، إلا أن القطاع غير الرسمي يبقى مساحة للاستغلال، ليس فقط للاجئين السوريين بل حتى للمواطنين الأتراك الذين يعملون فيها من دون ضمانات[20].

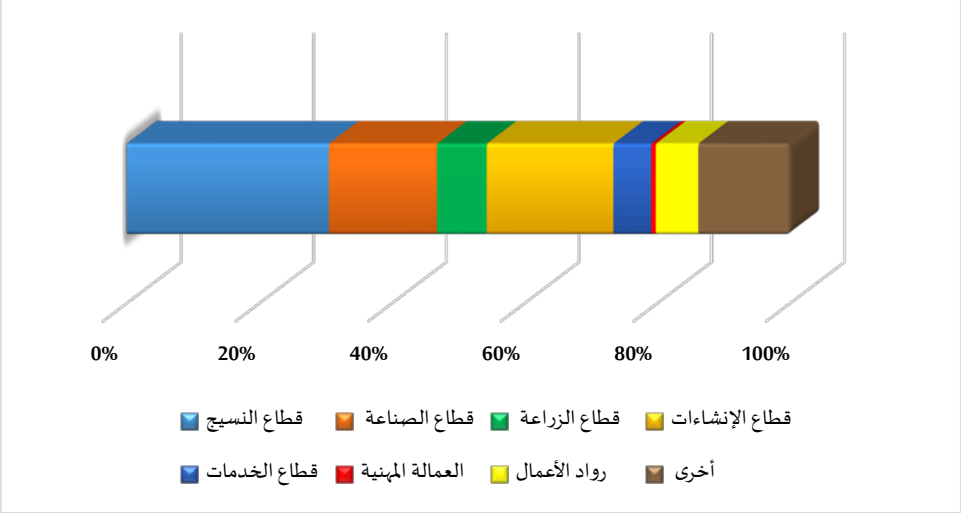

الشكل (9) يبين نسبة توزع العمالة السورية في سوق العمل التركي وفق القطاعات

المصدر: Integration of Syrian refugees under temporary protection into the Turkish labor market: challenges and Opportunities, December 2, 2016 Round tablem FLA and UNHCR, Turkey.

وفقاً لدراسة أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عشر مدن تركية فإنه يمكن تصنيف اللاجئين السوريين في تركيا إلى 5 مجموعات مختلفة؛ تشمل رواد الأعمال، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والمهنيين، والمزارعين، والعاطلين عن العمل[21]. ويبين الشكل (9) توزع العمالة السورية في سوق العمل التركي. حيث تتركز النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة في قطاع النسيج وهو القطاع الأكثر استيعاباً للعمالة غير الرسمية في سوق العمل التركي، في حين حلّ قطاع الإنشاءات والصناعة في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، فيما توزعت باقي النسبة على القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث تسعى العمالة السورية اللاجئة نحو الوظائف ذات المهارات المتدنية والتي تتركز غالبيتها في قطاعات النسيج والإنشاءات والصناعة والزراعة الموسمية [22].

6.2. الوضع القانوني للعمالة السورية

منذ بداية قدومهم إلى تركيا لم تبادر الحكومة التركية باتخاذ أي إجراءات ملموسة لتنظيم العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي. وبعد مرور ست سنوات أصدرت الحكومة التركية في 15 كانون الثاني/يناير 2016 لائحة تنظم "أذونات

[20] تجدر الإشارة إلى أن أعمال السوق السوداء في تلك القطاعات تتضمن تراتبية بين المواطنين الأتراك أنفسهم، وتشير دراسات تمت بعد 2012 إلى تناقص نسبة العمال المحليين القادمين من مدن تركية أخرى للعمل في القطاع الزراعي في مدن مثل أورفة وآضنة، حيث يوجد تركز كبير للاجئين السوريين. وذلك بعدما استبدل هؤلاء العمال بالعمال السوريين الذين يعملون تحت شروط عمل أقسى بسبب ظروفهم المعيشية السيئة ما وضعهم في آخر التراتبية في سوق العمل.

[21] Ahmet İçduygu, Eleni Diker, **Labor Market Integration of Syrian Refugees in Turkey: From Refugees to Settlers**, the journal of migration studies, V. 3, No. 1, 06-09- 2017.

[22] workshop on **problems faced by Syrian workers, employers and entrepreneurs in labour market and suggestions for solution overall evaluation**, International Labour Organization & Syria friendship association, 13-06-2016: https://goo.gl/3rTNh5

العمل" للسوريين في تركيا المصنفين تحت مسمى "الحماية المؤقتة"، لكن هذه الأذونات عابها الكثير من الثغرات القانونية وإمكانيات التطبيق ومدى الالتزام بها من أرباب العمل والعمال اللاجئين أنفسهم.

فيما يتعلق بإقامات العمل النظامية فقد بلغ مجموع إقامات العمل للاجئين السوريين منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2016 (20,891) إقامة عمل وهو ما يمثل (1%) فقط من مجموع اللاجئين في سن العمل وفقاً لوزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية. ويبين الشكل (10) عدد إقامات العمل النظامية الممنوحة للعمالة السورية مقارنة بالعدد الكلي بين عامي 2011 و2016، كما يبين توزع هذا العدد بين الذكور والإناث.

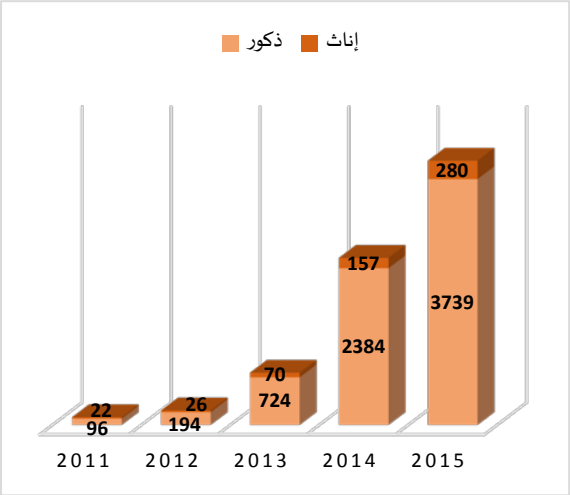

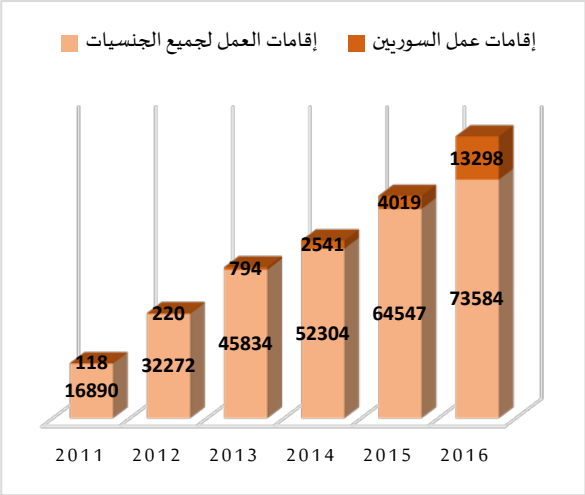

الشكل (10) يبين عدد إقامات العمل النظامية الممنوحة للعمالة السورية مقارنة بالعدد الكلي ووفقاً للجنس

المصدر: **-Foreign work permits statistic: work permits of foreigners, Ministry of Labour and Social Security, Turkey**.
-2016'da 13 **bin suriyeli çalışma izin aldı,** Hürriyet Gazetesi, 18-01-2017: https://goo.gl/uPTzeu

يلاحظ زيادة البطاقات الممنوحة للسوريين، ففي عام 2016 حلَّ السوريين في المرتبة الأولى من حيث عدد الحاصلين على إقامات العمل بين الجنسيات الأخرى في تركيا. وترجع النسبة المتدنية جداً للحصول على إقامة العمل النظامية للسوريين مقارنة بالعدد الكلي للعمالة السورية داخل سوق العمل بسبب صعوبة الحصول عليها لأسباب ترتبط بقانون العمل التركي، وكونها تحتاج لأوراق ثبوتية وإقامة نظامية، وهو ما لا يتوفر لدى غالبية العمال السوريين. الأمر الذي جعل غالبيتهم يعملون دون تصاريح عمل رسمية تضمن لهم حقوقهم العمالية.

أما بالنسبة لأذونات العمل الممنوحة لحاملي بطاقة الحماية المؤقتة من السوريين فقد بلغ عددها خلال عام 2016 حوالي (4039)[23]. وهناك أسباب عدة تجعل عدد تصاريح العمل الممنوحة لحاملي بطاقات الحماية المؤقتة منخفضة جداً مقارنة بالتوقعات. حيث إن التكلفة العالية نسبياً لتوظيف السوريين رسميا تثبط أرباب العمل لاستصدارها للعاملين لديهم. إضافة إلى الرسوم التي تدفع عند منح تصريح العمل، حيث يجب على أصحاب العمل دفع الحد الأدنى للأجر الشهري بالإضافة إلى الاشتراكات وضرائب الضمان الاجتماعي.

[23] Integration of Syrian refugees under temporary protection into the Turkish labor market, op.cit.

إلى جانب ذلك، يؤدي العمل الرسمي أيضاً إلى فقدان العمال السوريين ميزتهم التنافسية على المواطنين الأتراك لأنهم يستطيعون الحصول على وظائف بسهولة أكبر عن طريق قبولهم بأجور أقل بدون ضمان اجتماعي، ولا سيما في القطاعات ذات المهارات المنخفضة، إذ يخلق هذا الوضع ضغط هبوطي على الأجور في القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة التوتر الاجتماعي بين العمال السوريين والعمال الأتراك. وثمة قضية أخرى تتمثل باحتمال قيام أرباب العمل بطرد العمال السوريين إذ هم طالبوا بإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم غير الرسمية. ولذلك وخوفاً من فقدان مصدر دخلهم الوحيد يستمر العمال السوريون في قبول ظروف عمل محفوفة بالمخاطر للحفاظ على مصدر دخلهم.

7.2. واقع سوق العمل التركي

لا بد من الوقوف على واقع سوق العمل التركي لتكوين تصور واضح عن مدى تأثير العمالة السورية على هذا السوق. يصنف سوق العمل التركي من بين الأسواق التي تأتي في المراتب المتأخرة في التصنيف الدولي من حيث الكفاءة[24]. وبلغ عدد السكان ممن هم فوق سن 15 عام 57,475 مليون في عام 2015، و58,366 مليون في عام 2016. وتقدر قوة العمل في تركيا بـ 28,713 مليون في عام 2015 وبـ 29,565مليون في عام 2016، وفي عام 2017 بلغت 30,54 مليون عامل منهم حوالي 1.2 مليون يعملون خارج تركيا وفقاً لتقديرات معهد الإحصاء التركي في عام 2017. وبلغ معدل المشاركة في قوة العمل 50.7% في عام 2016، في حين بلغ معدل التوظيف 45% في عام 2016 بمعدل 63.5% للذكور و27% للإناث، ووصل هذا المعدل إلى 50.9 في نهاية الربع الأول من عام 2017[25]. ومن حيث توزع قوة العمل في القطاعات الاقتصادية فهناك 18.7% في قطاع الزراعة و19.6% في قطاع الصناعة، و7.6 في قطاع الإنشاءات و54.2% في قطاع الخدمات. بينما يقدر عرض العمل في تركيا بـ 2.4 مليون (شاملة اللاجئين السوريين) والتي من المتوقع أن تصل تقريباً إلى 2.6 مليون في عام 2018. كذلك يقدر الطلب على العمل حالياً بـ2 مليون ويمكن أن يتجاوز 2.1 مليون (شاملة اللاجئين السوريين)، مع معدل بطالة يتجاوز 8%، وهذا يتطلب خلق حوالي 206,000 فرصة عمل بين عامي 2016-2018. إلى جانب الوظائف لتي سيخلقها النمو الاقتصادي الهيكلي بشكل مسبق[26]. ومن حيث الأجور يتميز سوق العمل في تركيا بكتلة كبيرة من العاملين الذين يتقاضون أجوراً أدنى من الحد الأدنى الوطني للأجور[27]، حيث بلغت حصة الأفراد ممن هم في سن العمل والذين يقل دخلهم عن (50%) من متوسط الدخل المتاح نسبة (13%)، وهو أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) البالغ (10%). وفيما يتعلق بمعدل البطالة فقد ظل معدل البطالة في تركيا في مسار تصاعدي منذ عام 2012، وبلغت ذروتها 11.7٪ في بداية عام 2017، ومن المرجح أن يظل معدل البطالة في تركيا أعلى من 10٪ حتى نهاية عام 2018. وفيما يتعلق بنسبة النمو في الوظائف، فقد استمر التوظيف في تركيا في النمو، وعلى مدى العقد الماضي ازدادت هذه النسبة من حوالي 40٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-74 في الربع الثاني من عام 2009 إلى أكثر من 48٪ في الربع الرابع من عام 2016. إلا أنها تظل أقل بكثير من متوسط (OECD) والبالغة (61٪). ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض معدل عمالة الإناث البالغ (27.9 %) في عام 2016، والذي لا يزال أقل بكثير من معدل (OECD) والبالغ 48.5%.

---

[24] يصنف سوق العمل التركي في المرتبة 126 من أصل 138 من حيث كفاءة سوق العمل وفق تقرير التنافسية العالمية لعام 2016-2017.

[25] معهد الإحصاء التركي: https://goo.gl/UfiDmn

[26] Regional Strategic Overview, Turkey: Regional Refugee & Resilience Plan 2017-2018 in response to Syria crisis, UNHCR

[27] H. Burcu Yüncüler & Çağlar Yüncüler, **Minimum Wage Effects on Labor Market Outcomes in Turkey**, Central Bank of the Republic of Turkey, 2016, working paper No. 16/14.

وتشير توقعات (OECD) إلى أن التوظيف في تركيا سيستمر في الارتفاع حتى نهاية عام 2018 ولكن بوتيرة أبطأ. إلى جانب ذلك فإن مؤشرات عدم المساواة وانعدام الأمن في سوق العمل الناجمة عن مخاطر وتكاليف البطالة تزيد على 30% فوق متوسط منظمة (OECD)، وعموماً، فإن أداء سوق العمل في تركيا أقل من متوسط أداء أسواق العمل في منظمة (OECD) غير أن تركيا شهدت في بعض مدنها تحسناً ملحوظاً في أداء سوق العمل في السنوات الأخيرة[28].

فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي في تركيا فإنه يشكل ما يقارب 40% من الاقتصاد التركي، ويخلق عائدات كبيرة ويوفر فرص عمل للملايين من الأفراد، مع انخفاض في حجم الرقابة والتفتيش من قبل الدولة. ويعرف العمال غير الرسميين بأنهم العمال غير المسجلين في إطار نظام الضمان الاجتماعي في تركيا. وليس لهم الحق القانوني في الحصول على الحد الأدنى للأجور ولا يدفع أصحاب عملهم الضرائب وغيرها من اشتراكات الضمان الاجتماعي. وهذا يخلق منافسة بين أماكن العمل الرسمية وغير الرسمية في تركيا. ويعاني القطاع غير الرسمي في تركيا من العديد من المشكلات مثل عمالة الأطفال وساعات العمل الطويلة وغيرها من المشكلات الأخرى. إلى جانب ذلك لا توجد قواعد ملزمة في القطاع غير الرسمي للامتثال لمتطلبات القانون التركي والمعايير الدولية ومدونات قواعد السلوك، وهناك العديد من الشركات التي تعمل في القطاع الرسمي لديها شبكات ضخمة من أماكن العمل في القطاع غير الرسمي، فالعلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي تمتاز بتاريخ من التعاون والمصالح المتبادلة بينهما، لذا فالسلطات ليست على استعداد لاتخاذ خطوات ملموسة وفعالة للقضاء على هذه الأشكال من الأعمال التجارية التي تضم نسبة كبيرة من العمالة التركية.

في معرض الحديث عن سوق العمل غير الرسمي في تركيا، لا بد من التعريج على قطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة التي تعد ثاني أكبر صناعة عندما يتعلق الأمر بالتصدير الخارجي، حيث يقدر عدد العاملين في هذا القطاع بـ 2 مليون عامل، وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من نصفهم يعملون بصورة غير رسمية[29]. والعمال الأتراك في هذا القطاع يتصارعون مع أرباب العمل الذين فشلوا في تزويدهم بعقود عمل رسمية وتسجيلهم في الضمان الاجتماعي، فضلاً عن حالات التهديد والفصل أو عقاب أعضاء النقابة. وعلى الرغم من أنَّ أرباب العمل مطالبين بتسجيل الموظفين للحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي، فإن ما يقدر ب 60 % من مجموع القوة العاملة في صناعة الملابس الجاهزة في تركيا غير مسجلة[30]. ووفقاً لاتحاد نقابات العمال العالمية، فإن تركيا هي من بين الدول التي يوجد فيها انتهاكات للحقوق النقابية[31]، كما أن ضعف وضع النقابات وانعدام الأمن الوظيفي يعيق العمال عن المطالبة بالحقوق مثل الأجور اللائقة والضمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك، فإن معظم عمال الملابس التركية يكسبون فقط الحد الأدنى للأجور البالغ 1300 ليرة تركية في الشهر، ويتعين عليهم العمل لساعات طويلة للغاية لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الإيجار والغذاء والنفقات المتصلة بالصحة[32].

[28] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Employment Outlook 2017.
[29] Emre Eren Korkmaz, **BBC Panorama's investigation and the Syrian refugee workers in the Turkish garment industry**, International Migration Institute, University of Oxford, 3 November 2016: https://goo.gl/UVLx5p accessed on: 21-09-2017.
[30] Fair Wear Foundation, Country Study – Turkey, 2015: https://goo.gl/i1boHw accessed on: 21-09-2017.
[31] The International Trade Union Confederation, ITUC Global Rights Index, 09-06-2016: https://goo.gl/8LFzpV
[32] Fair Wear Foundation, Country Study – Turkey, 2015, op.cit.

8.2. تأثير اللاجئين على سوق العمل التركي

في حين ترتبط القضايا المتعلقة بالإسكان والتعليم والصحة والغذاء للاجئين السوريين في تركيا بالمشكلات المرتبطة بالقدرات والمعوقات البيروقراطية في تقديمها لهم، فإن قضية سبل العيش وبخلاف غيرها من القضايا الأخرى في حياة اللاجئ السوري ترتبط بشكل أكبر بالإطار القانوني والحساسية السياسية المحيطة بها والصورة الذهنية المدركة للعمالة السورية اللاجئة عند المواطنين الأتراك.

هناك اختلافات كبيرة بين مختلف المناطق والصناعات فيما يتعلق بأثر العمالة السورية في تركيا. حيث تبين نتائج العديد من الدراسات أن العمالة السورية تؤثر بشكل سلبي على السوق غير الرسمية ذات المهارات المتدنية[33]. وبشكل خاص كان هذا التأثير متركز بشكل أكبر في المناطق المتاخمة للحدود السورية بعد أن أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى خسارة الكثير من العمالة التركية غير الرسمية لوظائفها في هذه المناطق والتي تتكون من العمال الشباب والإناث والعمال ذوو التعليم المنخفض. حيث أثرت زيادة عرض العمل في سوق العمل غير الرسمي تأثيراً بارزاً على العمالة غير الرسمية للسكان الأصليين في هذه المناطق[34]. ومن المتوقع أن يزداد تدريجياً عرض العمالة في سوق العمل الرسمي؛ بعد صدور قرار منح إذن العمل لأصحاب الحماية المؤقتة، وبالتالي هناك توقع بانخفاض في الأجور وزيادة في مستويات البطالة لدى السكان الأصليين. ومع ذلك، قد تكون هذه الآثار أقل مما كان متوقعاً بسبب فرض القانون المتعلق بتوظيف حاملي بطاقة الحماية المؤقتة حصة 10٪ للقوى العاملة السورية فقط. مع توقع استمرار زيادة العمالة غير الرسمية للسوريين، وفقدان العمالة التركية غير الرسمية من ذوي المهارات المتدنية وظائفهم أو قبولهم بأجور منخفضة. بينما من المتوقع أن يواجه العمال الأتراك ذوو المهارات العالية منافسة أضعف نظراً لأن نسبة جيدة من القوى العاملة السورية المؤهلة تأهيلاً عالياً قد غادرت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية.

إن قياس تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل التركي بشكل دقيق ليس بالمهمة السهلة نظراً لإن غالبية السوريين يعملون بشكل غير قانوني. علاوة على ذلك فإن البيانات المتوفرة بالنسبة للتوظيف الرسمي وغير الرسمي لا تمثل الوضع الراهن بشكل دقيق[35]، إلى جانب تنوع هذا التأثير في قطاعات الاقتصاد التركي. ففي حين تطلب قطاعات النسيج والصناعة والبناء والزراعة العمالة السورية اللاجئة، تفضل بعض القطاعات بقاء هذه العمالة بعيدة عنها مثل قطاع السياحة والقطاع المالي والصحي[36].

توصلت دراسة (Oytun Orhan & Sabiha Gündoğar) إلى أن انخراط العمالة السورية اللاجئة في قوة العمل التركي تحمل العديد من التأثيرات الإيجابية والسلبية. ويتمثل التأثير الاقتصادي للاجئين السوريين في تركيا في مشكلة العمالة غير الرسمية والتكلفة المنخفضة لتشغيلها في قطاعات الزراعة والصناعة والأعمال التجارية الصغيرة، والتي ترتبط ارتباطاً

---

[33] يعاني القطاع غير الرسمي في تركيا من العديد من المشاكل قبل قدوم اللاجئين السوريين. وقد أدى انتقال العمالة السورية اللاجئة ومشاركتها في سوق العمل غير الرسمي إلى تفاقم هذه المشاكل وجعلها أكثر تعقيداً.

[34] على الرغم من وجود إحياء للحياة الاقتصادية في هذه المناطق مع تدفق اللاجئين السوريين إليها، إلا أن المشكلة الرئيسة تكمن في الطابع غير الرسمي للعمالة السورية اللاجئة وما يصاحبه من مشاكل مع المنافسة والتوازن في العمالة والخسائر في أقساط الضرائب والتأمين.

[35] Cihan Kizil, Turkey's Policy on Employment of Syrian Refugees and its Impact on the Turkish Labour Market, In book: Turkish Migration 2016 Selected Papers, Ed: First, Chapter: 21, press London: https://goo.gl/am2XYN

[36] **بعض أصحاب العمل في تركيا يطالبون بإبعاد السوريين عن السياحة وتشغيلهم بالرعي**، موقع اقتصاد، 09-12-2015: https://goo.gl/rb3MFU

مباشراً بظروف عمل غير مقبولة واستغلال كبير من قبل أرباب العمل. في حين تتمثل المشاكل الناجمة عن ذلك في المنافسة غير المشروعة بين أرباب العمل السوريين والأتراك الذين يوظفون هذه العمالة والتأثيرات المحتملة لهذه المشاكل على سوق العمل على المدى الطويل[37]، من ناحية عدم الاستقرار في هذا السوق والتي يمكن أن تثير القلق بالنسبة للعمال وأرباب العمل على حداً سواء.

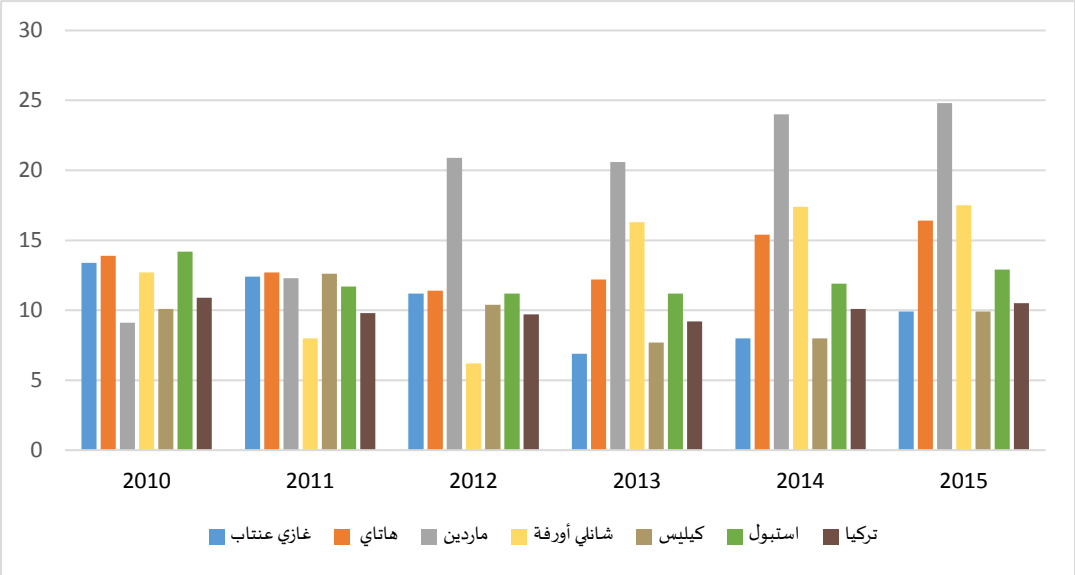

الشكل (11) نسب البطالة في بعض المدن التركية مقارنة بالمعدل العام للبطالة في تركيا (2010-2015)

المصدر: Anadolu International Conference in Economics V, 11-13-05-2017, Eskişehir, Turkey.

وبينت دراسة أجراها البنك المركزي التركي أنه عندما يرتفع معدل التوظيف بين اللاجئين السوريين، يرتفع معدل البطالة في تركيا أيضاً. وأثبتت الدراسة أن الآثار السلبية لهذه الزيادة تبرز نتائجها في الغالب في زيادة معدل بطالة السكان المحليين من الشرائح الأقل ميزة في المجتمع مثل النساء والشباب والأفراد الأقل تعليماً. وقد أدى انتشار العمالة غير الرسمية في أسواق العمل التركية إلى تضخيم الأثر السلبي لتدفقات اللاجئين السوريين على نتائج سوق العمل للسكان الأصليين، إلا أنه وبشكل عام كان تأثير تدفق اللاجئين السوريين على أسواق العمل التركية محدوداً[38]. ويبين الشكل (11) نسب البطالة في بعض المدن التركية مقارنة بالمعدل العام للبطالة في تركيا (2010-2015). حيث يلاحظ بشكل واضح ارتفاع معدلات البطالة في بعض المدن التركية المتاخمة للحدود السورية خلال السنوات القليلة الماضية مثل مدن ماردين وشانلي أورفة وهاتاي، وبقاء معدل البطالة قريب من المعدل العام للبطالة في تركيا كما في مدن كلس وغازي عنتاب واستنبول.

وبشكل عام فإن الارتفاع في نسب البطالة في تركيا والذي تجاوز نسبة 11% في عام 2016، يشكل تحدي هام في امتصاص أي قوة عمل إضافية يمكن خلقها للعمالة السورية اللاجئة في تركيا.

من جانب تشير بيانات قدمها معهد الإحصاء التركي أن بعض المدن تناقص فيها معدل البطالة مثل غازي عنتاب وأديامان وكيليس بعد عام 2013 مقارنة بالمعدل العام للبطالة في تركيا، إلى جانب ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه

[37] Oytun Orhan & Sabiha Gündoğar, **Effects of the Syrian Refugees on Turkey**, Report No. 195, January, 2015, Center for Middle Eastern Strategic Studies & TESEV.

[38] Evren Ceritoğlu and others, **The Impact of Syrian Refugees on Natives' Labor Market Outcomes in Turkey: Evidence from a Quasi-Experimental Design**, working paper No: 17/05, 2017, Central Bank of Turkey.

المدن، حيث أن قدوم عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين الذين نقلوا رؤوس أموالهم إلى تركيا شكل عاملاً هاماً في استحداث العديد من فرص العمل للسكان المحليين وأسهم في تنمية هذه المدن[39].

أما بالنسبة للصورة الذهنية المدركة للعمالة السورية اللاجئة عند المواطنين الأتراك، فهناك تباين في هذه النظرة على مر السنوات الست الماضية مع طول أمد وجود اللاجئون السوريون وتوقع بقائهم في تركيا لفترة طويلة[40]. فمع وجود بعض المظاهرات المناوئة لتواجد السوريين في تركيا، نتيجة استياء فئة من الشعب التركي من تصرفات بعض اللاجئين السوريين، الأمر الذي أدى إلى تشويه صورة اللاجئ السوري عند قسم كبير من المواطنين الأتراك. إلا أن موقف الحكومة التركية إزاء هذه التوترات بين بعض المواطنين الأتراك والسوريين في بعض المناطق إلّا أنها محاولة من قبل بعض الأطراف لخلق حالة من التوتر مع الأخوة السوريين في البلاد وإيجاد حالة من السخط والغضب المبالغ فيه. مع تأكيد وزارة الداخلية التركية على أن نسبة مشاركة بعض السوريين في المشاكل والجرائم لا تتجاوز 1.3% بين عامي 2014-2017 وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بعدد الجرائم التي تسجل في تركيا؛ علاوة على أنها في غالبيتها نزاعات وخلافات بين بعضهم بعضاً [41]. ومن جانب آخر ترى فئة من المواطنين الأتراك في المناطق المتاخمة للحدود السورية أن السوريون تسببوا بخسارة الكثير من العمالة التركية غير الرسمية لوظائفها في هذه المناطق نتيجة رخص أجورهم وقبولهم بأي عمل يعرض عليهم[42]. إلا أن الشركات وأرباب العمل يرون أنه في الكثير من حالات توظيف اللاجئين السوريين يكون السبب وراء ذلك في عدم رغبة واستعداد السكان المحليين للعمل في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات والصناعة، على الرغم من أن هناك حاجة كبيرة للعمل في هذه القطاعات[43]. لذا يمكن أن يتم النظر إلى مسألة توظيف اللاجئين السوريين بأنها ليست سرقة لوظائف السكان المحليين بقدر ما هي ملء فجوة الوظائف الشاغرة للعمالة غير الماهرة في هذه المناطق. إلى جانب وجود الجانب الديني والأخلاقي لدى بعض أرباب العمل تجاه مسألة توظيف العمالة السورية اللاجئة ومساعدتها على تأمين لقمة عيشها.

---

[39] Murat Erdoğan, **Syrian in Turkey: social acceptence and integration**, Novermber, 2014, Hacettepe University Migration and Politics Reseaech Center: https://goo.gl/HyayrC

[40] وفقاً لإحدى المسوحات الميدانية حول اللاجئين السوريين في تركيا، ترى نسبة 41% من العينة أنهم أناس فروا من الاضطهاد في بلادهم، بينما ترى نسبة 21% أنهم ضيوف داخل البلد، في حين ترى نسبة 20% أنهم أناس يشكلون عبء على تركيا، كذلك تميل نسبة 12% إلى اعتبارهم أخوة في الدين، في حين تنظر نسبة 6% إلى أنهم متسولين وعالة على غيرهم:

Murat Erdoğan, **Syrian in Turkey: social acceptence and integration**, 2014, op.tic.

[41] **الداخلية التركية: تشويه صورة السوري في تركيا ليس من أخلاقنا**، جريدة ديلي صباح، 05-07-2017: https://goo.gl/MFz5cd

[42] وفقاً لنتائج مسح ميداني قام به مركز دراسات تركي فإن من (40 - 100)% من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم في المدن الحدودية مع سورية يعتقدون أن هذا كان بسبب السوريين. ويسبب هذا التصور ردود فعل قوية من المجتمع المحلي لأنهم يعتقدون أن السوريين يسرقون فرص عملهم. إلا أنه وفي معظم الحالات، فإن جزء كبير من السكان المحليين الذين يفقدون وظائفهم يفعلون ذلك بسبب التطورات الاقتصادية العادية في مناطقهم. المصدر:

- Murat Erdoğan, **Syrian in Turkey: social acceptence and integration,** 2014, op.cit.

[43] انظر في ذلك تصريح وزير الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية التركي *Ahmet Fakıbaba* خلال لقاء مع قناة *CNN TÜRK* بتاريخ *2017-10-01* أكد فيه في سياق حديثه عن الزراعة في تركيا على أهمية وجود السوريين، وقال فيه أنه لو قدمنا القليل من الدعم لهم لتمكنا من فعل الكثير بالأراضي التركية القابلة للري ولنتهت مشكلة البطالة، لدينا الآن 3.5 مليون ضيف سوري على الأراضي التركية، حتى وإن أرادوا العودة إلى بلادهم لن نعيدهم، فنحن بحاجة إليهم: المصدر:

- **Bakan Fakıbaba'dan Suriyeli mülteciler hakkında açıklama,** Yurt Gazetesi, 01-10-2017**:** https://goo.gl/QMNn3d

ثالثاً: تحليل البيانات

فيما يلي تحليل لإجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة البحثية المقدمة لهم.

1. خصائص العينة

1.1. الجنس

أظهرت المعطيات الميدانية أن أفراد عينة الدراسة تتكون من الذكور بنسبة (64.4%) بينما بلغت نسبة الإناث (35.6%) كما يبين الشكل (12)، ويرجع انخفاض نسبة مساهمة النساء في عينة الدراسة إلى وجود ميل لدى نسبة كبيرة من الإناث السوريات في تركيا إلى عدم العمل والاعتماد على الإعالة الذكورية نظراً للعديد من المخاطر المرتبطة بذهابهن للعمل داخل المصانع والورشات والحقول الزراعية، إلى جانب النظرة الاجتماعية المتحفظة تجاه عمل المرأة لدى العديد من العائلات السورية التي تنتمي إلى مجتمعات مدنية وحضرية ذات طابع محافظ.

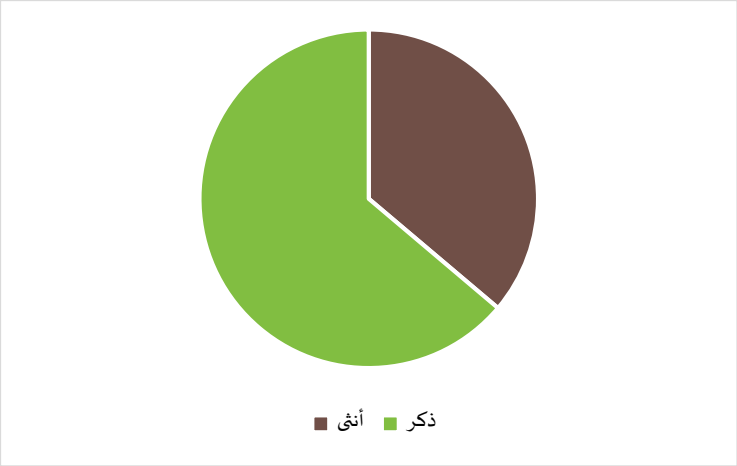

الشكل (12) يبين عينة الدراسة من حيث الجنس

في حين توجد نسبة لا بأس بها من الإناث في سوق العمل أجبرتها الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة على الاعتماد على أنفسهن لكسب العيش من خلال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والعمل في قطاعات التعليم والصحة والخدمات والعمل في الورش الصناعية، بسبب افتقاد الكثير منهن للمعيل وقلة المساعدات العينية المقدمة لأسرهن.

2.1. الفئة العمرية

تركزت غالبية أعمار عينة الدراسة في فئة (25-35) وبنسبة (87.8%)، وهي الفئة الشابة من اللاجئين السوريين في تركيا الذين يشكلون أكثر من (50%) من عدد اللاجئين السوريين في تركيا كما بينا سابقاً في الشكل (7)، تلتها الفئة العمرية (36-45) بنسبة (10%)، بينما حلّت الفئة العمرية (46-55) في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.2%) كما يبين الشكل (13).

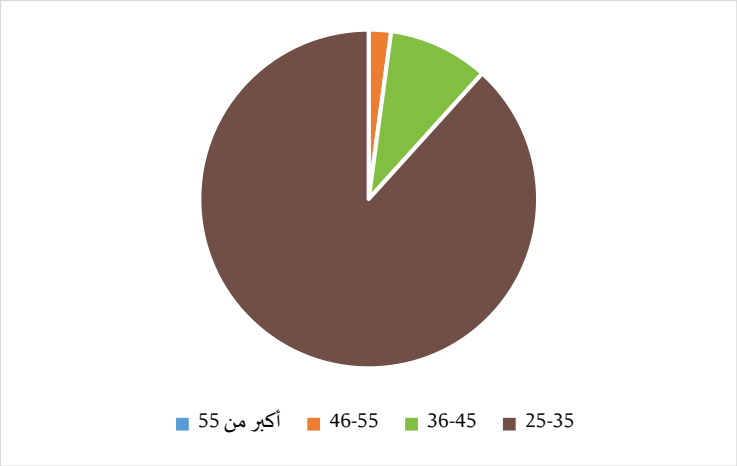

الشكل (13) يبين عينة من حيث الفئة العمرية

وتعكس الفئة العمرية لعينة الدراسة توازناً منطقياً من حيث النسب المئوية للاجئين السوريين المنخرطين في قطاع سبل العيش، وهم من الفئة الشابة التي تتميز بقدرتها على التكيف مع متطلبات سوق العمل التركي من حيث اللغة والمهارات والقدرة على استيعاب بيئة العمل لتأسيس مشاريعهم وإثبات وجودهم ضمن هذه السوق، مما يساهم في إغناء النتائج التي ستقدمها الدراسة.

3.1. مستوى التعليم

بينت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة كما يبين الشكل (14)، وهو ما يعكس وعياً كافياً لدى أفراد العينة لإدراك العوامل المؤثرة على تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي ويشكل عامل مساعد لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال الجديدة.

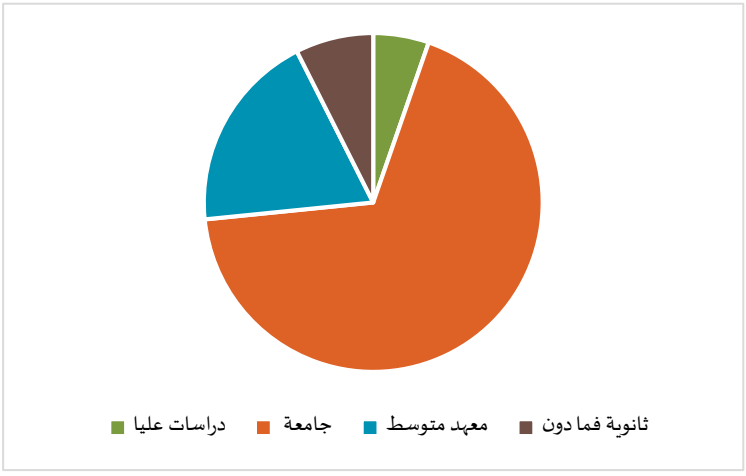

الشكل (14) يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة

بلغت نسبة (67.8%) ممن هم حاصلين على الإجازة الجامعية، ونسبة (20%) حاصلين على شهادة معهد متوسط، في حين بلغ عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية وما دون (7%)، ونسبة (4.4%) حاصلين على درجة الدراسات العليا.

4.1. عدد سنوات الإقامة في تركيا

تبين المعطيات الواردة في الشكل (15) أن نسبة (44.4%) من العينة تراوح عدد سنوات وجودهم في تركيا بين (2-4) سنوات، ونسبة (30%) منهم تجاوز عدد سنوات وجوده الأربع سنوات، وهي نسب إقامة كافية لمعايشة وتشخيص المشكلات والمعوقات التي تؤثر على تنمية سبل العيش ومعرفة سبل العيش المتاحة في سوق العمل التركية والعوامل المؤثرة على نجاحهم ضمن هذه السوق. في حين أن نسبة ممن يقيم منذ أقل من سنتين في تركيا بلغت (26.6%).

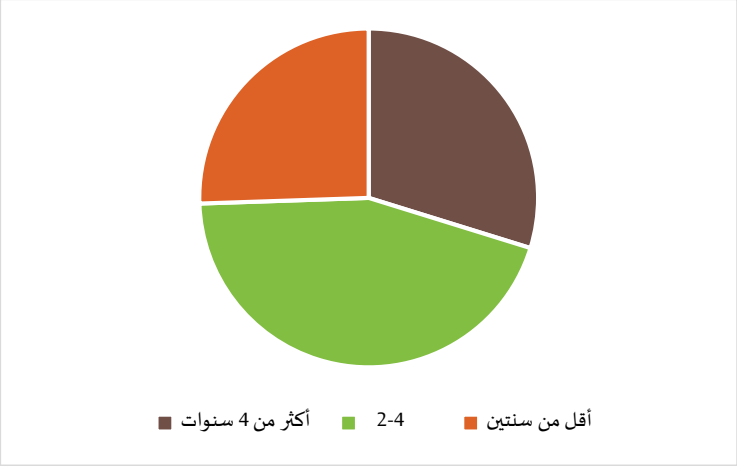

الشكل (15) يبين عدد أعوام وجود أفراد العينة في تركيا

2. مصادر دخل اللاجئين السوريين

تتنوع مصادر دخل اللاجئين السوريين خارج القطاعات الاقتصادية الرئيسية، إذ ترى نسبة (13%) من عينة الدراسة أن هؤلاء اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على الأعمال غير القانونية أو وسائل الكسب غير المشروع كمصدر للدخل، في حين ترى نسبة (34%) من العينة أن هناك اعتماد إلى حد متوسط على هذا المصدر، بينما ترى النسبة الأكبر من عينة الدراسة (53%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض عليه كوسيلة لكسب الرزق كما يبين الشكل (16). ووفقاً للعديد من المصادر أن الأعمال غير القانونية تمثل إحدى طرق كسب العيش للاجئين السوريين وهي تتمثل بشكل أساسي في أعمال التهريب خاصة في المدن التركية القريبة من الحدود السورية، وامتهان العمل في الدعارة داخل المدن الكبرى، والانخراط في شبكات التزوير والاحتيال والتسول، وغيرها من وسائل الكسب غير المشروع[44]. إذ غالباً ما ينخرط اللاجئين السوريين في هذه الأعمال إلى جانب الأعمال غير الرسمية ذات الأجور المنخفضة، نتيجة للعوز المادي وصعوبة تأمين متطلبات المعيشة، مجبراً الفئات الضعيفة منهم مثل الشباب والأطفال والنساء على تبني آليات تكيف سلبية مقابل تأمين لقمة العيش، وقبول العائلات بظاهرة تعدد الزوجات والزواج المبكر[45].

تمثل الأعمال الحرة إحدى مصادر الدخل الرئيسية لدى اللاجئين السوريين، فترى نسبة (41%) من عينة الدراسة أن اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على الأعمال الحرة كمصدر للدخل، في حين ترى نسبة (50%) منهم أن هناك اعتماد إلى

---

(44) **ضبط أفراد شبكة تستغل أطفالا سوريين للتسول في تركيا**، جريدة زمان الوصل، 12-09-2017: https://goo.gl/bWtRGp

(45) **Regional Strategic Overview, Turkey**: op.tic.

حد متوسط على هذا المصدر، بينما ترى النسبة الأقل من عينة الدراسة (9%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر كوسيلة لكسب الرزق. حيث لجأ العديد من السوريين إلى تأسيس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم رغم ما يعتري هذا الخيار الكثير من الصعوبات وعدم نجاحها في الكثير من الأحيان، إلا أن هناك نسبة جيدة من هذه المشاريع قد حققت نجاحاً في بعض المدن التركية، نتيجة لخبرة أصحابها ووجود بعض التسهيلات المقدمة من الحكومة التركية لمثل هذا النوع من المشاريع التي تمكنت من تشغيل نسبة جيدة من العمالة السورية في تركيا[46]-[47].

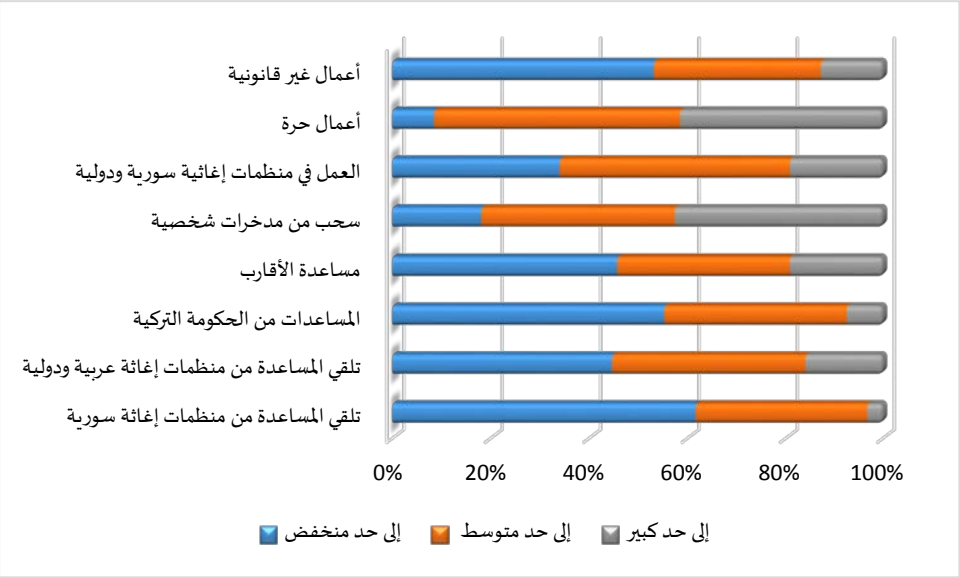

الشكل (16) يبين نسب مصادر دخل اللاجئين السوريين خارج القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفقاً لرأي عينة الدراسة

يعد العمل في منظمات الإغاثة السورية والدولية إحدى المصادر التي استوعبت نسبة لا بأس بها من العمالة السورية اللاجئة في تركيا، فوفقاً لعينة الدراسة تعتمد العمالة السورية اللاجئة إلى حد متوسط على هذا المصدر كمورد للرزق بنسبة (47%) من عينة الدراسة، في حين ترى نسبة (19%) منهم أن هناك اعتماد إلى حد كبير على هذا المصدر، وخاصة في المناطق التركية المتاخمة للحدود السورية، إذ تنتشر هذه المنظمات بشكل كبير لتقديم المساعدات الإغاثية إلى داخل الأراضي السورية، بينما ترى النسبة المتبقية من عينة الدراسة (34%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر كوسيلة لكسب الرزق. وأصبح من الشائع لدى اللاجئين السوريين أن العمل لدى منظمات الإغاثة السورية يعتمد بشكل كبير على الواسطة والمحسوبيات، مما يجعلها حكراً على أقارب وأصدقاء الجهات المتنفذة في هذه المنظمات[48]. بينما يتطلب العمل في منظمات الإغاثة الدولية امتلاك العديد من المهارات والخبرات المهنية التي لا تتوافر لدى غالبية طالبي العمل من اللاجئين السوريين.

رغم مرور عدد من السنوات على وجودهم في تركيا لا تزال نسبة من اللاجئين السوريين تعتمد على السحب من مدخراتها الشخصية لإعالة نفسها وهم من الفئات الغنية والميسورة الحال قبل مجيئهم إلى تركيا[49]، إذ ترى نسبة (82%) من عينة

[46] عمر أحمد، **تركيا وجهة مفضلة للصناعيين السوريين**، موقع الجزيرة نت، 05-09-2015: https://goo.gl/gLhkB9

[47] **سوريون يقيمون مشاريع خاصة في إسطنبول تؤمّن دخلهم**، جريدة زمان الوصل، 20-08-2015: https://goo.gl/Fw6tf7

[48] مي محمد، **المنظمات السورية العاملة في تركيا.. سوء في الإدارة وافتقاد لقوانين العمل المهني**، موقع الحل، 01-12-2014: https://goo.gl/dZec15

[49] **Off-camp Syrian refugees in Turkey: A Food Security Report**, world food program, April, 2016, Turkey.

الدراسة أن اللاجئين يعتمدون على هذا المصدر إلى حد كبير ومتوسط، وتعتمد هذه العائلات على وجود موارد لها في الداخل السوري وبشكل خاص في المدن الكبيرة تَدرُ لها عائد منتظم يمَّكِنها من تحمل نفقات المعيشة المرتفعة في تركيا، بينما ترى نسبة (18%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر على اعتبار أن طول الفترة الزمنية لوجود السوريين في تركيا التي تجاوزت عامها السابع قد أدى إلى نفاذ معظم هذه المدخرات التي جلبوها معهم عند قدومهم، خاصة أن العديد منهم لم يتمكن من تأمين فرصة عمل أو الاندماج اقتصادياً داخل تركيا إلا بعد مرور فترة زمنية جيدة، إلى جانب فقدان نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين لممتلكاتهم ومصادر دخلهم داخل سورية.

فيما يتعلق بالاعتماد على تلقي المساعدات من الأقارب، ترى نسبة (19%) من عينة الدراسة أن اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على تلقي المساعدة من الأقارب كمصدر للدخل، في حين ترى نسبة (35%) منهم أن هناك اعتماد إلى حد متوسط على هذا المصدر، بينما ترى النسبة الأكبر من عينة الدراسة (46%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر كوسيلة لكسب الرزق، فمع طول أمد وجود اللاجئين السوريين في تركيا وارتفاع تكاليف الحياة المعيشية انخفضت بشكل كبير قدرة العديد من العوائل على دعم بعضها البعض سواء منهم من يقيم في تركيا أو في البلدان خارج تركيا وخاصة في دول الخليج لأسباب تتعلق بظروف عملهم في هذه الدول وكذلك تغير الظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول[50].

أما بالنسبة للاعتماد على المساعدة المقدمة من الحكومة التركية، فترى نسبة (8%) من عينة الدراسة أن اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على تلقي المساعدة من الحكومة التركية كمصدر للدخل، في حين ترى نسبة (37%) منهم أن هناك اعتماد إلى حد متوسط على هذا المصدر، بينما ترى النسبة الأكبر من عينة الدراسة (55%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر كوسيلة لكسب الرزق. حيث بقيت المساعدات المقدمة من الحكومة التركية للاجئين السوريين المقيمين خارج المخيمات محدودة جداً واقتصرت على بعض المناطق بشكل غير دوري نظراً للعدد الكبير للاجئين السوريين الذي فاق قدرة الحكومة التركية على تقديم الدعم المادي لهم، إلى جانب ذلك فإن تركز وجود اللاجئين في بعض الأحياء داخل المدن التركية حيث يقيم السكان المحليين الفقراء، تسبب بحساسية تجاههم في حال توزيع مساعدات للاجئين من الحكومة واستثنائهم من ذلك. حتى أنه يوجد معارضة من قبل البعض منهم لتوزيع المساعدات من قبل الحكومة التركية على اللاجئين السوريين مع طول أمد وجودهم في تركيا بسبب وجود الكثير من المواطنين الأتراك المحتاجين للمساعدة[51]، إذ بلغت نسبة المواطنين الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر 21.9% في عام 2016 [52]. وقد شهدت الآونة الأخيرة تقديم برنامج حكومي تركي منظم بالتعاون مع المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمية التابع للأمم المتحدة لمنح مساعدات مالية شهرية للاجئين السوريين[53]، وهو ما انتظره العديد منهم لمساعدتهم على تحمل

[50] **العمالة الأجنبية في الخليج العربي تواجه صعوبات متزايدة**، موقع السورية نت، 31-07-2017: https://goo.gl/2RR7wU

[51] **حي تركي في أنقرة يضم عشرات آلاف السوريين بتعايش كبير مع الأتراك**، إذاعة وطن اف ام، 12-07-2017: https://goo.gl/Vq5goR

[52] **Statistics on Family, 2016**, Turkish Statistical (TurkStat) Institute: https://goo.gl/ESPfg4

[53] زهال دميرجي، **تركيا.. توزيع بطاقات الدعم المادي للاجئين مطلع 2017: البطاقات تُقدم للسوريين خارج المخيمات**، وكالة الأناضول للأنباء، 28-11-2016: https://goo.gl/dU6b2v

تكاليف المعيشة وخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لديهم[54]، رغم ما يعتري هذا البرنامج من تباين في وجهات النظر حول أهميته لمستقبل اللاجئين وآلية اختيار اللاجئين لتلقي المساعدات[55].

كذلك فإن المساعدات المادية المقدمة من قبل المنظمات العربية والدولية كانت مركزة بشكل أكبر على السوريين داخل المخيمات بالتعاون مع الحكومة التركية[56]. ويتركز توزيع هذه المساعدات في المدن المتاخمة للحدود السورية كونها استقبلت العدد الأكبر منهم منذ بداية عام 2011، إذ ترى نسبة (16%) من عينة الدراسة أن اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على تلقي المساعدة من منظمات إغاثة عربية ودولية كمصدر للدخل، في حين ترى نسبة (39%) منهم أن هناك اعتماد إلى حد متوسط على هذا المصدر، بينما ترى النسبة الأكبر من عينة الدراسة (45%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر كوسيلة لكسب الرزق. حيث تركَّز دعم هذه المنظمات بشكل أساسي في قطاعات التعليم والإغاثة والصحة ورعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة[57]. في حين كانت منظمات الإغاثة السورية من أقل الأطراف التي يعتمد عليها اللاجئون في الحصول على المساعدات النقدية، حيث ترى نسبة (3%) من عينة الدراسة أن اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على تلقي المساعدة من منظمات الإغاثة السورية في تركيا كمصدر للدخل، في حين ترى نسبة (35%) منهم أن هناك اعتماد إلى حد متوسط على هذا المصدر، بينما ترى النسبة الأكبر من عينة الدراسة (62%) أن هناك اعتماد إلى حد منخفض على هذا المصدر كوسيلة لكسب الرزق. ويفسر ذلك إلى كون أغلب نشاط هذه المنظمات موجه إلى داخل سورية بسبب الاحتياجات الكبيرة في مختلف القطاعات، إلى جانب القدرة المادية المحدودة لدى غالبية هذه المنظمات التي تعتمد في جزء كبير من تمويل أنشطتها على الدعم المقدم من المتبرعين الأفراد والشخصيات الاعتبارية.

3. مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي

بعد التعرف على مصادر الدخل غير الرسمية للاجئين السوريين، لا بد من تشخيص المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي ويمكن تصنيف هذه المشاكل في ثلاث فئات رئيسية ذات صلة بسبل العيش وفق التالي.

1.3. المشكلات المتعلقة ببيئة العمل

تعد المشكلات المتعلقة ببيئة العمل من أبرز المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي وفقاً للعديد من التقارير الإحصائية والصحفية التي تتصدر عناوينها وضع ومشكلات اللاجئين السوريين في تركيا بين فترة وأخرى، وكون هذه المشكلات تشكل الأساس الذي يمكن أن يتم من خلاله معالجته تجاوز العديد من المشكلات الأخرى ذات الصلة. وتنبع أهمية الاهتمام في معالجة هذه المشاكل من كون النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل غير الرسمي، مما يجعلها عرضة للاستغلال والانتهاكات وعمليات الاتجار بالبشر في ظل نقص القوانين والتشريعات الناظمة لعملها، كونها غير مشمولة بالقوانين الخاصة باللاجئين، بل تعمل تحت مسمى الحماية المؤقتة التي تعاني العديد من

---

(54) محمد إقبال بلو، **لاجئون فقراء في أنطاكيا يأملون بوصول المساعدات التركية**، صحيفة القدس العربي، 17-09-2015: https://goo.gl/7jyGCn

(55) Diego Cupolo, **Cop-out or vital lifeline? Massive EU cash aid programme rolls out for refugees in Turkey**, IRIN organization, Switzerland, 25-01-2017: https://goo.gl/yL3z2z

(56) منظمة إغاثة يابانية تقدّم المعونات للاجئين السوريين في تركيا، موقع أخبار العالم، 03-04-2013: https://goo.gl/3Q1Wo8

(57) **تركيا.. افتتاح أكبر مدينة أيتام للاجئين في العالم**، موقع أورينت نت، 18-05-2017: https://goo.gl/y3UhQ1

الثغرات القانونية إلى جانب عدم الالتزام بالشروط الناظمة لعمل اللاجئين السوريين في إطار هذه الحماية من قبل العديد من أرباب العمل واللاجئين أنفسهم. ويبين الشكل (17) أهم المشكلات المتعلقة ببيئة العمل.

وفقاً لرأي عينة الدراسة حازت مشكلة **عدم الاستقرار في مكان العمل والبحث عن ظروف عمل أفضل بشكل مستمر** درجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً"، إذ بلغت نسبتها (80%) وفق رأي عينة الدراسة، وينبع أساس هذه المشكلة كما أسلفنا في غياب الإطار القانوني المنظم لعمل اللاجئين السوريين، إلى جانب سعي اللاجئين الدائم لتحصيل أفضل أجر ممكن لقاء عملهم لدى أرباب العمل. في حين حلّت مشلكة **زيادة عدد ساعات العمل اليومي فوق المعدل الطبيعي** في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" بنسبة تقترب من (80%)، فوفقاً للعديد من التقارير الميدانية التي أجريت مع العمالة السورية اللاجئة شكلت مسألة تجاوز معدل عدد ساعات العمل اليومي معضلة كبيرة لديهم والتي تتجاوز في بعض الحالات حاجز 12 ساعة عمل يومي تحت ضغط الحاجة لتأمين لقمة العيش، وهو ما لم تعتد عليه هذه العمالة قبل انتقالها إلى تركيا.

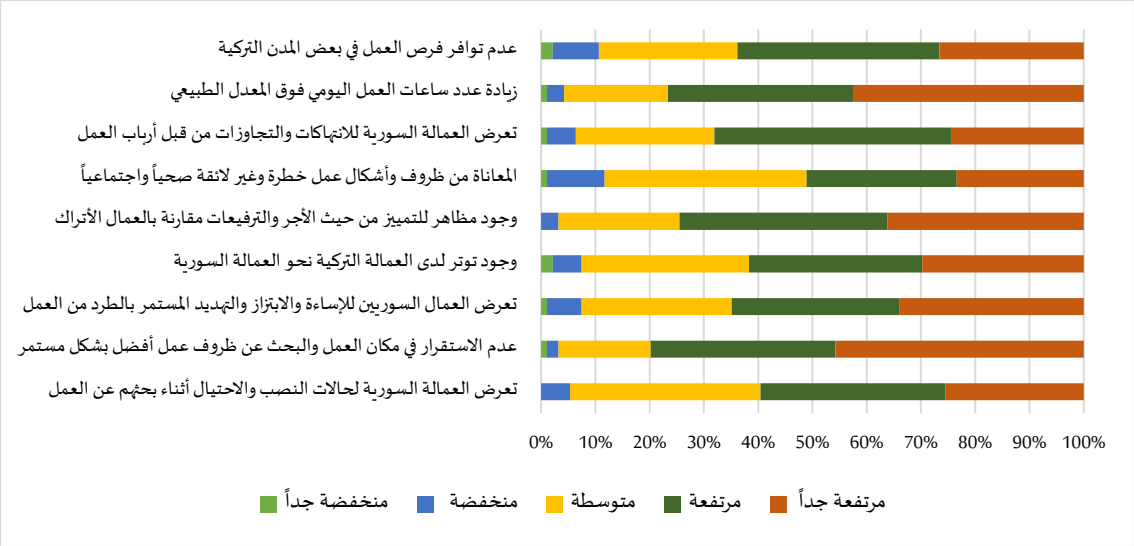

الشكل (17) يبين المشكلات المتعلقة ببيئة العمل لدى اللاجئين السوريين في تركيا

بينما حلّت في المرتبة الثالثة **مشكلة وجود مظاهر للتميز من حيث الأجر والترفيعات مقارنة بالعمال الأتراك**. وكثيراً ما أدت هذه المشكلة إلى وجود احتقان بين العمالة السورية اللاجئة وأرباب العمل الأتراك على الرغم من تفوق هذه العمالة في إنجاز الأعمال الموكلة إليهم نتيجة للخبرة السابقة التي يمتلكونها واكتسابهم للخبرة الجديدة في سوق العمل التركي بعد تواجدهم فيها خلال السنوات الماضية. وتبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في قطاع صناعات النسيج والألبسة الجاهزة داخل المدن الكبرى إذ يحصل العمال السوريين على أجور أقل نسبياً من نظرائهم الأتراك وتختلف هذه النسبة باختلاف قطاع العمل ومناطق تواجدهم في تركيا[58]-[59]. مما يلقي الضوء على مستوى الاستغلال في سوق العمل بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً في حين يرى البعض من العمال السوريين أن معانتهم لا تكمن فقط في التميز فيما يتعلق بالأجور، وإنما التميز من

[58] Şebnem Turhan, **Majority of Syrians in Turkey employed in unregistered work for lower wages**: Survey, Hurriyet Daily News Newspaper, 06-07-2017: https://goo.gl/ZB3ByS
[59] **Struggling to survive: refugees from Syria in Turkey**, Amnesty International, United Kingdoom, 2014.

خلال استقطابهم لبعض المهن الخطرة أو تكليفهم بمهام أكثر خطورة في المهنة نفسها من زملائهم الأتراك في نفس مكان العمل[60].

كذلك تبرز مشكلة **تعرض العمالة السورية للانتهاكات والتجاوزات من قبل أرباب العمل ومشكلة تعرض العمالة السورية للإساءة والابتزازوالتهديد المستمربالطرد من العمل** من بين مشاكل بيئة العمل التي نالت درجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" لدى عينة الدراسة بنسبة أهمية اقتربت من (70%)، وتتمثل أبرز تلك الانتهاكات في الاعتداءات الجسدية والنفسية والقيود المفرطة على منح الإجازات الصحية والإجازات السنوية المستحقة لهم، حيث يمثل الابتزاز إحدى أبرز الأدوات التي يستخدمها أرباب العمل لترهيب العمّال وإجبارهم على قبول سياسة الأمر الواقع أو الطرد التعسفي من العمل لمعرفة أرباب العمل مدى صعوبة إيجاد فرص العمل لدى هذه العمالة بسبب جهلهم باللغة التركية وخوفهم من الاعتقال في حال تقديم الشكاوى لدى الشرطة كونهم عمالة غير رسمية، كذلك تلعب مؤشرات الاقتصاد التركي والتقلبات الموسمية دوراً هاماً في مدى قدرة هذه العمالة على الاحتفاظ بعملها[61]. مما جعل هذه العمالة تقبل بأي وظيفة تضمن لها البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي جعلها عرضة للاستغلال بشكل كبير من قبل أرباب العمل وافتقارها إلى الكثير من الاستحقاقات في مكان العمل.

تعد مسألة **تأمين فرص العمل من الصعوبة بمكان في بعض المدن التركية** وهي من المشكلات التي تضطر العديد من اللاجئين للتنقل في العديد من المدن التركية بغية إيجاد هذه الفرص، كذلك أسهمت هذه المشكلة في انخراط الفئات الهشة من هذه العمالة متضمنة النساء والأطفال في أعمال الكسب غير المشروع، ووفقاً لرأي عينة الدراسة فقد حازت هذه المشكلة على درجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة تقترب من (70%). وتوصلت دراسة قام بها البنك الدولي إلى أن العمالة السورية اللاجئة تميل إلى البحث عن وظائف ذات مظاهر اجتماعية واقتصادية منخفضة المستوى. ويمكن تفسير أسباب ذلك من خلال عدم وجود لغة تواصل مشتركة، وانخفاض مستويات تعليم شريحة كبيرة من السوريين، وعدم قدرة العديد منهم على إثبات مستويات تعليمهم، وميل هذه العمالة لقبول العمل بسهولة في ظروف سيئة وأجور منخفضة بسبب احتياجاتهم المالية[62].

تبرز مشكلة **وجود توتر بين العمالة السورية والتركية** بنسبة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" تقترب من (60%)، حيث تعتقد بعض العمالة التركية أن العمالة السورية أسهمت في تخفيض أجورهم وحلّت في أماكن عملهم نظراً لقبولها بأجور ما دون الحد الأدنى مما أدى إلى خسارة العديد منهم لوظائفهم في القطاع غير الرسمي. وتبرز المنافسة بين العمالة السورية والتركية بشكل خاص من أجل الوظائف ذات المهارات المنخفضة، خاصة في بعض المناطق التي تمتاز بقلة الأنشطة الاقتصادية فيها وقلة فرص العمل وانخفاض مهارات رأس المال البشري، والتي تكون الفرص المتاحة فيها للاجئين محدودة تماماً. حيث أظهرت بعض التقارير أن الرسوم اليومية للعمل الموسمي في منطقة شرق الأناضول قد انخفضت إلى خمس

---

[60] Maria Sjödin, **Invisible workers: Syrian Refugees in Turkish garment factories**, Fair Action organization, January, 2017.

[61] مصطفى محمد، نماذج .. **ماذا فعل الانكماش الاقتصادي في عنتاب بالعمالة السورية**، تقارير خاصة، موقع اقتصاد مال وأعمال السوريين، 18-12-2015: https://goo.gl/HdKc9u

[62] Ximena V. Del Carpio & Mathis Wagner, **The Impact of Syrian Refugees on the Turkish Labor Market**, August 2015, Policy Research Working Paper 7402, Social Protection and Labor Global Practice Group, World Bank Group.

المستويات السابقة التي لم تكن مقبولة من قبل المجتمع قبل استضافتها للعمالة السورية[63]، مما يلقي الضوء على مستوى الاستغلال في سوق العمل بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً. وقد تكون المنافسة غير العادلة في العمل أو التوظيف إحدى الأسباب الرئيسية لتصاعد الاحتجاجات ضد السوريين في بعض المدن التركية. وفي حال لم يتم إدارة هذا الأمر بشكل جيد فإن الرهاب من وجود اللاجئين السوريين والعداوة ضدهم يمكن أن تنتشر بشكل سريع داخل بعض المجموعات ضمن المجتمع التركي[64]. وقد توصل إحدى الاستطلاعات إلى أن الرأي العام التركي يقترب من السلبية تجاه عمل اللاجئين السوريين، حيث رأى 48% من المشاركين وجوب عدم إعطاء تصاريح عمل للاجئين السوريين، في حين رأى 28% أن تصاريح العمل المؤقتة يمكن أن تعطى للاجئين السوريين في مجالات محددة. في حين رأى 13% من المستطلعة آراؤهم أن تصاريح العمل المؤقتة يمكن منحها في كل المجالات، وأكد 6% فقط قبولهم منح تصاريح عمل للسوريين دون شروط أو حدود[65]. من جانب آخر، فإن غالبية تركز العمالة السورية هو في المدن الجنوبية الشرقية من تركيا، والتي شهدت مستويات عالية من البطالة تاريخياً. وعلى هذا النحو، فإن الإطار التشريعي الحالي في منح السوريين حاملي بطاقات الحماية المؤقتة إذن العمل سيؤدي إلى تفاقم مشاكل سوق العمل القائمة في المنطقة من خلال دفع القوى العاملة المحلية والسورية إلى المنافسة على الوظائف المنخفضة الأجر وغير الرسمية، وبشكل أساسي في قطاعات النسيج والبناء والصناعات التحويلية، ونتيجة لذلك، تؤدي المنافسة بين السوريين والسكان المحليين في المناطق ذات الوجود السوري الكثيف في هذه المدن إلى نزوح القوى العاملة المحلية، وخاصة من ذوي المهارات المنخفضة أو الذكور غير المهرة[66].

ونظراً لسعي الكثير من العمالة السورية للحصول على فرص العمل داخل المدن الكبرى برزت ظاهرة **تعرض هذه العمالة لحالات النصب والاحتيال أثناء بحثهم عن العمل** نتيجة لجهلهم بظروف العمل وكيفية الوصول إلى هذه الفرص، حيث تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي العديد من الصفحات التي تعرض فرص عمل تسعى الجهات التي أنشأتها لممارسة حالات النصب والاحتيال على اللاجئين، إلى جانب وجود شبكات وسماسرة سوريون متخصصون احترفوا قانون مخالفة العمل تترصد هذه العمالة للنصب عليها بطرق متعددة[67]. وقد حازت هذه المشكلة على نسبة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" اقتربت من (60%).

فيما حلّت في المرتبة الأخيرة مشكلة **المعاناة من ظروف وأشكال عمل خطرة وغير لائقة صحياً واجتماعياً**، بنسبة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بلغت (52%)، حيث تعاني الكثير من العمالة السورية في المصانع والورشات من عدم وجود الشروط السليمة والصحية والمهنية في مكان العمل، إذ يتعرض العمال للعديد من الإصابات التي قد تُحدِث لهم تشوهات دائمة مع غياب أي تأمين صحي يغطي تكاليف معالجة هذه الإصابات، حتى أن معدات الحماية المقدمة في بعض المهن الخطرة لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات الحماية، إلى جانب وجود حجم تجاوزات كبير من قبل بعض أرباب العمل من حيث تشغيل العمال في ظروف عمل صعبة لا تراعى فيها الاعتبارات الصحية والإنسانية، والكثير من هذه المصانع

(63) **Regional Strategic Overview, Turkey**: Regional Refugee & Resilience Plan 2015-2016: in response to Syria crisis, UNHCR
(64) Murat Erdoğan, **Syrian in Tyrkey: Social Acceptance and Integration**, Novermber 2014, Hacettepe University Migration and Politics Reseaech Center: https://goo.gl/uqutK3
(65) Murat Erdoğan & Can Ünver, **Perspectives, Expectations and Suggestions of the Turkish Business Sector on Syrians in Tyrkey**, December 2015, Turkish Confederation of Employer Associations,
(66) Timur Kaymaz & Omar Kadkoy, **Syrians in Turkey – The Economics of Integration**, September 2016, Alsharq Forum, Turkey.
(67) أحمد حاج حمدوا، سماسرة وشركات لتشغيل السوريين في تركيا... ولا قانون يحميهم، جريدة الحياة، 22-03-2016: https://goo.gl/ZmKrz7

والورشات لا تنفذ مدونة قواعد السلوك المهني في مكان العمل التي تستند إلى معايير منظمة العمل الدولية. في حين يرى أرباب العمل أن الطبيعة غير الرسمية لهذه العمالة تجعل من الصعب تحميلهم المسؤولية عن أي اتفاقات بشأن ظروف عملها.

2.3. المشكلات المتعلقة بالقوانين والأجور

تعد المشكلات المتعلقة بالوضع القانوني للعمالة السورية اللاجئة والمشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات ذات تأثير عالي جداً على تنمية سبل العيش لهذه العمالة. ولعل غياب التشريعات القوانينة الواضحة أو تأخر صدورها منذ قدوم هذه العمالة والخاصة بتنظيم عملها خلق محفزاً كبيراً لأرباب العمل من الإقدام على المخالفات بحقها، إضافة إلى عدم وجود ضوابط أو روادع قانونية لأرباب العمل الذين وجدوا في العامل السوري وسيلة سهلة للاستغلال سواء بعدد ساعات العمل أو الأجور. ويبين الشكل (18) المشكلات المتعلقة بالقوانين والأجور.

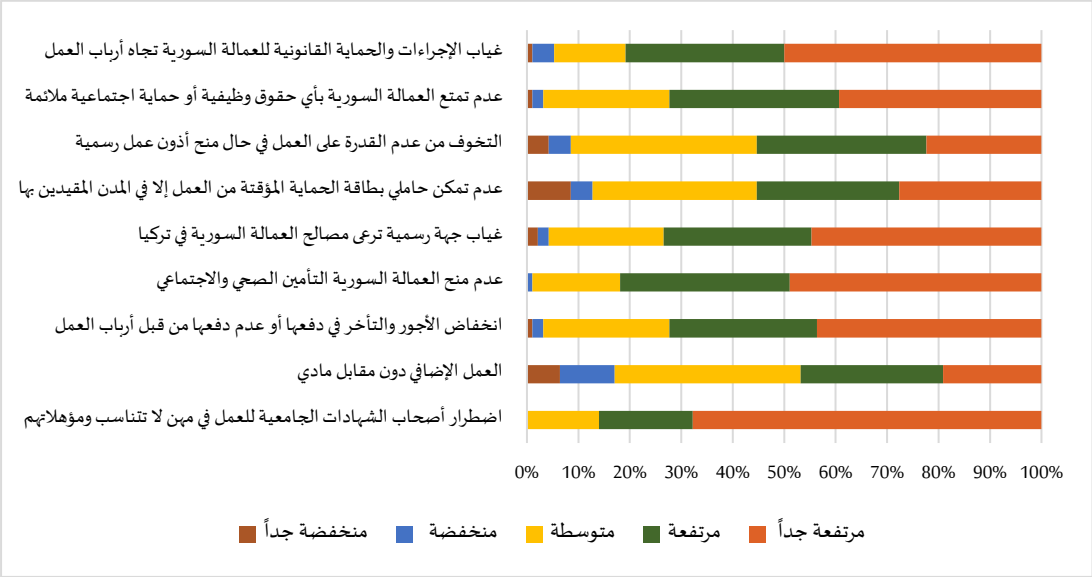

الشكل (18) يبين المشكلات المتعلقة بالقوانين والأجور في سوق العمل لدى اللاجئين السوريين في تركيا

وفقاً لرأي عينة الدراسة حازت مشكلة **اضطرار أصحاب الشهادات الجامعية للعمل في مهن لا تتناسب ومؤهلاتهم** المرتبة الأولى بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" وبنسبة تقترب من (90%). وهي ظاهرة تنتشر في العديد من المدن التركية، حيث لجأ العديد من أصحاب الشهادات للعمل في مهن لا تتناسب ومؤهلاتهم العملية والمهنية بسبب اضطرارهم لتأمين لقمة العيش لهم ولعائلتهم في تركيا أو في داخل سورية، ونظراً لوضعهم القانوني وعدم تمكن الكثير منهم من تعلم اللغة التركية التي تعد إحدى مفاتيح الحصول على فرص العمل المناسبة لهذه الفئة من العمالة السورية اللاجئة، لأسباب متعلقة بعدم توفر الوقت اللازم للتعلم وعدم القدرة على تحمل تكاليف دورات تعلم اللغة التركية، فقد اضطرت هذه الفئة للعمل في سوق العمل غير الرسمي ممتهنة بعض الحرف الجديدة في المصانع والورشات[68]-[69]. في حين لجأ البعض منها إلى امتهان التعليم في مراكز التعليم المؤقتة للاجئين السوريين والتي استوعبت نسبة لا بأس بها من أصحاب الشهادات

[68] باسم دباغ، **مهن مكتشفة.. لاجئون سوريين في تركيا يغيرون أعمالهم**، موقع العربي الجديد، 24-012-2015: https://goo.gl/Zqs4jX

[69] **الوجه الآخر للبطالة!** ، المنتدى الاقتصادي السوري، 29-11-2017: https://goo.gl/gYsyE2

الجامعية كالمهندسين والصيادلة وغيرها من الشهادات العلمية. ولعل صعوبة تعديل شهاداتهم لدى الحكومة التركية خلال السنوات الماضية أو التمكن من اثبات مؤهلاتهم العلمية لدى جهات التوظيف شكلت لدى البعض منهم عائقاً في الانخراط في سوق العمل الرسمي[70]. إلا أن المتتبع لواقع هذه الفئة من العمالة السورية اللاجئة يلحظ أن نسبة كبيرة منها غادرت تركيا إلى الدول الأخرى وخاصة دول الاتحاد الأوروبي بعد أن عجزت عن تأمين فرص العمل المناسبة لها في تركيا بسبب عدم تناسب مؤهلاتها مع فرص العمل المتوافرة في سوق العمل التركي، وعدم وجود جهات حكومية أو خاصة تحتضن هذه الفئة وتعيد تأهيلها لتتمكن من الانخراط في سوق العمل[71]. ولا تزال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية في هذا الصدد دون المستوى المطلوب للحفاظ على ما تبقى من هذه الكفاءات والعمالة المؤهلة والمدربة التي تشكل قيمة مضافة كبيرة لأي اقتصاد وعدم تسربها إلى الدول الأخرى.

حلّت مشلكة **غياب الإجراءات والحماية القانونية للعمالة السورية تجاه أرباب العمل**، ومشكلة **عدم منح العمالة السورية التأمين الصحي والاجتماعي** في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" بنسبة تجاوزت (80%)، فبعد سنوات من دخولها تركيا، ما زالت غالبية العمالة السورية اللاجئة تعاني من مشكلة الحصول على عمل تحمى فيه حقوقها ولا يتم انتهاكها من قبل أرباب العمل، ويناقش البعض في هذا الصدد أن غياب الإجراءات والحماية القانونية في سوق العمل غير الرسمي التركي موجود حتى قبل مجيء هذه العمالة وأن أي إجراءات ستتخذ بهذا الخصوص يمكن أن تؤدي إلى نزاع بين أرباب العمل والجهات النقابية والحكومية، وكما بينا سابقاً في هذه الدراسة أن حجم سوق العمل غير الرسمي الكبير في تركيا يلزم الجهات الحكومية والنقابية دائماً بإيجاد توازن مصلحي مع أرباب العمل في هذه السوق. وقد بدأت الحكومة التركية مؤخراً في سن بعض التشريعات الحكومية التي يمكن من خلالها إرساء نوع من الحماية القانونية لهذه العمالة وفي مقدمتها التشريع المتعلق بمنح أذونات العمل لأصحاب بطاقات الحماية المؤقتة من اللاجئين، وتحديد نسبة قبول معينة لها في مكان العمل لا تتجاوز 10% في كل منشآة حفاظاً على استقرار العمالة التركية غير الرسمية في سوق العمل. كذلك حاولت الجهات المختصة من خلال سن هذا التشريع منح العمالة السورية التأمين الصحي والاجتماعي بغية تعزيز الأمان الاجتماعي وتقديم المزيد من الحماية لها وخاصة للفئات العاملة في المنشآت المتوسطة والصغيرة في القطاع الخاص.

جاءت كل من مشاكل **غياب جهة رسمية ترعى مصالح العمالة السورية في تركيا، وعدم تمتع العمالة السورية اللاجئة بأي حقوق وظيفية أو حماية اجتماعية ملائمة، وانخفاض الأجور والتأخر في دفعها أو عدم دفعها من قبل أرباب العمل**، في المرتبة الثالثة من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" بنسبة تجاوزت (70%)، إن مشكلة غياب جهة رسمية متخصصة في قضايا العمل للإشراف على مصالح العمالة السورية ورعايتها وتقديم الحلول الممكنة لتذليل العقبات التي تواجهها هذه العمالة في سوق العمل التركي تمثل معوق أساسي في تأخر اندماج العمالة السورية في هذه السوق، وإلى تفاقم المشكلات التي تواجهها هذه العمالة مع أرباب العمل والعمالة المحلية والمجتمعات المستضيفة. وترجع

[70] **Problems faced by Syrian workers, employers and entrepreneurs in labor market and suggestions for solutions: overall evaluation**, workshop report, International labor organization, Turkey, 13-06-2016.

[71] يبدو أن قضية تأهيل العمالة السورية اللاجئة من حملة أصحاب الشهادات بدأت تلحظ بعد عام 2016 اهتماماً واضحاً من قبل العديد من الجهات الحكومية والخاصة والدولية بسبب تخصيص حصة أكبر من الدعم المقدم من قبل هذه الجهات للاجئين السوريين نحو قطاع سبل العيش في خططها وبرامجها.

أسباب عدم تشكيل هذا الكيان المتخصص لأسباب عدة ترتبط بكل من الجهات الممثلة للاجئين السوريين في تركيا ومنظمات المجتمع المدني والحكومة التركية، من حيث ضعف التنسيق بين هذه الأطراف وعدم وجود إحصاءات دقيقة عن أعداد وتوزع هذه العمالة في سوق العمل من حيث المدن والقطاعات الاقتصادية، إلى جانب عزوف نسبة كبيرة من هذه العمالة عن التواصل مع أي جهة رسمية خوفاً من فقدان أماكن عملها[72]. وقد ترتب على هذه المشكلة عدم تمتع نسبة كبيرة من العمالة السورية بأي حقوق وظيفية أو حماية اجتماعية ملائمة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى معاناة هذه العمالة بشكل كبير من قضية دفع أجورهم من قبل أرباب العمل، إذ يعد هاجس الحصول على أجر منتظم من أكثر المشكلات التي تؤرق هذه العمالة، فهناك عدد كبير منهم يُرغَم على ترك مكان عمله بعد امتناع أرباب العمل عن دفع الأجور أو اقتطاع جزء منها بحجج مختلفة، وقد يلجأ البعض من أرباب العمل إلى دفع الأجور بعد عدة أسابيع أو أشهر من موعد استحقاقها، أضف لذلك معاناة تتمثل في انخفاض أجر هذه العمالة بنسب متدنية جداً لا تتناسب والجهد المبذول لتأدية الأعمال الموكلة إليها. ووفقاً لمسح أجرته منظمة AFAd الحكومية التركية في عام 2013، بلغ متوسط الدخل الشهري للسوريين العاملين في تركيا مبلغ (239) دولار أمريكي، أي ما يقرب من نصف الحد الأدنى الوطني للأجور في تلك السنة[73]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن انخفاض قيمة الليرة التركية على مدار السنوات الماضية أثر بشكل سلبي على أجور العمالة السورية[74].

كذلك برز في هذا السياق مشكلة متعلقة بأذون العمل التي أقرتها الحكومة التركية مؤخراً لحاملي بطاقات الحماية المؤقتة من العمالة السورية اللاجئة، من حيث **التخوف من عدم القدرة على العمل في حال منح أذون عمل رسمية** لحاملي بطاقات الحماية المؤقتة، وكذلك **مشكلة عدم تمكن حاملي بطاقات الحماية المؤقتة من العمل إلا في المدن المقيدين فيها** في حال حصولهم عل أذون عمل رسمية، حيث حلّت في المرتبة الرابعة من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" بنسبة تجاوزت (50%)، إذ ترى الحكومة التركية أن قرار منح أذونات العمل سيصب في مصلحة العامل السوري ويحل مشاكله في سوق العمل غير الرسمي، لكن غالباً ما يواجه هذه القانون صعوبة في التطبيق ويتحول إلى عكس ما يراد له، حيث يرى العديد من المختصين أن الصيغة التي صدر بها قانون منح أذون العمل تعتريها العديد من الثغرات القانونية التي تفقد القانون الأثر من تطبيقه، فمنذ صدوره في 15 يناير 2016 لم يطبق هذا القانون إلا على نطاق ضيق، وبدأت السلطات التركية مؤخراً بمحاسبة أرباب العمل جراء عدم تسوية أوضاع العاملين السوريين لديهم، مما دفع القليل منهم للالتزام بتطبيقه تفادياً للمخافات المالية الكبيرة التي قد تتخذ بحقهم في حال المخالفة[75].

بينما لا يزال الكثير من أرباب العمل غير مدركين لهذا القانون أو غير راغبين للامتثال له كونه يتطلب منهم تقديم عقود عمل نظامية وإلزامهم بدفع الحد الأدنى من الأجور. حيث كان الحافز الوحيد لدى الكثير من أرباب العمل لتوظيف العمالة السورية اللاجئة في مختلف القطاعات هو دفع أجور متدنية لهذه العمالة مما قد يُفقِد الكثير منها أماكن عملها

---

[72] لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد العمالة السورية اللاجئة منشورة عن طريق جهات رسمية، وإنما يتم تقدير نسبة هذه العمالة وفقاً لعدد اللاجئين الكلي وفئاتهم العمرية.

[73] AFAD, **Syrian refugees in turkey: field survey results**, 2013, Prime Ministry, Republic of Turkey

[74] **ضائقة مالية يعيشها العمال السوريون في تركيا.. والسبب؟**، موقع سوريتنا، 29-01-2017: https://goo.gl/jeHY9U

[75] مصطفى محمد، **لماذا يخسر عشرات السوريين فرص عملهم في غازي عنتاب؟**، موقع اقتصاد، تقارير خاصة، 27-05-2017: https://goo.gl/TwCuin

في حال طالبت بالحصول على إذن العمل، ففي قطاع الزراعة مثلاً يعد انخفاض أجر هذه العمالة السبب الرئيسي لانتشارها في الإنتاج الزراعي[76]. كذلك تبرز ظاهرة تفضيل أرباب العمل توظيف الأطفال اللاجئين لأسباب تتعلق بقدرتهم

على تعلم العمل واللغة بسرعة أكبر من العمال البالغين، وعدم معارضتهم لشروط العمل الموضوعة من قبل أرباب العمل لاعتماد أسرهم على الأجور الممنوحة لهم نتيجة افتقاد الكثير من هذه الأسر للمعيل البالغ. على الرغم من وجود قرار صادر عن الحكومة التركية في عام 2014 يمنع بموجبه الأطفال تحت سن 15 من العمل[77]. نظراً لما هذا الأمر من تأثيرات سلبية على مستقبل هؤلاء الأطفال في المجتمع التركي.

ومن جانب آخر تبدو مشكلة إلزام حاملي بطاقات الحماية المؤقتة من العمل في المدن المقيدين فيها بعد حصولهم على إذن العمل من المشكلات التي أدت في الكثير من الحالات إلى فقدان العامل لمكان عمله نتيجة لذلك. حيث يضطر العامل السوري في كثير من الأحيان إلى التنقل بين أكثر من مدينة لتأمين فرصة العمل. فعلى سبيل المثال تسبب هذا القرار فور على نطاق ضيق في مدينة غازي عنتاب في خسارة العشرات من العمال السوريين لأعمالهم بسبب هذا الخلل الذي لا شأن لهم به[78]. بينما حلّت مشكلة **العمل الإضافي دون مقابل مادي** في نهاية الترتيب بنسبة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" لا تتجاوز (50%) وهي إحدى النتائج المتأتية عن افتقاد العمالة اللاجئة للإجراءات والحماية القانونية الملائمة.

4. معوقات تنمية سبل العيش

يوجد مجموعة من المعوقات التي تحول دون تنمية سبل العيش وترتبط بالفواعل الأساسين في قطاع سبل العيش، ويمكن تصنيفها ضمن مجموعتين وفق الآتي:

1.4. معوقات مرتبطة بسياسات الحكومة التركية وأرباب العمل

تلعب المعوقات المرتبطة بالوضع السياسي في تركيا وسياسات كل من الحكومة التركية وأرباب العمل تجاه اللاجئين السوريين دوراً هاماً، فمع وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين وقلة الدعم المقدم من المانحين الدوليين للحكومة التركية مع طول أمد الأزمة السورية[79]، برزت العديد من التحديات التي واجهت الحكومة التركية في التعامل مع هذا الملف وكيفية إدارته بنجاح إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، بحيث يتم ضمان المحافظة على الاستقرار الداخلي في بلد يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية. ويبين الشكل (19) بعض المعوقات المرتبطة بسياسات الحكومة التركية وأرباب العمل.

---

[76] Deniz Kesmez & others, **Fertile Lands, Bitter Lives: the Situation Aanalysis Report on Syrian Seasonal Agricultural Workers in the Adana Plain**, Development Workshop, Turkey, November 2016.

[77] أحمد عزام وخولة دنيا، **أثر عمالة الأطفال على الطفل السوري النازح والمقيم في ولاية غازي عنتاب التركية (مدينة كراتاش مركزي نموذجاً)** ، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، سبتمبر 2015.

[78] المرجع السابق.

[79] لا يزال الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي مثار خلاف مع الحكومة التركية التي يصرح مسؤولوها أن الدعم الذي تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديمه في عام 2016 بعد التوقيع على الاتفاقية والبالغ ثلاثة مليارات دولار لم تستلم الحكومة التركية منه سوى 800 مليون دولار مع اقتراب نهاية عام 2017، على الرغم من الوعود الكثيرة التي قطعها مسؤولي دول الاتحاد لمساعدة الحكومة التركية فيما يتعلق بدعم اللاجئين السوريين على أراضيها. حيث أكدت الحكومة التركية أنها أنفقت ما يقرب من 30 مليار دولار على اللاجئين السوريين في تركيا منذ عام 2011.

المصدر: **تشاوش أوغلو، الاتحاد الأوروبي لم يفِ بوعوده بدعم اللاجئين السوريين في تركيا**، الهيئة السورية للإعلام، 22-09-2017: https://goo.gl/ShbW3k

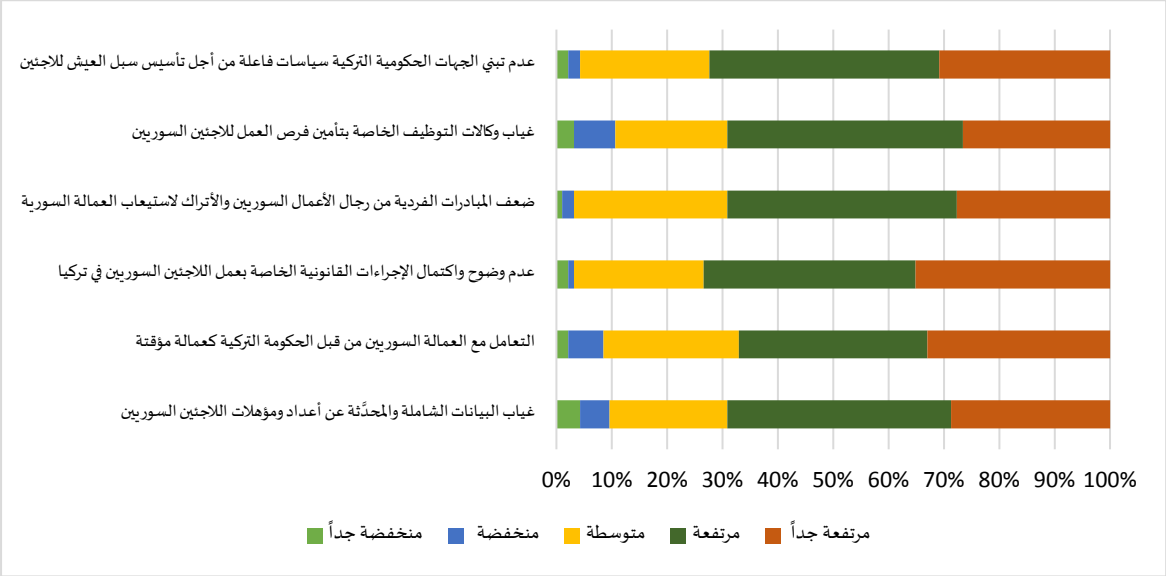

الشكل (19) يبين معوقات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين المرتبطة بسياسات الحكومة التركية وأرباب العمل

وفقاً لرأي عينة الدراسة جاء كل من **عدم وضوح واكتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين في تركيا، وعدم تبني الجهات الحكومية التركية سياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل العيش** في المرتبة الأولى بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" وبنسبة تجاوزت (70%) وفقاً لرأي عينة الدراسة.

عملت الحكومة التركية منذ قدوم العمالة السورية اللاجئة إلى تركيا على منحهم تسهيلات كبيرة للسعي نحو كسب رزقهم بأنفسهم في سوق العمل غير الرسمي أسوة بالعمال الأتراك في هذه السوق، ومنحت أرباب العمل السوريين تسهيلات كبيرة لتأسيس مشاريعهم التي استقطبت الكثير من العمالة السورية التي لا تجيد التحدث باللغة التركية وخففت من نسبة البطالة بينهم، وساعدت الكثير منهم على تحمل أعباء المعيشة دون الاعتماد على مساعدات المنظمات الإغاثية[80]. ورغم هذه الإيجابية التي ينظر إليها البعض من العمالة وأرباب العمل السوريين، إلا أن طول فترة إقامة اللاجئين المتوقعة في تركيا سيتركهم عرضة للتجاذبات السياسية على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي ويؤخر من اندماجهم في المجتمع المحلي ما لم يتم تسوية وضعهم القانوني[81] -[82]، وسيضمن تأطير هذا العدد الكبير من العمالة في تشريعات قانونية استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي ويمهد لعملية اندماجهم الاجتماعي في المستقبل، وفي حال التأخر في سن هذه التشريعات أو وجود قصور فيها فسيُصَعِب ذلك من مهمة وضع استراتيجيات وبرامج سبل عيش طويلة الأجل للعمالة السورية من قبل الحكومة التركية. إذ أن عدم إصدار قوانين تنَّظم العمالة السورية في تركيا سيسهم في عدم ضمهم للإحصائيات الرسمية المتعلقة بسوق العمل في البلد مثل البطالة وحوادث العمل ما سيجعل الحكومة غير قادرة على أخذهم بعين الاعتبار عند رسم سياساتها المستقبلية.

يلحظ المتتبع لسياسات الحكومة التركية إزاء مسألة سبل العيش عدم وجود سياسات مستقبلية واضحة في هذا الإطار، من حيث مدى سعي الحكومة للاستثمار في مهارات العمالة السورية اللاجئة. إذ يلاحظ غياب الاستراتيجيات والخطط

[80] عمر أحمد، **تركيا وجهة مفضلة للصناعيين السوريين**، مرجع سابق.

[81] **تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2016: https://goo.gl/xUj7L4

[82] **المعارضة التركية تتوعد اللاجئين السوريين حال وصولها**، موقع نون بوست، 29-04-2015: https://goo.gl/qFkdDV

للحكومة (على مستوى المحافظات والبلديات ووكالات التنمية) التي تتكامل مع سياق الأزمة والدراسات التحليلية التي تقيم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتدفق اللاجئين[83]. فخلال السنوات القليلة الماضية لم تبدي الحكومة التركية اهتماماً كبيراً بالاستثمار في رأس المال البشري للاجئين السوريين أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية الذين توجَّه قسم كبير منهم إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية ودول الخليج، بعد عدم تقديم أي محفزات من قبل الحكومة للاحتفاظ بهم عند قدومهم إلى تركيا بعد عام 2012، إلى جانب الصعوبات التي واجهوها سواء من ناحية الإقامة أو من ناحية تأمين فرص عمل لائقة بهم. ولا تزال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية في هذا الصدد دون المستوى المطلوب للحفاظ على ما تبقى من هذه الكفاءات والعمالة المؤهلة والمدربة التي تشكل قيمة مضافة كبيرة لأي اقتصاد وعدم تسربها إلى الدول الأخرى. ويمكن أن يعزى ذلك في جزء منه إلى عدم وجود هيئة واحدة على الصعيد الوزاري يعهد إليها تنسيق الأنشطة المتعلقة بعمالة اللاجئين السوريين[84]، ووجود حاجة لزيادة قدرات وإمكانات الجهات الحكومية المعنية بقضايا اللاجئين السوريين لاستيعاب هذا العدد الكبير من العمالة والتخطيط له بشكل أفضل، إلى جانب ضرورة إطلاع الحكومة الجمهور التركي بشكل أفضل عن الحقائق والمعلومات المرتبطة بوضع اللاجئين السوريين في تركيا تفادياً لتزايد شعورهم بعبء استضافتهم[85].

في حين حلّت في المرتبة الثانية كل من معوقات **غياب وكالات التوظيف الخاصة بتأمين فرص العمل للاجئين السوريين، وضعف المبادرات الفردية من رجال الأعمال السوريين والأتراك لاستيعاب العمالة السورية، وغياب البيانات الشاملة والمحدثة عن أعداد ومؤهلات اللاجئين السوريين**، بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة تقترب من (70%) وفقاً لرأي عينة الدراسة.

شكَّلَ غياب وكالات التوظيف الخاصة بتأمين فرص عمل للعمالة السورية في تركيا منذ توافدهم إلى تركيا معوقاً كبيراً في انخراطهم في سوق العمل، حيث كان الاعتماد متركزاً على العلاقات الشخصية والمعارف نظراً لعدم إلمام النسبة الكبرى من هذه العمالة باللغة التركية وصعوبة التواصل بشكل مباشر مع أرباب العمل الأتراك، سرعانما بدأت تنتشر بعض صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي استطاعت بشكل محدود تأمين فرص عمل لامتصاص جزء من هذه القوى العاملة[86].

في عام 2014 بدأت تظهر بعض وكالات التوظيف الخاصة التي وجهت جهودها لتأمين فرص سبل العيش للاجئين السوريين، فقد استطاعت مؤسسة رزق للتأهيل المهني إحدى مؤسسات المنتدى السوري أن تسهم في توظيف أكثر من (10,000) لاجئ سوري منذ بداية عملها في عام 2014 في تركيا[87]. وفي الآونة الأخيرة بدأت تظهر بعض المنظمات المهتمة

---

[83] **Regional Strategic Overview, Turkey**: Regional Refugee & Resilience Plan 2015-2016, op.cit.

[84] بتاريخ 02-12-2017، تم نقل ملف اللاجئين السوريين من منظمة " الإغاثة والكوارث الطبيعية" التركية إلى إدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية، والتي تم تأسيسها في شهر نيسان في عام 2013، حيث ستساهم هذه الخطوة في تسليم إدارة ملف اللاجئين لجهة مختصة بهذا الشأن، مما سينعكس بشكل إيجابي على مستقبل وضع اللاجئين السوريين في تركيا.

المصدر: **"آفاد" تحيل ملف اللاجئين السوريين إلى إدارة الهجرة العامة**، جريدة عنب بلدي، 02-12-2017: https://goo.gl/WmEXJM

[85] Kılıc B. Kanat & Kadir Ustun, Turkey's Syrian Refugees: Toward Integration, Report No. 49, SETA, Turkey.

[86] عدنان عبد الرزاق، **مواقع التواصل تفتح أبواب الرزق للسوريين في تركيا**، موقع العربي الجديد، 06-10-2017: https://goo.gl/c9NisY

[87] **مؤسسة رزق تساهم في توظيف أكثر من 10 آلاف سوري في السوق التركية**، موقع ترك برس، 11-09-2017: https://goo.gl/U6KeEm

بتأمين فرص العمل للاجئين السوريين مثل شركة United Work الهولندية التي تستهدف إيجاد فرص عمل دائمة وقانونية للعمالة السورية، ومؤسسة بنك العمل إحدى مؤسسات IMPACT & ACT التي تهدف إلى تدريب وتأهيل الباحثين عن العمل وإيجاد فرص العمل وتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لهذه العمالة. وفي الإطار الحكومي عملت الحكومة التركية على المواءمة بين مهارات العمالة السورية اللاجئة تحت الحماية المؤقتة واحتياجات سوق العمل عن طريق وكالة التشغيل الحكومية İŞKUR، إلا أن عدد المستفيدين من خدمات الوكالة بقي محدوداً جداً بسبب حاجز اللغة وعدم تناسب مهاراتهم مع ما هو مطلوب ضمن سوق العمل، بحيث يتطلب الأمر إعادة تأهيلهم من خلال تقديم بعض دورات التدريب المهني.

فيما يتعلق بالمبادرات الفردية من رجال الأعمال لاستيعاب جزء من العمالة السورية، ترى العينة أن المبادرات الفردية من القطاع الخاص السوري في عموم المدن التركية لم تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد، على الرغم من الدعم المقدم من الحكومة التركية لهذه المبادرات وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لنجاحها، على اعتبار أن الأموال السورية المهاجرة تمثل الحامل الرئيسي لدعم العمالة السورية اللاجئة في دول الجوار وانتشالها من براثن الفقر، إلا أن غياب المشاريع الكبيرة عن استثمارات رجال الأعمال السوريين في المدن التركية أدى إلى محدودية قدرة مبادراتهم في استيعاب نسبة جيدة من العمالة السورية، على الرغم من تشكيل هذه الاستثمارات نسبة 14% من الاستثمارات الأجنبية بما يتجاوز ما قيمته (371) مليون دولار أمريكي وبلوغ عدد الشركات السورية ما يقارب (8,100) شركة. ورغم تواضع رأسمال هذه الشركات، فقد استطاعت توفير ما يزيد عن 100 ألف فرصة عمل وفقاً لبعض الإحصائيات[88]-[89]. وفي هذا الإطار كانت هناك مبادرة دولية داعمة لهذا التوجه يقودها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف من خلالها إلى تجميع رجال الأعمال السوريين في دول المهجر وتأسيس كيان مشترك لهم بهدف تأسيس مشاريع تنموية كبيرة في البلدان المستضيفة للاجئين السوريين والاستفادة من مهاراتهم، وقد تكللت هذه المبادرة بتأسيس جمعية الأعمال السورية الدولية في فرنسا في عام 2017. والتي ستعنى بإزالة العوائق أمام رجال الأعمال والمستثمرين السوريين حول العالم بدعم دولي وبدعم مباشر من البنك الدولي[90].

تعد مسألة غياب البيانات الشاملة والمحدثة عن أعداد ومؤهلات اللاجئين السوريين إحدى المعوقات التي قيَّدت العديد من الجهات المعنية بقطاع سبل العيش عن وضع برامج سبل عيش خاصة بالعمالة السورية داخل تركيا. ولا يمكن

حصر مسؤولية تنظيم وجمع المعلومات بالحكومة التركية فقط، حيث يمثل عدم استقرار اللاجئين السوريين وانتقالهم بين أكثر من مدينة، وعدم امتثال الكثير منهم لقيد بياناتهم وتحديثها دورياً عند طلب ذلك منهم من قبل الجهات المعينة من أسباب غياب قاعدة بيانات متكاملة عن أعداد ومؤهلات العمالة السورية اللاجئة. وقد قامت الحكومة التركية بمبادرات عدة في هذا الصدد ومنها المبادرة التي أطلقتها مؤسسة التعليم العالي التركية عن جهودها لإنشاء قاعدة بيانات

[88] **أكثر من 100 ألف فرصة عمل توفرها الشركات السورية في تركيا**، جريدة عنب بلدي، 23-10-2017: https://goo.gl/dGGVx3

[89] عدنان عبد الرزاق، **السوريون يحصدون 14% من الاستثمارات الأجنبية بتركيا**، موقع العربي الجديد، 04-10-2017: https://goo.gl/5c3Sku

[90] **إعلان صحفي عن تأسيس جمعية الأعمال السورية الدولية في مرسيليا الفرنسية**، موقع arageek، 24-07-2017: https://goo.gl/StPdtV

إلكترونية لتوظيف الأكاديميين السوريين في تركيا، عن طريق ادخال بياناتهم في هذه القاعدة لمشاركة هذه البيانات مع الجامعات التركية لكي تتمكن من التواصل معهم في حال وجود شواغر مناسبة لديها[91].

في المرتبة الثالثة والأخيرة جاء معوق **تعامل الحكومة التركية مع العمالة السورية اللاجئة كعمالة مؤقتة**، بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة تقترب من (70%) وفقاً لرأي عينة الدراسة. إذ يمثل تعامل الحكومة التركية مع العمالة السورية اللاجئة كعمالة مؤقتة لحين عودتها إلى بلدها بعد انتهاء النزاع في هذا البلد إحدى معوقات تنمية سبل عيش هؤلاء اللاجئين، إلا أن الكثير من المحللين يرى أن الطبيعة المسيسة للقضية السورية بمعزل عن كونها قضية إنسانية هي التي جعلت الأمور أكثر تعقيداً بالنسبة للحكومة التركية من حيث كيفية التعامل مع هذا الكم الكبير من اللاجئين السوريين ووضع استراتيجيات مستقبلية لإدارة شؤونهم. ويلاحظ في العامين الماضيين أن عدم الرغبة والتردد الظاهر نحو مسألة بقاء السوريين في تركيا يتم استبدالها الآن بالإقرار بحقيقة هذه المسألة، كما يؤكد مسؤولون رفيعي المستوى في تركيا. وعلى الرغم من هذا الاعتراف الإجباري والإشارات التي تدل على الانتقال من التحول من إدارة هذه المسألة بشكل مؤقت إلى الدمج، إلا أن القرارات الشاملة والاستراتيجية لم تتخذ لتحقيق هذه الغاية بعد. وسيؤدي التأخر في اتخاذ هذه القرارات إلى تقليل فاعلية المؤسسات العاملة في الميدان ويقلل من حافزيتها للعمل ويؤدي في أحيان كثيرة إلى إضاعة الوقت والموارد.

2.4. معوقات مرتبطة بمنظمات المجتمع المدني واللاجئين السوريين

إن نجاح منظمات المجتمع المدني السورية والتركية في تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين يرتبط بعوامل عدة تشمل مدى وجود فرص العمل في الاقتصاد التركي، ومدى القدرة على تصميم برامج سبل عيش تتلاءم مع السياق المحلي لسوق العمل والفرص المتاحة ضمنه، ومدى إمكانية ربط العمالة السورية اللاجئة مع أرباب العمل، ومدى فاعلية برامج التدريب والتأهيل المصممة لهذه العمالة[92]. ومدى رغبة العمالة السورية للاستثمار في إمكاناتهم وقدراتهم للنجاح في سوق العمل ومدى رغبة أو تردد أو رفض أرباب العمل الأتراك في توظيف اللاجئين حتى بعد إزالة العوائق القانونية والنقص في مهارات اللاجئين والقضايا الأمنية والتمييز ضد اللاجئين كما يبين الشكل (20).

[91] **الحكومة التركية تطلق "الموقع الإلكتروني للأكاديميين المهجّرين"**، موقع ترك برس، 26-03-2016: https://goo.gl/7k4oHf

[92] يصل العدد الكلي للمنظمات السورية في تركيا إلى (300) منظمة، وتقدر نسبة المنظمات التي تستهدف تشغيل السوريين بـ 12% فقط وتتركز معظم مشاريعها على تدريب وتأهيل السوريين لسوق العمل فيما يقدم القليل منها مشاريع تشغيلية سواء خدمية أو إنتاجية، في حين يقوم البعض منها بتوظيف العمالة بشكل مباشر.

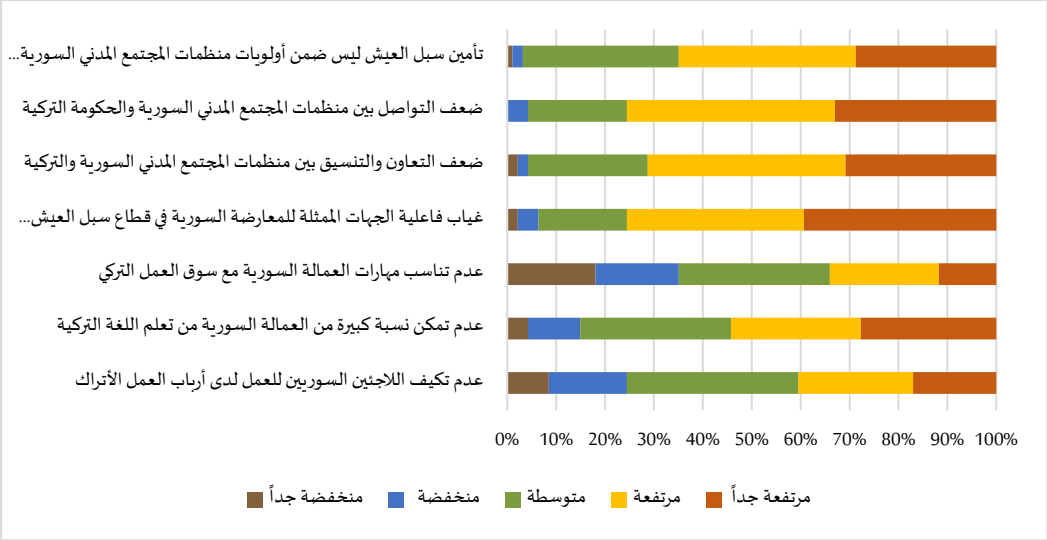

الشكل (20) يبين معوقات تنمية سبل العيش لدى للاجئين السوريين المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني واللاجئين أنفسهم

وفقاً لرأي عينة الدراسة جاء كل من **ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية، وضعف التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية، وغياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في قطاع سبل العيش** في المرتبة الأولى بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" وبنسبة تجاوزت (70%).

تشكل قضية ضعف التواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السوري والحكومة التركية إحدى المعوقات الأساسية لرسم تصور واضح عن المشكلات التي تعاني منها العمالة السورية اللاجئة، حيث مثل غياب كيان واحد يجمع منظمات المجتمع المدني السوري في تركيا إحدى الأسباب الرئيسية في ضعف التواصل مع الجهات الحكومية التركية، فنظراً للعدد الكبير لهذه المنظمات والتفاوت في أحجامها ونشاطاتها وارتباطاتها الخارجية واستمراريتها ومدى فاعليتها في تقديم الدعم للاجئين السوريين بشكل عام ولقطاع سبل العيش بشكل خاص. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عدم تمَّكن الجهات الحكومية التركية من الوصول إلى رؤية مشتركة عن كيفية معالجة القضايا التي تواجه اللاجئين السوريين بشكل عام والقضايا المرتبطة بالعمالة السورية اللاجئة بشكل خاص، وكون أغلب نشاط هذه المنظمات موجه للجانب الإغاثي داخل سورية مع وجود عدد قليل منها يوجه نشاطاته نحو اللاجئين السوريين في تركيا[93]. وفي هذا الإطار يبرز كذلك معوق ضعف التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني التركية والسورية بسبب حاجز اللغة والفروقات الثقافية واختلاف آليات العمل والتوجه السياسي لبعض منظمات المجتمع المدني التركي في موقفها من تواجد اللاجئين السوريين في تركيا[94]. ومن جانب آخر شكَّلَ غياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في تركيا، معوقاً هاماً في إدارة وتنظيم العمالة السورية اللاجئة بالتعاون مع السلطات الحكومية التركية، بسبب محدودية إمكانيات هذه الجهات المادية والبشرية للقيام بذلك مع وجود هذا العدد الكبير من العمالة السورية اللاجئة وتوزعها في مختلف المدن التركية الكبرى، إلى جانب قيامها

(93) **Syrian refugees in Turkey: challenges to and opportunities for longer-term integration**, workshop summry, Capacities for Peace' project, Safe World Organization, UK, 29-02-2016: https://goo.gl/5dmdNN

(94) Helen Mackreath & Şevin Sağnıç, **Civil Society and Syrian refugees in Turkey**, March, 2017, Citizens' Assembly, Turkey: https://goo.gl/D4qqwc

بتوجيه جلّ أنشطتها عبر الحكومة السورية المؤقتة نحو الداخل السوري لتلبية المتطلبات الكبيرة التي يحتاجها الداخل في مختلف القطاعات.

في حين حلّ في المرتبة الثانية معوق **تأمين سبل العيش ليس ضمن أولويات منظمات المجتمع المدني السورية والتركية**. إذ يلحظ المتتبع لأنشطة منظمات المجتمع المدني بشكل واضح توجه جل تركيز هذه المنظمات إلى قطاعات التعليم والصحة والإغاثة خلال السنوات الست الماضية مع وجود نسبة قليلة منها أولت قطاع سبل العيش الاهتمام اللازم من حيث التدريب والتأهيل والتدريب والمساعدة في ايجاد فرص العمل. ولكن مع طول أمد وجود السوريين في تركيا أخذت هذه المنظمات في العامين الماضيين تولي أهمية أكبر لهذا القطاع.

في المرتبة الثالثة حلّ معوق **عدم تمكن نسبة كبيرة من العمالة السورية من تعلم اللغة التركية**، بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة أكبر من (50%). فوفقاً للعديد من استطلاعات الرأي التي تناولت المشاكل التي يعاني منها اللاجئين السوريين برزت قضية تعلم اللغة التركية بالنسبة لهم كأحد أهم المعوقات الأساسية التي تؤثر على قدرتهم في الدخول إلى سوق العمل[95]. وإبقائهم عرضة للاستغلال من قبل أرباب العمل الأتراك. وتبقى أسباب عدم إقبال هذه الفئة من اللاجئين السوريين على تعلم اللغة التركية متنوعة، منها ما يرتبط برغبة البعض منهم بالعودة إلى سورية في حال استقرت الأوضاع وبالتالي تعلم الحد الأدنى من اللغة لتسيير أمورهم اليومية والمعاشية، في حين يواجه البعض الآخر صعوبة كبيرة في تعلم هذه اللغة كون البنية المنطقية اللغوية التركية تختلف عن اللغة العربية، كذلك يرى البعض أن ذلك عائد لأسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية وفي جزء منه نتيجة تقصير الحكومة التركية في افتتاح دورات مجانية لتعليم اللغة التركية[96].

في المرتبة الرابعة والأخيرة جاء كل من معوقي **عدم تكيف اللاجئين السوريين للعمل لدى أرباب العمل الأتراك، وعدم تناسب مهارات العمالة السورية مع سوق العمل التركي**، بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة تقل عن (50%) وفقاً لرأي عينة الدراسة. إذ لا تمثل هذه المعوقات عامل هام لعدم انخراط العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي، فبعد مرور عدة سنوات على وجودها في تركيا تكيَّف قسم كبير من العمالة السورية على بيئة سوق العمل التركي، واكتسبت المهارات التي افتقدتها عند قدومها قبل عدة سنوات إلى هذه السوق. مما مكَّنها حالياً من الحصول على فرص عمل أفضل بمرور الزمن.

5. آليات تنمية سبل العيش

تلعب الآليات المرتبطة ببرامج تنمية سبل العيش دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا، وترتبط هذه الآليات بشكل مباشر بالبرامج التي تعدها كل من الحكومة التركية والمبادرات الفردية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والهيئات الدولية وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية. وتسعى هذه الأطراف من تأسيس برامج سبل العيش بشكل عام إلى زيادة قدرة اللاجئين على

[95] Mohammed Jamjoom, **Turkey's Syrian refugees carve out their own opportunities**, Aljazeera news, 14-07-2017: https://goo.gl/v9C8Du

[96] **لماذا لا يقبل السوريون على تعلم اللغة التركية؟**، موقع عربي 21، 17-12-2016: https://goo.gl/yoR3eR

تزويد أنفسهم بالحماية أو تدعيم دخلهم ومهاراتهم وأصولهم بالطرق التي تدعم أولوياتهم وأهدافهم[97]. وينظر إلى برامج سبل العيش باعتبارها برامج تنمية محورها فرص العمل وتشمل مجموعة من الآليات التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من توليد الوظائف المنتجة. وبذلك فإن التصميم الجيد لهذه البرامج وتنفيذها بشكل فاعل يساعد في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين.

1.5. الآليات المرتبطة بالحكومة التركية

يبين الشكل (21) أهم الآليات التي يمكن أن تنفذها الحكومة التركية لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين.

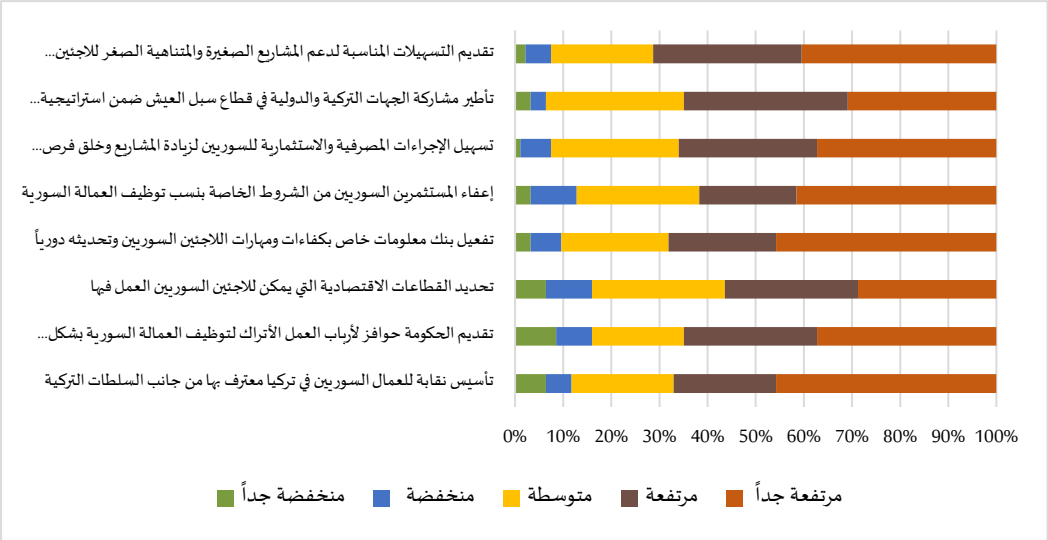

الشكل (21) يبين آليات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين من قبل الحكومة التركية

وفقاً لرأي عينة الدراسة جاء **تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين** في المرتبة الأولى بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" وبنسبة تجاوزت (70%)، إذ تمثل هذه المشاريع في حياة اللاجئين السوريين إحدى آليات تعزيز الصمود الاقتصادي لهم وتخلق فرص عمل لنسبة جيدة من العمالة السورية اللاجئة[98]، ولا يخفى على المتتبع لواقع اللاجئين السوريين في تركيا توجه قسم كبير منهم لافتتاح مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وهم من ذوي رؤوس الأموال المحدودة. حيث تعاملت معهم الحكومة التركية معاملة خاصة من خلال التغاضي عن هذه المشاريع وعدم مطالبة أصحابها باستخراج رخص قانونية لافتتاحها إلا في حال وجود مخالفة أو شكوى ضدهم[99]، وعدت هذه المعاملة بمثابة تسهيل من الحكومة التركية لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين في عموم المدن التركية. وفي حين يرى العديد من رواد الأعمال السوريين أن عملية تسجيل الأعمال والأنشطة التجارية في تركيا تعتبر سهلة أو سهلة للغاية[100]، إلا أن المشكلة تكمن في كون الحصول على تراخيص نظامية لهذه المشاريع الصغيرة

---

[97] Caverzasio, Sylvie Giossi, 2011, **strengthening protection in war: A search for professional standards**, International Committee of the Red Cross, Geneva.

[98] هناك اهتمام كبير من الحكومة التركية في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في تركيا، ووفقاً لبعض الإحصاءات تمثل المشاريع المتناهية الصغر 34% من عمالة القطاع الخاص، بينما تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 40% من هذه العمالة.

[99] **ما هي الاجراءات لفتح مشروع صغير في تركيا**، موقع تركيا بالعربي، 16-07-2015: https://goo.gl/5dqrmQ

[100] Ucak, S, Holt P. J & Raman, K, **another side to the story: A market assessment of Syrian SMEs in Turkey**، Building Markets & Syrian Economic Forum، June, 2017, New York City، USA.

يتطلب من أصحابها تأسيس شركة تجارية ودفع تكاليف تتجاوز قيمتها كلفة مشاريعهم الصغيرة وربما تتجاوزها بعدة أضعاف، مما يمثل تهديد حقيقي لأصحاب هذه المشاريع في حال أرادت الحكومة التركية تسوية وضعهم القانوني في المستقبل.

في حين حلّت كل من آليات **تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءات ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً، وتأسيس نقابة للعمال السوريين معترف بها من جانب السلطات في تركيا، وتسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل، وتقديم الحكومة التركية حوافز لأرباب العمل الأتراك لتوظيف العمالة السورية بشكل قانوني، وتأطير مشاركة الجهات التركية والدولية في قطاع سبل العيش ضمن استراتيجية واحدة، وإعفاء المستثمرين السوريين من الشروط الخاصة بنسب توظيف العمالة السورية** في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" بنسبة تتراوح ما بين (60-70%).

تمثل قضية عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة لبيانات العمالة السورية اللاجئة كما بينا سابقاً إحدى المعوقات الجوهرية في تنمية سبل العيش المناسبة لهم، حيث ترى عينة الدراسة أن تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءات ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً من قبل الحكومة التركية يعد بمثابة آلية يمكن من خلالها بناء برامج سبل عيش تتلاءم ومهارات هذه العمالة في سوق العمل التركي، ويجب الأخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة التركية أنه في حال تم وضع برامج سبل العيش بدون إدراك كاف لقدرات واستراتيجيات اللاجئين السوريين فسيؤدي ذلك إلى تدني مستوى نتائج هذه البرامج في إحداث التنمية المأمولة منها. في حين أن نجاح هذه البرامج سيؤدي إلى زيادة قدرة اللاجئين من الأفراد والأسر على دعم أنفسهم والتقليل من احتمالية زيادة فقرهم أو الاعتماد على مساعدات الحكومة وبرامج الرعاية المحلية. ومن المشروعات التي يمكن البناء عليها في هذا الصدد مشروع "شاتر بوكس" البريطاني لمساعدة اللاجئين والذي يسعى القائمون عليه إلى إيجاد عمل للاجئين ذوي الكفاءات العلمية والخبرات المهنية ويساعدهم على بناء حياتهم وتقاسم مهاراتهم مع مجتمعهم الجديد[101]-[102].

في حين تبرز من جانب آخر حاجة ملّحة لضرورة وجود جهة ترعى مصالح العمالة السورية في تركيا تكون بمثابة صلة وصل بينهم وبين الحكومة التركية لإيصال صوتهم ومعالجة المشكلات التي يواجهونها، إذ ترى عينة الدراسة ضرورة تأسيس نقابة للعمالة السورية في تركيا معترف بها من جانب السلطات التركية، حيث سيكون لها دور هام في مستقبل هذه العمالة من حيث اندماجهم في سوق العمل وضمان حقوقهم تجاه أرباب العمل من خلال تسخير النقابة لجميع إمكانياتها المادية والبشرية في سبيل تحقيق ذلك.

يكمن نجاح المستثمرين وأرباب العمل السوريين في تركيا في جزء كبير منه إلى التسهيلات المقدمة لهم من الحكومة التركية وحلولهم في المرتبة الأولى من حيث الاستثمار في تركيا بنسبة وصلت إلى نحو (22.3%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في

---

[101] ستانتون بيتهان، **مشروع بريطاني لدعم اللاجئين ذوي الخبرات المهنية**، موقع مهاجر نيوز، 31-05-2017: https://goo.gl/UgXTEj

[102] يلاحظ على البرامج الحكومية التركية أنها لا تقدم مجهوداً كافياً لتلبية طلبات اللاجئين في بحثهم عن عمل يلائم تخصصاتهم، بل حتى إنها تجبرهم أحياناً على العمل في وظائف بسيطة لا تلائم خبراتهم المهنية. وهذا ما يحد من إمكانيات مساهمتهم في المجتمع. الأمر الذي يجعل اللاجئين يشعرون بالإحباط، وفي حال لم يتلقوا الدعم الملائم فإن مهاراتهم سوف تندثر مع مرور الزمن.

عام 2015 [103]. بينما شكل مجموع الاستثمارات السورية في تركيا نسبة (14%) من إجمالي رأس المال الأجنبي في تركيا بين عامي 2011-2017[104]. حيث ترى عينة الدراسة أن تسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين يعد من الآليات الهامة لزيادة مشاريع السوريين وخلق المزيد من فرص العمل التي يمكن أن تخفف من نسبة البطالة بين العمالة السورية اللاجئة. وتتمثل هذه التسهيلات في منح المستثمرين القروض المصرفية والتخفيف من حدة القيود المفروضة عليهم للاقتراض أو في الدخول في استثمارات ضمن بعض القطاعات، فكما هو موجود في الكثير من دول العالم، فإن منظمات التمويل الصغير في تركيا لا تقدم القروض في كثير من الحالات إلا لمواطني بلدها، مما يمثل تحدي للمستثمرين السوريين نتيجة عجزهم عن تقديم الضمانات اللازمة لتسديد القروض[105].

يمكن النظر إلى حزمة التشريعات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة التركية بخصوص عمل اللاجئين السوريين حاملي بطاقات الحماية المؤقتة من جانبين، يتمثل الجانب الأول في أن هذه التشريعات ستسهم في الحفاظ على الحقوق القانونية لهذه العمالة في مواجهة أرباب العمل ومنع استغلالها، إلا أنها من جانب أخر قد تدفع أرباب العمل في التخلي عن هذه العمالة واستبدالها بالعمالة المحلية لأسباب اللغة والمهارة، بعد أن ألزمت هذه التشريعات أرباب العمل بدفع الحد الأدنى للأجور والتأمين الصحي، مما انعكس بشكل سلبي على رغبتهم بالاحتفاظ بهذه العمالة. لذا ترى عينة الدراسة ضرورة تقديم آليات مناسبة لتحفيز أرباب العمل الأتراك على الاحتفاظ بالعمالة السورية لديهم وتسجيلها بشكل قانوني لضمان حقوقهم، مثل تخفيض الضرائب بنسبة معينة، ومنحهم علاوات تصدير وغيرها من المحفزات الأخرى[106].

مع مرور ست أعوام على تواجد العمالة السورية اللاجئة في تركيا، تنوعت البرامج المقدمة لدعم سبل عيشهم من قبل الجهات الحكومية التركية والجهات الدولية مع غياب استراتيجية موحدة لهذه البرامج يمكن من خلالها قياس مدى تأثير هذه البرامج في الحياة الاقتصادية لهذه العمالة والبناء على نتائجها لتصميم برامج مستقبلية تخفف من حدة المشكلات التي تواجهها مثل ارتفاع معدل البطالة ونقص المهارات الفنية وقلة فرص العمل المتاحة وغيرها من المشكلات الأخرى. ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بتصميم وتنفيذ هذه البرامج وعدم توزيعها على كافة القطاعات الاقتصادية مما جعل غالبية العمالة السورية تتركز في قطاعات محددة، إلى جانب قلة التنسيق بين الفاعلين، إلى جانب كثرة عدد المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية في تركيا وعدم وجود إطار محدد من قبل الحكومة التركية لعمل هذه المنظمات في دعم اللاجئين السوريين، إلى جانب قلة الدعم المادي المقدم من الداعمين لقطاع سبل العيش مقارنة بالقطاعات التنموية الأخرى.

وفقاً لذلك ترى عينة الدراسة أن قيام الجهات التركية والدولية المعنية بقطاع سبل العيش بتوحيد جهودها وتأطير مشاركتها في هذا القطاع ضمن استراتيجية موحدة سيضمن تحقيق نتائج جيدة من برامج سبل العيش المقدمة لهذه

---

[103] ماهر النبواني، **رأس المال السوري يحتل المرتبة الأولى في الاستثمار في تركيا**، جريدة الحياة، 17-01-2016: https://goo.gl/dnsKHx

[104] **حجم الاستثمار السوري في تركيا يتجاوز 360 مليون دولار**، موقع نيو ترك بوست، 12-09-2017: https://goo.gl/VGzYRo

[105] **Jobs Make the Difference: Expanding Economic Opportunities for Syrian Refugees and Host Communities**, United Nations Development Programme (UNDP), the International Labour Organization (ILO) and the World Food Programme (WFP), 2017.

[106] يمكن الإشارة هنا إلى المبادرة المميزة من قبل منظمة **HABITAT** والتي قامت بمبادرة تتضمن تقديم منحة مالية للسوريين من حملة بطاقات الحماية المؤقتة في تركيا للحصول على إذن العمل مجاناً، مما سيساعد نسبة كبيرة منهم على التقديم للحصول على إذن العمل وتسوية وضعهم القانوني، كذلك تتضمن المبادرة تقديم الاستشارات والدعم لهم ولأرباب العمل ضمن مشروع **IMECE**.

العمالة، إلا أن التوترات بين الحكومة التركية والجهات الدولية المعنية بدعم اللاجئين السوريين خلال السنوات الماضية لم تمكن كلا الطرفين من الوصول لاستراتيجيات عمل موحدة [107]-[108].

في حين تتبوأ الاستثمارات السورية مراكز متقدمة في تركيا، يواجه البعض منهم بعض الصعوبات بسبب قوانين الاستثمار المطبقة على المستثمرين الأجانب ومنها تحديد نسبة معينة من العمالة التركية في كل مشروع مما يقلل من فرص العمل المتاحة لاستقطاب العمالة السورية، إذ ترى عينة الدراسة أنه لا بد من وجود معاملة تفضيلية للاستثمارات السورية في هذا الخصوص لاستيعاب أكبر قدر ممكن من هذه العمالة.

في المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت آلية تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن للاجئين السوريين العمل فيها بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة تقل عن (60%) وفقاً لرأي عينة الدراسة. وقد بيَّنا سابقاً في بداية هذه الدراسة القطاعات الاقتصادية التي تتركز فيها العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي، إلا أن هذا التَّرَكُز لم يكن من خلال قيام الحكومة التركية بتحديد قطاعات معينة لتوزيع العمالة السورية عليها وتوفير المقومات اللازمة لدمجها ضمن هذه القطاعات، بل كان نتيجة لقدرة بعض القطاعات على استقطاب الكثير من هذه العمالة في سوق العمل غير الرسمي مثل قطاع النسيج وقطاع الإنشاءات بسبب رخص يد هذه العمالة وقبولها بشروط العمل المجحفة ضمن هذه القطاعات. لذا ترى عينة الدراسة أن قيام الحكومة التركية بتحديد نسب معينة من العمالة السورية وتوزيعها على هذه القطاعات وفقاً لقدراتها الاستيعابية سيمكن هذه العمالة من الاندماج في سوق العمل الرسمي ويضمن استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

2.5. الآليات المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية وأرباب العمل

يبين الشكل (22) بعض من أهم آليات تنمية سبل العيش ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية وأرباب العمل.

وفقاً لرأي عينة الدراسة جاء **تنفيذ برامج تأهيل مهني للاجئين السوريين من قبل الهيئات التركية والدولية** في المرتبة الأولى بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" وبنسبة تجاوزت (70%). تعد برامج التأهيل المهني التي تقدمها المنظمات غير الحكومية إحدى آليات دعم اللاجئين في الاعتماد على ذواتهم ووضع حلول مستدامة لتوفير فرص العمل والتخفيف من معدلات البطالة بينهم. إلا أن المتتبع لواقع هذه البرامج عبر السنوات الست الماضية يلحظ بشكل واضح غياب واضح لعقد مثل هذه الدورات من قبل المنظمات غير الحكومية والتي كان تركيزها منصباً بشكل أساسي على تقديم الدعم في قطاعات التعليم والصحة والإغاثة. ومع بداية عام 2016 بدا واضحاً الاهتمام المتزايد من قبل هذه المنظمات التركية والدولية في

[107] نشأت هذه التوترات بشكل أساسي من نظام العمل التركي الذي يمتاز ببيروقراطية كبيرة واجهت الجهات الدولية عند تقديم خدماتها إلى اللاجئين السوريين خلال الأعوام الماضية، من خلال قيام الجهات الحكومية ذات الصلة بالتدقيق بشكل كبير في إجراءات عملها مما تسبب بتوقف العديد من برامجها الموجهة للاجئين داخل المدن التركية، إلا أن الحكومة التركية قامت بإيكال مهمة التنسيق مع هذه الجهات إلى منظمة AFAD الحكومية الأمر الذي كان له تأثير إيجابي في التخفيف من بيروقراطية الإجراءات التي تواجه هذه الجهات في عملها ومنحها هامش جيد من المرونة لتنفيذ برامجها.

[108] Yayboke, Erol, **Syrian Refugees in Turkey: Beyond Burden**, Center for Strategic and International Studies. 31, August, 2017.

التوجه نحو التأهيل المهني للعمالة السورية اللاجئة من خلال عقد برامج ومبادرات تأهيل مهني متخصصة تلائم متطلبات سوق العمل في تركيا[109]-[110].

ومن المبادرات الهامة في هذا الصدد مبادرة المجلس النرويجي للاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتسهيل الحصول على سبل العيش من خلال دورات التأهيل المهني[111]. ومبادرة المجلس الدانماركي في تأسيس مركز لسبل العيش في مدينة أورفا التركية لتقديم دورات التدريب المهني منذ عام 2016 بالتعاون مع بعض المنظمات السورية[112]، ومبادرة مؤسسة راف القطرية لرعاية مؤسسة رزق للتأهيل المهني للعمالة السورية اللاجئة في مدن شانلي أورفا وغازي عينتاب وإسطنبول[113].

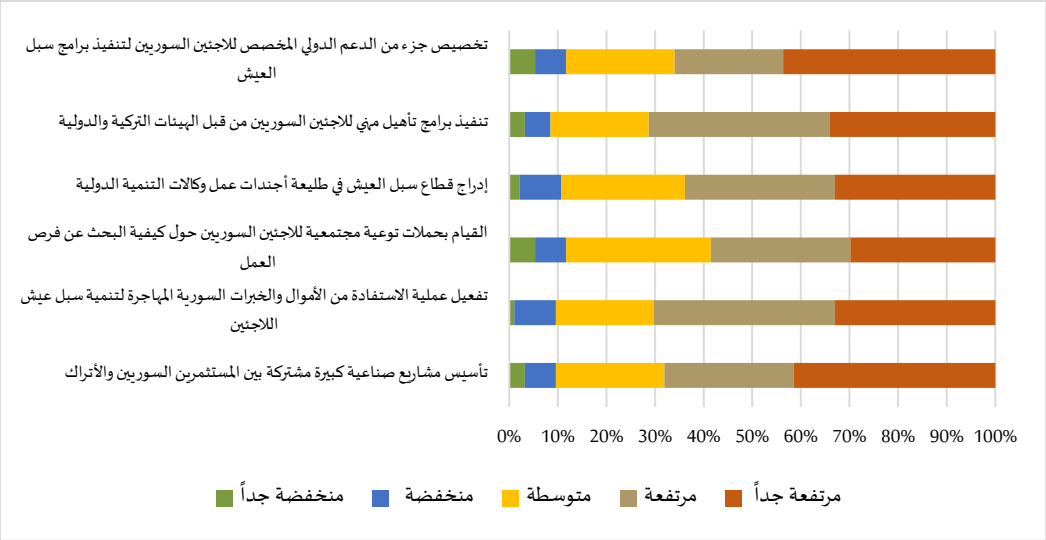

الشكل (22) يبين آليات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين من قبل أرباب العمل والمنظمات غير الحكومية

وهناك مبادرات عدة في سبل العيش من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بغية تطوير قدرات الشباب السوريين المقيمين في تركيا وتمكينهم من توظيف مهاراتهم في المجتمع والدخول إلى سوق العمل. كذلك تقدم الحكومة التركية مبادرات عدة في هذا

---

[109] قامت جمعية (BAGEV) التركية في ولاية اسبارطة بالتعاون مع منظمة "الغذاء والزراعة (FAO) ووزارة الشؤون الزراعية والغذائية والحيوانية التركية على تنفيذ مشروع تأهيل زراعي للاجئين السوريين بهدف إتاحة فرص العمل أمامهم والمساعدة على دمجهم في المجتمع. وبحسب بيان الجمعية، يندرج المشروع تحت إطار "دعم اللاجئين السوريين جنوب تركيا ومقاومة المجتمعات المضيفة، عن طريق خلق فرص اقتصادية، حيث سيتم تدريب نحو 150 لاجئًا سوريًا في بادئ الأمر لمدة ثلاثة أشهر، سيعطى فيها اللاجئين تعليمات تساعد على اندماجهم في المجتمع التركي، كما سيعطى العمال السوريون مبلغًا وقدره 35 ليرة تركية يوميًا كأجرة رمزية خلال مرحلة التدريب.

- المصدر: **مشروع لتأهيل المزارعين السوريين في تركيا**، جريدة عنب بلدي، 19-07-2017: https://goo.gl/ctSXNS

[110] أكد اتحاد الغرف الصناعية والتجارية في تركيا أن الاتحاد سيبدأ في عام2016 العمل بمشروع من شأنه تأهيل العمال السوريين، وأن الاتحاد اتخذ النموذج الألماني لتأهيل العمال لتطبيقه في المشروع. ومن المقرر أن يركز المشروع على تأهيل عمال ذوي خبرة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات وبالتالي توفير فرص عمل لهم. كما سيخصص الاتحاد ميزانية لإنجاز هذا المشروع الذي يهدف إلى توفير أيدي عاملة لها خبرة لتنشيط بعض القطاعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة مؤهلة:

- المصدر: **تأهيل العمال السوريين في تركيا قرار سيبدأ العمل به قريباً**، راديو العاصمة أونلاين، 29-12-2015: https://goo.gl/izdtHH

[111] **المجلس النرويجي للاجئين يقيم دورات تعليمية تقنية للاجئين في تركيا**، 18-05-2017، موقع ترك برس: https://goo.gl/AbrpHx

[112] **المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) في تركية**، تاريخ الاطلاع: 10-11-2017: https://goo.gl/XpPMzA

[113] **850 ألف ريال دعماً من راف لمشروع "رزق" لتأهيل اللاجئين السوريين**، 16-08-2016، بوابة الشرق الإلكترونية: https://goo.gl/MJh11L

الخصوص من خلال مراكز التعليم العام Halk Eğitim التي تقدم الدورات المهنية ووكالة التشغيل التركية IŞKUR التي تنظم دورات تدريب مهنية ولغوية للاجئين السوريين بما يتفق مع متطلبات سوق العمل، وإنشاء آليات ريادة الأعمال خاصة بهم، وزيادة قدرة المنظمات على توظيف اللاجئين السوريين ومكافحة العمالة غير الرسمية والعمل على دمج العمالة السورية في سوق العمل.

في حين حلّت كل من آليات **تفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش، وتأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأتراك، وتخصيص جزء من الدعم الدولي المخصص للاجئين السوريين لتنفيذ برامج سبل العيش، وإدراج قطاع سبل العيش في طليعة أجندات عمل وكالات التنمية الدولية** في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" بنسبة تتراوح ما بين (60-70%).

يمتلك السوريين في بلدان المهجر العديد من الإمكانات المادية والخبرات الفنية التي يمكن الاستفادة منها في تنمية وتدعيم برامج سبل العيش للعمالة السورية في بلدان اللجوء من خلال العمل على بناء علاقات تعاون معهم، حيث يرغب العديد منهم بتسخير إمكاناتهم للمساهمة في هذه المشاريع إلا أنهم يفتقدون كيفية التنسيق مع الجهات الفاعلة في هذه البلدان، وقد كان للبنك الدولي مبادرة هامة في هذا المجال كما أوردنا سابقاً في سياق هذه الدراسة. لذا ترى عينة الدراسة أهمية الاستفادة منهم كآلية مهمة في تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا.

رغم حجم الاستثمارات الكبير للسوريين في تركيا لا زال حجم الاستثمارات المشتركة بين السوريين والأتراك يتسم بالمحدودية، إذ يميل غالبية المستثمرين السوريين في إنشاء مشاريع متوسطة اعتماداً على خبراتهم الصناعية والتجارية السابقة وتسويق غالبية منتجاتهم إلى خارج السوق التركية بسبب التنافسية العالية في السوق التركي[114]. إلى جانب تردد الكثير منهم في الدخول في مشاريع استثمارية كبرى مع المستثمرين الأتراك لأسباب عدة يأتي في طليعتها عدم الإلمام الكافي بعد بالثقافة الاستثمارية في تركيا وعدم المجازفة في الدخول بمشاريع ذات رأس مال كبير من دون وجود علاقات ثقة قوية مع المستثمرين الأتراك وضمانات حكومية معينة. إذ ترى عينة الدراسة أن قيام الحكومة التركية بتقديم الضمانات والتسهيلات المناسبة لهذه الاستثمارات بهدف زيادة حجم الاستثمارات المشتركة سيسهم بشكل كبير في زيادة فرص العمل للعمالة السورية كونها مشاريع مستدامة.

لا يمكن لبرامج سبل العيش أن تحقق النجاح المطلوب ما لم يخصص لها الدعم المناسب من قبل الحكومات المستضيفة للاجئين السوريين والمنظمات الدولية ذات الصلة. إذ تبين الأرقام الواردة في خطة الاستجابة الإقليمية المخصصة للاجئين السوريين في تركيا تدني مستوى أهمية تمويل قطاع سبل العيش مقارنة بالقطاعات الأخرى ففي خطة عام 2015 -2016 بلغ حجم التمويل الذي تم استلامه 7 مليون دولار في حين أنه كانت متطلبات تمويل هذا القطاع 77 مليون دولار. وفي خطة 2016-2017 بلغ حجم التمويل الذي تم استلامه 11 مليون دولار في حين أنه كانت متطلبات تمويل هذا القطاع 92 مليون دولار. في حين بلغت متطلبات تمويل هذا القطاع في خطة 2017-2018 مبلغ 105 مليون دولار[115]. مما يدلل على تراجع

---

[114] ياسين السويحة، **صورة من مجتمع العمل السوري في اسطنبول**، مجلة الجمهورية نت، 28-01-2015: https://goo.gl/siDLH9

[115] Regional Strategic Overview, 2017-2018, op.cit.

أهمية هذا القطاع في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين في تركيا رغم أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين. حيث يعد توفر هذا الدعم من الآليات اللازمة لنجاح برامج سبل العيش وفقاً لرأي عينة الدراسة.

تلعب المنظمات ووكالات التنمية الدولية دوراً هاماً في تنمية سبل عيش اللاجئين في البلدان المستضيفة لهم نظراً للإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها، وفي قطاع سبل العيش يوجد مجموعة من المنظمات الدولية المعنية بهذا القطاع وتشمل منظمة العمل الدولية (ILO)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNWOMEN)، إضافة إلى شركائهم من المنظمات غير الحكومية. والتي تتضمن أهدافها في هذا القطاع تحسين سبل العيش والظروف المعيشية بما في ذلك ظروف عمل أفضل ولائقة لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة لهم. حيث يسهم كل من هذه المنظمات في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين في البلدان المستضيفة لهم.

وفي تركيا يبرز بشكل واضح الدور الذي تلعبه منظمة العمل الدولية في هذه الخطة من خلال قيامها بالتنسيق والتعاون مع العديد من المؤسسات التركية العامة ذات الصلة بقطاع سبل العيش. حيث قامت المنظمة عام 2015 بتقديم استراتيجية واستجابة شاملة لأزمة اللاجئين السوريين. وتتألف هذه الاستراتيجية من ثلاث نقاط رئيسية تشمل زيادة توافر عرض عمل منتج وكفؤ وماهر لتسهيل نفاذ اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المستضيفة لهم إلى العمل اللائق، ودعم البيئة الممكنة لتنمية الأعمال والنمو الاقتصادي في قطاعات ومواقع جغرافية محددة لمعالجة خلق فرص العمل، وتحفيز فرص رواد الأعمال من اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة، وتقديم الدعم لتعزيز مؤسسات وآليات حوكمة سوق العمل لمساعدة تركيا في تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة. وتتضمن الاستراتيجية كذلك مجموعة من المشاريع تشمل مشروع استجابة منظمة العمل الدولية للتدفق السوري في تركيا، ومشروع تحسين سبل العيش وفرص العمل اللائق للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، ومشروع تحسين إدماج سوق العمل للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة، ومشروع تعزيز فرص العمل اللائق للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة[116].

في مؤتمر لندن الذي عقد في عام 2016 لدعم اللاجئين السوريين، تعهد المجتمع الدولي بما فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمية التابع لمنظمة (FAO)، ومنظمة العمل الدولية بتعزيز برامج توفير فرص العمل من قبيل مبادرة "الشراكة من أجل الفرصة" وتوفير فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة والوصول إلى الأسواق الخارجية، وتبنى المؤتمر هدفاً طموحاً يتمثل في توفير (1.1) مليون فرصة عمل للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المستضيفة بحلول عام 2018[117]. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من العمل على تنشيط التنسيق الإنمائي وإشراك القطاع الخاص، والتفاعل بين جهود التنمية وجهود المساعدة الإنسانية، وتعهد البلدان المستضيفة للاجئين السوريين والفاعلين الدوليين بالتزامات جريئة بهذا الخصوص.

[116] **Syrian Refugees: ILO's Response to Syrian Refugee Crisis,** International labor Organization: https://goo.gl/oujZ5P
[117] **Co-hosts declaration from the Supporting Syria & the Region Conference**, London, 04-02-2016: https://goo.gl/PnLqmQ

في المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت آلية القيام بحملات توعية مجتمعية للاجئين السوريين حول كيفية البحث عن فرص العمل بدرجة أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" بنسبة تقل عن (60%) وفقاً لرأي عينة الدراسة.

يعد تحسين قدرة اللاجئين السوريين على الوصول للمعلومات من الآليات الهامة التي تساعدهم على الحصول على فرص العمل المناسبة، ويشكل هذا هدف رئيسي للحكومة التركية وللفاعلين الإنمائيين في هذا البلد. حيث قامت الحكومة التركية بتخصيص 50 مركز للمجتمعات المحلية في جميع المناطق التي تشهد تمركز كبير اللاجئين السوريين يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات لهم تشمل التوعية المجتمعية بخصوص فرص العمل والإسكان والرعاية الصحية وتوفير المصادر لتعريف اللاجئين بحقوقهم بموجب القانون التركي وتعريفهم بالثقافة التركية وبتوقعاتهم في أماكن العمل لدى الشركات التركية. وتقود هذه المراكز مجموعة من الوكالات التركية والدولية مثل الهلال الأحمر التركي والبلديات والمنظمات الدولية غير الحكومية. وهي مدعومة بشكل جيد من غرف التجارة المحلية والبلديات والمنظمات الدولية مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[118]. كذلك عملت منظمة العمل العادل على توحيد الجهود للالتزام بمعايير العمل الدولية وتحسين ظروف عمل اللاجئين السوريين، متضمنة نشر العديد من التقارير والتوجيهات المرتبطة بعمل اللاجئين السوريين لجميع الجهات ذات الصلة في تركيا منذ عام 2014، وقامت بجهود تعاونية مستمرة طوال عام 2015 دعت فيها الحكومة التركية لإصدار تصاريح عمل قانونية للاجئين[119][120].

وفي هذا الإطار أطلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين موقعاً إلكترونياً في عام 2017 وأطلق عليه اسم "مساعدة" يهدف لخدمة اللاجئين في تركيا[121]، بحيث يمكنهم الوصول بسهولة للمعلومات المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم والخدمات المقدمة لهم عبر الموقع بما فيها المعلومات عن سبل العيش. وتعد هذه المبادرة إضافة قيمة في حياة اللاجئين السوريين في

تركيا الذي عانوا خلال السنوات الماضية من عدم وضوح وتعقيد القرارات المتعلقة بهم وإجراءاتها، خاصة مع وجود حاجز اللغة التركية بشكل أساسي[122].

6. القطاعات الاقتصادية لتنمية سبل العيش

يبين الشكل (23) أهم القطاعات التي لا بد من التركيز عليها لتنمية سبل العيش للاجئين في تركيا. فمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة يأتي قطاع التجارة في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي لا بد من التركيز عليها لتأمين سبل عيش للعمالة السورية اللاجئة. إذ ترى نسبة (79%) من العينة كون هذا القطاع ذو أهمية "مرتفعة" و"مرتفعة جداً" ، حيث يمكن الاستفادة من اللاجئين السوريين لتوسيع فرص النشاط التجاري مع البلدان العربية من خلال تصدير المنتجات التركية إلى أسواق هذه الدول من خلال اتفاقيات التعاون التجاري بين تركيا وهذه الدول، وتتركز الكثير من المشاريع التجارية السورية في تركيا في قطاع الاستيراد والتصدير مع ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية نتيجة التقارب

[118] **Jobs Make the Difference: Expanding Economic Opportunities for Syrian Refugees and Host Communities**, Ibid.
[119] Fair labor association, **Syrian Refugees working in Turkey**, 01-10-2014: https://goo.gl/HQUVVK
[120] Participation of foreigners in the Turkish labor market under the temporary protection act" roundtable – summary & outcomes report, Ethical Trading Initiative & Fair labor association, 06-03-2015: https://goo.gl/Q6kU9r
[121] http://help.unhcr.org/turkey/ar/
[122] **المفوضية العليا تطلق موقعاً إلكترونياً لمساعدة اللاجئين في تركيا**، موقع أورينت نت، 01-08-2017: https://goo.gl/9kFNEx

الاقتصادي بينهما[123]. في حين أن الكثير من الصناعيين السوريين لم يستطيعوا منافسة الصناعيين الأتراك لتسويق منتجاتهم داخل السوق التركي، لذا قاموا بالاستفادة من الخبرة الجيدة والعلاقات التجارية التي يمتلكونها في التصدير لأسواق الدول العربية. ومن جانب آخر تشير الإحصاءات الصادرة عن الحكومة التركية أن حجم التبادل التجاري مع سورية تجاوز مستواه قبل النزاع[124]، مما يشكل فرصة كبيرة في تطوير حجم هذا التبادل بوجود العديد من التجار السوريين داخل تركيا ممن يملكون الدراية الكاملة بواقع السوق السورية واحتياجاتها.

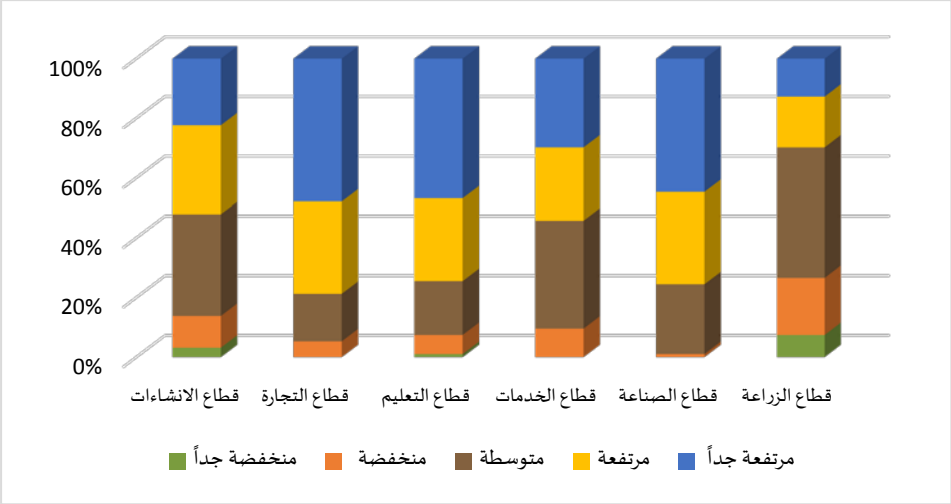

الشكل (23) يبين القطاعات الاقتصادية التي ينبغي التركيز عليها لتنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا

في حين حلّ في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة (75.5%) من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". إذ يعد قطاع الصناعة من القطاعات الأكثر قدرة على استيعاب العمالة السورية اللاجئة، كون العديد من هذه العمالة كان ضمن القطاع الصناعي في سورية قبل انتقالها إلى تركيا، لذا ترى عينة الدراسة أهمية هذا القطاع في حياة اللاجئين السوريين داخل تركيا، وبالتالي لا بد من تقديم التسهيلات للمستثمرين السوريين في القطاع الصناعي لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة السورية وبشكل خاص في الصناعات النسيجية والبلاستيكية والألبسة القطنية والتي استطاع السوريين أن يثبتوا جدارتهم فيها داخل تركيا[125]. إلى جانب تذليل جميع الصعوبات ومعالجة جميع المشكلات التي تواجهها هذه العمالة كما بينا سابقاً في هذه الدراسة.

في المرتبة الثالثة جاء قطاع التعليم بنسبة (74%) من حيث درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". مع بدء توافد اللاجئين السوريين إلى تركيا لعب قطاع التعليم دوراً هاماً في استيعاب جزء من العمالة السورية المؤهلة علمياً مع سماح الحكومة التركية افتتاح مراكز التعليم المؤقت للطلبة السوريين إلى جانب المدارس العربية والدولية المتواجدة في تركيا. حيث ترى عينة الدراسة أن هذا القطاع من الأهمية بمكان في قدرته على استيعاب الكثير من حملة المؤهلات العلمية

[123] **مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية إلى 70 مليار دولار: ارتفع بنسبة 300 % في 10 سنوات**، جريدة الشرق الأوسط، 17-12-2016: https://goo.gl/QUCnvk

[124] **التبادل التجاري بين سورية وتركيا تجاوز مستواه قبل الحرب**، وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء 25-10-2016: https://goo.gl/mCFHch

[125] عمر أحمد، **تركيا وجهة مفضلة للصناعيين السوريين**، موقع الجزيرة نت، 05-09-2015: https://goo.gl/u5q26E

الذين لا يتقن الكثير منهم اللغة التركية للتوظف في قطاعات اقتصادية أخرى. في حين حلّت قطاعات الخدمات والإنشاءات والزراعة في المراتب الأخيرة على التوالي وفقاً لرأي عينة الدراسة.

7. برامج تنمية سبل العيش

تقسم برامج سبل العيش للاجئ عادة إلى نوعين من الاستراتيجيات، أولاً، **استراتيجيات جانب العرض** وتهدف إلى دعم القدرة على توظيف اللاجئ أو تسهيل الحصول على عمل أو ريادة الأعمال وبالتالي تعظيم رأس المال البشري والمالي للاجئ، وتشمل برامج بناء المهارات مثل التدريب على مهارات العمل واللغة والتدريب المهني، وبرامج التدريب والنفاذ إلى المعلومات وتقنيات الاتصال، أو تزويد اللاجئين بأصول سبل العيش أو الموارد المالية مثل مبادرات التأمين الصغير والتمويل الصغير. وثانياً، **استراتيجيات جانب الطلب** وتهدف إلى خلق فرص العمل أو ربط اللاجئين مع أرباب العمل، أي تحسين الحالة الاقتصادية للاجئين عن طريق التخفيف من المعوقات المرتبطة بالنفاذ إلى السوق والمجتمع المضيف وإدراك أرباب العمل أو السياسات الحكومية لهم.

تمثل القدرة على فهم وتحليل استراتيجيات سبل العيش للاجئين متطلب أساسي لتحسين التدخلات في هذا القطاع. ولكن غالباً ما تخفق برامج سبل العيش المخصصة للاجئين في إحداث التأثير التنموي المطلوب في الدول المستضيفة لأسباب عدة منها ما يتعلق بتصميم وتنفيذ هذه البرامج بدون تشخيص المشهد الاقتصادي والسياسي المحلي، ومدى دعم الحكومات لبناء برامج سبل عيش مستدامة للاجئين. ومدى كون تصميم هذه البرامج مرن ومستجيب للحاجات المحلية والشروط المحددة[126]. ومنها ما يتعلق بكيفية تقييم هذه البرامج من حيث آثارها على حياة اللاجئين، إلى جانب النقص في التنسيق بين الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والفاعليين المحليين الملتزمين بدعم اللاجئين وتنمية سبل عيشهم، والنقص في تدريب موظفين ذوي اطلاع ومدربين لتصميم وتنفيذ هذه البرامج. ويبين الشكل (24) بعض برامج سبل العيش التي ينبغي التركيز عليها لتنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا وتشمل استراتيجيات في جانبي العرض والطلب.

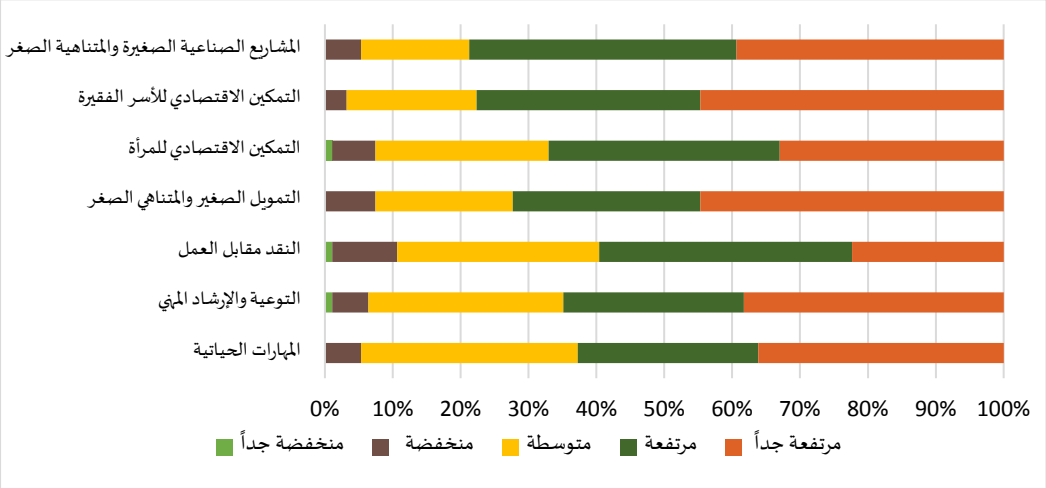

الشكل (24) يبين برامج سبل العيش التي ينبغي التركيز عليها لتنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا

(126) De Vriese, M, **Refugee livelihoods: A review of the evidence**, The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, 2006, Geneva, P.36.

حلّ بالمرتبة الأولى برنامج **بناء ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر** بنسبة (74%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً" وفقاً لرأي عينة الدراسة. حيث تلعب المشاريع الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للاجئين السوريين في تركيا، من خلال قدرتها على توظيف نسبة جيدة من العمالة السورية اللاجئة وبالتالي إيجاد مصادر ثابتة من الدخل والتقليل من نسب البطالة والفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة لهم. وقد تقدمت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في هذا الإطار بمشروع يهدف إلى منح اللاجئين السوريين في مدن غازي عنتاب وآضنة وشانلي أورفة التركية الفرصة لإعانة عائلاتهم والتقليل من الاعتماد على المساعدة الإنسانية من خلال تزويدهم بالمعدات اللازمة لتأسيس مشروعاتهم الصغيرة[127].

في حين حلّ بالمرتبة الثانية كل من برنامج **التدريب والتعليم التقني والمهني وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة** بنسبة (73%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". إذ يعد التدريب والتعليم المهني من أكثر البرامج الشائعة لدى المنظمات والهيئات الحكومية المعنية بسبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا. ورغم انتشارها الكبير نسبياً، يعتقد الكثير من اللاجئين على نطاق واسع أنها برامج غير ناجعة لعدم صلتها بسوق العمل، ويرون أنه لا بد من حصر هذه البرامج ببرامج ذات صلة واضحة بالقطاع الخاص من حيث جعلها تتسم بقدر أكبر من الطابع العملي. إذ يلعب التصميم الناجح لهذه البرامج وارتكازها على الكفاءة وتناسبها مع السياق الاجتماعي واحتياجات سوق العمل المحلي، دوراً هاماً في الحد من الفقر وضمان إدماج هذه العمالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين المشاريع المقدمة في هذا الإطار مشروع تقدم به (UNDP) يتضمن إنشاء مركزي تدريب مهني في مدينة غازي عنتاب يستهدف قطاعي الخدمات والصناعة لزيادة توظيف اللاجئين والمجتمع المضيف فيهما[128]. كذلك يلعب برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة للاجئين السوريين دوراً هاماً في تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لها، من خلال توسيع فرص سبل العيش أمامها وبناء قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص، وغالباً ما يكون هذا البرنامج على شكل استجابات عاجلة هدفها توليد دخل لهذه الأسر بما يضمن لها العيش الكريم والخروج من حالة الاعتماد على المساعدات الى توفير دخل مستقل ومستقر ومستدام.

في المرتبة الثالثة حلّ برنامج **التمويل الصغير والمتناهي الصغر للمشاريع** بنسبة (72%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". حيث تعد قضية تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من أكبر المعوقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع من اللاجئين السوريين في تركيا نظراً لامتناع البنوك التركية ومؤسسات التمويل الصغير عن إقراضهم، وقلة عدد وكالات التمويل المحلية أو الدولية لتمويل مشاريعهم داخل تركيا. وفي هذا الإطار قدم بنك الاستثمار الأوروبي مبادرة تمثلت في تقديم التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة من المواطنين الأتراك واللاجئين السوريين في مدينة غازي عنتاب[129].

في المرتبة الرابعة حلّ برنامج **ريادة الأعمال والمبادرات الإبداعية لكسب الرزق** بنسبة (69%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". حيث تعد قضية استغلال رأس المال المادي والفكري مكون مهم لدى اللاجئين السوريين لإيجاد فرص عمل جديدة تمكنهم من إثبات جدارتهم وأنفسهم في الحياة الاقتصادية للبدان المستضيفة لهم. إذ ترى عينة الدراسة أن

(127) **IOM Backs Syrian Small Business Development in Turkey**, International Organization for Migration, 14-03-2017, https://goo.gl/FXr2Pz

(128) **Expanding markets, generating jobs, fostering hope: UNDP portfolio for economic oppurtunities and sustainable livelihoods in the Syria crisis response**, UNDP, 2016.

(129) **Syrian refugee crisis: the EU's bank calls for an ambitious response**, European Investiment Bank, 04-02-2016.

توفير هذا البرنامج للاجئين السوريين في تركيا سيعزز من قدرات اللاجئين السوريين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في حال توفير الآليات المناسبة التي تساعد رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم الخاصة. وقد انتشرت في تركيا مؤخراً العديد من المبادرات في هذا الخصوص مثل مشروع İMEC VAKİT الذي تم تأسيسه في عام 2017 من طرف جمعية HABİTAT التركية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في 14 مدينة تركية. ويهدف المشروع إلى النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين السوريين وتأسيس حياة اقتصادية سليمة لهم من خلال خلق فرص العمل. ويتكون البرنامج من أربعة مجالات رئيسية تشمل بناء المهارات المهنية، ودعم ريادة الأعمال، ودعم التوظيف، والتوافق الاجتماعي للشباب[130]. كذلك يوجد برنامج مشترك بين البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغرفة تجارة غازي عنتاب لدعم وتشجيع رواد الأعمال الأتراك والسوريين في مدينة غازي عنتاب والمناطق المحيطة بها[131]. وفي هذا الإطار يقدم المنتدى الاقتصادي السوري في مدينة غازي عنتاب العديد من الأنشطة الداعمة لرواد الأعمال السوريين كالتدريب والإرشاد والمشاركة بالمعلومات، ويسعى المنتدى كذلك إلى إطلاق المنصة التعليمية الإلكترونية الذي ستتيح للشباب السوري الاستفادة من الدورات التدريبية لتطوير مهاراتهم وقدراتهم[132]. إلى جانب بعض المبادرات الأخرى من داخل وخارج تركيا.

وتفيد العديد من التقارير الميدانية عن تحقيق رواد الأعمال السوريين عن نجاحات جيدة في سوق العمل التركي[133]. ولكن لا تخلو تجارب العديد من رواد الأعمال السوريين من الصعوبات بسبب تأخر تطبيق هذه المبادرات وغياب حاضنات أعمال لتوفير الدعم اللازم لنجاحها في سوق العمل التركي[134].

في المرتبة الخامسة حلّ برنامج **التمكين الاقتصادي للمرأة** بنسبة (67%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً".

بعد انتقالهن إلى تركيا وفقد العديد منهن للمعيل تجد النساء السوريات أنفسهن مضطرات لتحمل أعباء إعالة أسرهن نتيجة لظروف الحياة المادية الصعبة ومحدودية الدعم المادي المقدم[135]. إذ ترى عينة الدراسة ضرورة إيلاء برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الاهتمام الكافي من قبل المنظمات والحكومة التركية، من خلال تصميم برنامج مرتكز على الأسرة يتلاءم وطبيعة عمل المرأة ويهدف بشكل أساس إلى توليد الدخل للأسرة التي تعيلها ويرتكز هذه البرامج بشكل أساس على توسيع فرصها الاقتصادية المتاحة ومساعدتها في الولوج إلى سوق العمل من خلال مجموعة من التدابير تشمل بناء المهارات والمعارف والقدرات الإنتاجية لها عبر التدريب المهني. وقد تم تقديم مبادرات عدة في هذا الإطار من قبل منظمات المجتمع المدني مثل مبادرة مراكز التكامل الاجتماعي لجمعية "المرأة والديمقراطية" التركية التي تهدف إلى ضمان اندماج اللاجئات السوريات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[136]، ومبادرة منظمة "مشروعات صغيرة في إسطنبول"

---

(130) UNHCR & Habitat, **IMECE: Co-production for a shared future:** https://goo.gl/vHmiBv

(131) Olga Rosca, **EBRD and Gaziantep Chamber of Commerce join forces to support businesses in Turkey's south-east**, 23 Feb 2017, European Bank for Reconstruction and Development: https://goo.gl/h1uc6f

(132 Selen Ucak, **The Unique Opportunity for Syrian Entrepreneurs: A Conversation with the Syrian Economic Forum**, Building Market Organization, 15-11-2016: https://goo.gl/doKS7H

(133) Mehul Srivastava, **Syrian refugee entrepreneurs boost Turkey's economy,** Financial Times, 16-05-2016: https://goo.gl/AChmHw

(134) أنظر في ذلك: **حاضنات الشباب السورية الاقتصادية بين الواقع والتحدي**، مركز الحوار السوري، ندوة حوارية بتاريخ 23-09-2017: https://goo.gl/QsvVXK

(135) مصطفى محمد، **في عنتاب .. لاجئات سوريات يعملن في بإنتاج الأغذية المصنعة لدفع الفاقة عن أسرهن**، موقع اقتصاد مال وأعمال السوريين، 12-10-2015: https://goo.gl/GYLCF2

(136) سعيد عبد الرزاق، **مراكز التكامل الاجتماعي تشجع السوريات على الاندماج في المجتمع التركي**، جريدة الشرق الأوسط، 11-11-2017: https://goo.gl/zvLiMS

السورية التي تديرها مجموعة من المتطوعين لمساعدة اللاجئين السوريين وخاصة النساء من خلال التعليم ودعم سبل كسب الرزق[137]. كذلك تقدم (UNDP) بمشروع يهدف إلى دعم تكيف النساء السوريات للحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول[138].

وهناك مبادرات لمنظمات من خارج تركيا مثل مبادرة المؤسسات والجمعيات الإنسانية الكويتية في إنشاء مشاغل كويتية للخياطة في المدن الجنوبية التركية في إطار جهودها للمساعدة والتخفيف من معاناة اللاجئات السوريات من خلال تمكينهن ليقمن بدورهن في رعاية أبنائهن وخاصة ممن فقدن المعيل[139]. إلا أن هذه المبادرات اتسمت بمحدوديتها، مما اضطر الكثير من اللاجئات السورية ذوات الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي إلى التوجه نحو أنماط سلبية للتكيف.

في المرتبة السادسة حلّ برنامج التوعية والإرشاد المهني بنسبة (64%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". وتكمن أهمية هذا البرنامج في كونه يساعد الباحثين على اكتشاف قدراتهم واتخاذ القرارات الصحيحة بشأن اختيار المهن المناسبة لمهاراتهم. يوفر الكثير من الوقت والجهد على العمالة السورية في بحثها عن فرص العمل ومعرفة حقوقها وواجباتها في سوق العمل التركي، مما يساعدها على تحقيق الاستقرار في المنشآت التي يعملون فيها ويمنع استغلالها من قبل أرباب العمل. وقد عكفت عدد من المنظمات مؤخراً على تقديم دورات متخصصة في هذا المجال منها وكالة العمل التركية İŞKUR وعدد من منظمات المجتمع المدني السورية والتركية.

جاء **برنامج المهارات الحياتية** في المرتبة السابعة بنسبة (62%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". حيث تعد المهارات الحياتية ذات تأثير هام بالنسبة لنجاح العمالة السورية في سوق العمل، وتشمل المهارات السلوكية والاجتماعية ومهارات العلاقات بين الأشخاص، إذ يساعدها على تكوين علاقات ناجحة وتجنب الأزمات التي تواجهها وتزيد من قدرتها على إيجاد حلول مبتكرة لهذه المشاكل. ويسهل من عملية اندماجها في المجتمع التركي.

حلّ في المرتبة الأخيرة **برنامج النقد مقابل العمل** بنسبة (60%) من درجة الأهمية "المرتفعة" و"المرتفعة جداً". يعد هذا البرنامج من البرامج الأكثر رواجاً في البيئات التي تتسم بعدم الاستقرار كما في الداخل السوري، نظراً لسعي السكان لتأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش. في حين يفضل اللاجئون تأمين فرص عمل أكثر استقراراً في بيئاتهم الجديدة مع طول فترة إقامتهم فيها.

---

[137] **مشاريع صغيرة لتمكين اللاجئات السوريات والاستثمار في مستقبلهن**، إذاعة الأمم المتحدة، 17-06-2017: https://goo.gl/6i1Gho

[138] **Support to Adaptation of Syrian Women Living in Southeast Anatolia to Social and Economic Life**, UNDP Turkey: https://goo.gl/rKTggD

[139] **المشاغل الكويتية للخياطة بتركيا تعد سلاحاً للمرأة السورية لتربية أيتامها**، صحيفة الأنباء الكويتية، 05-12-2016: https://goo.gl/LMYq1Q

رابعاً: الاستنتاجات

– الخصائص العامة للعمالة السورية اللاجئة

تتركز النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين في الفئة العمرية (18-59) بنسبة (28.3%) لدى الذكور ونسبة (23.6%) لدى الإناث، وهي من الفئة العمرية الشابة. في حين بلغ مجموع القوى البشرية للاجئين السوريين في تركيا (1.906.618)، يشكل الذكور فيها نسبة (55%)، في حين تشكل الإناث فيها نسبة (45%). ووفقاً لبعض التقديرات هناك أكثر من 1.7 مليون لاجئ سوري أي ما يعادل (61%) من النسبة الكلية لمجموع اللاجئين السوريين في تركيا هم في سن العمل والذين يتركز غالبيتهم في الفئة ذات التعليم المحدود وما دون الثانوي لكلا الجنسين. نتيجة لانقطاع نسبة كبيرة منهم عن مواصلة تعليمهم بعد القدوم إلى تركيا، وهجرة النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة من تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية. في حين قدرت نسبة البطالة في صفوف اللاجئين السوريين بـ (17.2%)، وقدرت نسبة المشتغلين من الجنسين بـ (31%)، وشكلت نسبة الإناث المشتغلات منها (17%)، في حين بلغت نسبة ممن هم خارج قوة العمل (52%). وتتركز غالبية العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل غير الرسمي في قطاعات النسيج والإنشاءات والزراعة الموسمية. وفيما يتعلق بإقامات العمل النظامية للسوريين في تركيا فقد بلغ مجموعها منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2016 (20981) إقامة عمل وهو ما يمثل (1%) فقط من مجموع اللاجئين في سن العمل. وفيما يتعلق بتأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل التركي أنه وبشكل عام كان تأثير تدفق اللاجئين السوريين على أسواق العمل التركية محدوداً، حيث ارتفعت معدلات البطالة في بعض المدن التركية المتاخمة للحدود السورية خلال السنوات القليلة الماضية، في حين ارتفعت مؤشرات التنمية الاقتصادية في مدن أخرى بعد قدوم عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين الذين نقلوا رؤوس أموالهم إلى تركيا مما شكَّلَ عاملاً هاماً في استحداث العديد من فرص العمل للسكان المحليين وأسهم في تنمية هذه المدن. أما بالنسبة للصورة الذهنية المدركة للعمالة السورية اللاجئة عند المواطنين الأتراك، فهناك تباين في هذه النظرة على مر السنوات الست الماضية مع طول أمد وجود اللاجئون السوريون وتوقع بقائهم في تركيا لفترة طويلة. وفيما يتعلق بمصادر دخل اللاجئين السوريين خارج القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فقد تنوعت هذه المصادر، وجاء في مقدمتها الاعتماد على السحب من المدخرات الشخصية والاعتماد على الأعمال الحرة كمصادر أساسية للدخل.

– تحديات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين

توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات التي أثرت سلباً على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا، ويمكن تصنيفها في ثلاثة تحديات رئيسية، يتمثل التحدي الأول بالمشكلات التي تتعرض لها العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل التركي وهي ترتبط بشكل أساسي بكل من قوانين العمل والأجور والتعويضات وبيئة العمل المادية. حيث كان لهذه العوامل تأثير كبير على تنمية سبل العيش وفقاً لرأي عينة الدراسة ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى كون النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة تعمل في القطاع غير الرسمي الذي يحرمها من العديد من الحقوق والامتيازات العمالية

ويجعلها عرضة للاستغلال والانتهاكات في ظل نقص وضعف القوانين والتشريعات الناظمة لعملها كونها غير مشمولة بالقوانين الخاصة باللاجئين وإنما تعمل تحت مسمى الحماية المؤقتة.

فيما يتمثل التحدي الثاني بالمعوقات التي تعرقل تنمية سبل العيش داخل تركيا، وترتبط هذه المعوقات بشكل أساسي بمجموعة من الفواعل الأساسية في قطاع سبل العيش، وتتمثل بكل من الحكومة التركية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية إلى جانب اللاجئين السوريين أنفسهم. ففي جانب المعوقات المرتبطة بالحكومة التركية والوضع السياسي في تركيا، حلّ كل من عدم وضوح واكتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين، وعدم تبني الجهات الحكومية سياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل العيش في مقدمة هذه المعوقات. تلتها المعوقات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني واللاجئين السوريين والتي كان من أبرزها ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية، وضعف التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية، وغياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في قطاع سبل العيش.

في حين تمثل التحدي الثالث بالآليات المرتبطة ببرامج تنمية سبل العيش والتي تشترك فيها العديد من الفواعل على المستوى المحلي والدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين. وجاء في مقدمة الآليات المرتبطة بالحكومة التركية تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين، وتفعيل بنك معلومات خاص بكفاءاتهم ومهاراتهم وتحديثه دورياً، والعمل على تأسيس نقابة للعمال السوريين معترف بها من جانب السلطات في تركيا، وتسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل. بينما حلّت في مقدمة الآليات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني وأرباب العمل كل من تنفيذ برامج تأهيل مهني للاجئين السوريين من قبل الهيئات التركية والدولية، وتفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش، وتأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأتراك. وفيما يتعلق ببرامج تنمية سبل العيش حلّت في مقدمة هذه البرامج كل من برامج بناء ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر، والتدريب والتعليم التقني والمهني، وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، والتمويل الصغير والمتناهي الصغر للمشاريع. ومن جانب آخر توصلت الدراسة إلى أن أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين وفقاً لرأي عينة الدراسة، تمثل بكل من قطاعات التجارة والصناعة والتعليم على التوالي.

خامساً: التوصيات والمقترحات

يمكن وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات للفواعل الأساسية في هذا القطاع وفقاً لما يلي:

– الحكومة التركية

إن تعامل الحكومة التركية مع العمالة السورية اللاجئة يتطلب مدخلاً مزدوجاً للتعامل معهم، باعتبارهم بحكم اللاجئين الذين ينشدون الأمان في تركيا، إلى جانب كونهم في الوقت ذاته عمالة اقتصادية نشطة تبحث عن فرص للعمل أو الاستثمار. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن أن تعمل عليها الحكومة التركية لتنمية سبل العيش لهذه العمالة:

- العمل على تأسيس قاعدة بيانات للعمالة السورية وإتاحة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة، بالتعاون مع الحكومة السورية المؤقتة، بهدف المساعدة على تأمين فرص العمل لها حال توفرها للحد من معدلات البطالة في صفوفها.
- وضع آليات مناسبة لتقييم أصحاب المؤهلات العلمية في صفوف اللاجئين السوريين وإطلاق برامج تتضمن إكسابهم المهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل وتعظيم الاستفادة منهم في قطاعات الاقتصاد التركي.
- تطبيق برامج التدريب المهني للتشغيل المضمون بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتأهيل العمالة اللاجئة لتدعيم مهارات وقدرات اللاجئين وتأمين فرص العمل المناسبة لهم.
- إجراء مسوحات وإعداد تقارير ونشرات إحصائية دورية عن سبل عيش اللاجئين السوريين وجعلها متاحة للمهتمين، للاستفادة منها في تصميم برامج سبل عيش ملائمة وفقاً للمدن التركية وإمكانيات اللاجئين.
- دعم وكالات ومؤسسات توظيف اللاجئين السوريين وتقديم التمويل والتسهيلات اللازمة لها وزيادة مستوى التنسيق بينها وبين المؤسسات الحكومية والجهات ذات الصلة، من أجل تسهيل عملية توظيف اللاجئين السوريين.
- التركيز على وضع الضوابط القانونية الملائمة لعمل اللاجئين السوريين بما يتلاءم مع بيئة سوق العمل التركي ولا يؤدي إلى خلق أي توتر مع العمالة المحلية والمجتمعات المستضيفة لهم بسبب المنافسة غير العادلة في الحصول على الوظائف.
- تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا تحت إشراف نقابة العمال التركية، تعمل على عرض جميع المشكلات التي تواجه العمالة السورية وتسعى إلى معالجتها بالتعاون مع الجهات التركية المختصة.
- عقد لقاءات دورية مع أرباب العمل السوريين للوقوف على مشكلاتهم وتذليل جميع الصعوبات التي يواجهونها في سوق العمل.
- زيادة التنسيق والتعاون بين الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية التركية والسورية والأجنبية لبلورة رؤية مستقبلية مشتركة لبرامج سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا.
- تحديد القطاعات الاقتصادية والمدن الصناعية التي تحتاج إلى قوى عاملة إضافية، وتخصيص جزء من فرص العمل المتاحة فيها للاجئين السوريين، والعمل على وضع خطط لإعلامهم وتشجيعهم على الانتقال إلى تلك المدن بطريقة مخطط لها ومنظمة.
- ترجمة قوانين العمل إلى اللغة العربية على شكل كتيبات ونشرات وتوزيعهاعلى اللاجئين السوريين لتوعيتهم بحقوقهم ولمنع استغلالهم من أي طرف.
- بناء قاعدة بيانات للمستثمرين وأرباب العمل السوريين ومجالات أعمالهم واهتماماتهم، بغية استيعاب أكبر عدد من العمال السوريين لديهم.
- دعم برامج لحماية الأطفال من الانخراط في العمل ودعم تعليمهم من خلال تخصيص إعانات لدعم سبل عيش ذويهم تلبي احتياجاتهم الأساسية بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية.
- إطلاع السكان المحليين من خلال وسائل الإعلام التركية المحلية عن وضع اللاجئين السوريين والمساعدات المقدمة لهم، للحد من الاحتقان الذي تغذيه المعلومات المضللة عنهم.

- العمل على إيجاد حوافز لدى أرباب العمل للالتزام بالتشريعات الخاصة بالعمالة السورية اللاجئة بدلاً من الاعتماد على آليات إنفاذ مكلفة لهذه التشريعات وبدون تحقيق الهدف المأمول منها مباشرة.
- التوسع في نشر دورات تعليم اللغة التركية للاجئين السوريين وجعلها متاحة لهم في مختلف المناطق وبما يتلائم مع ظروف عملهم واحتياجاتهم، نظراً لأهميتها في إكسابهم القدرة على النفاذ إلى سوق العمل.

– المنظمات غير الحكومية

- العمل على وضع آليات لاستدامة برامج سبل العيش وضمان نموها، مع ضرورة التوسع في إنماء برامج جديدة وتطوير ما هو قائم منها بما يتوافق مع بيئة الأعمال في تركيا.
- زيادة مستوى التنسيق مع الحكومة التركية لضمان تركيز جهود هذه المنظمات وتوجيهها بما يخدم تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في عموم المدن التركية.
- تأسيس صندوق مالي تعاوني بالتنسيق مع الحكومة التركية وبنوك التنمية الدولية لتقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر والمنح لرواد الأعمال من اللاجئين السوريين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- تقديم المنظمات الدولية المساعدة للمنظمات غير الحكومية التركية والسورية لبناء كوادر متخصصة في قطاع سبل العيش وإكسابهم المهارات اللازمة من خلال البرامج التدريبية ذات الصلة. بحيث تؤدي إلى تطوير قدرة هذه المنظمات في تنفيذ برامج سبل عيش فاعلة.
- الإشراك الفاعل لمنظمات المجتمع المدني السورية بالخطط والبرامج الخاصة بتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في خطط الاستجابة الإقليمية للمانحين الدوليين مما يزيد من فاعلية هذه المنظمات في خدمة اللاجئين السوريين.
- القيام بحملات توعية مجتمعية وتثقيفية عبر وسائل الإعلام للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل، حول حقوقهم وواجباتهم في سوق العمل وكيفية البحث عن فرص العمل.
- تقديم الدعم المتكامل والمساندة لأصحاب الرساميل الصغيرة ورواد الأعمال من اللاجئين السوريين لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها حامل أساسي لتنمية سبل عيشهم وخلق العديد من الفرص العمل.
- تأسيس برامج سبل عيش تستهدف تأمين فرص عمل خاصة بالفئات الضعيفة من اللاجئين مثل النساء والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة لتأمين حاجاتهم المعيشية وتأمين حياة كريمة لهم. وذلك بالتعاون مع الحكومة التركية ووكالات التنمية الدولية.

– أرباب العمل السوريين والأتراك

- تأسيس برامج مستدامة للتنسيق والتعاون بين أرباب العمل السوريين والأتراك لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة في جميع القطاعات، عن طريق اتحادات الغرف التجارية والصناعية في المدن التركية، وجمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك "موصياد"، وجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسياد".
- ضرورة تركيز أرباب العمل والمستثمرين السوريين على المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات الأجل الطويل لضمان القدرة على الاستمرار والمنافسة في سوق العمل وتأمين فرص عمل أكبر للاجئين السوريين.

- المساهمة في دعم برامج التدريب والتأهيل المهني للاجئين السوريين واستقطاب ما أمكن منهم للتخفيف من معدل البطالة لدى العمالة اللاجئة.
- التركيز على الجانب الإنساني عند توظيف العمالة السورية اللاجئة وعدم استغلال وضعها القانوني والمادي لتحقيق مكاسب مادية أكبر على حساب معاناة هذه العمالة.
- إحداث شركات مساهمة سورية تركية يساهم في رأسمالها رجال أعمال سوريين وأتراك، بهدف توفير فرص عمل للعمال السوريين.

خاتمة

تواجه تركيا باعتبارها أكبر بلد مستضيف للاجئين السوريين تحديات كبيرة؛ مع تخطي عدد من هم في سن العمل حاجز المليون لاجئ؛ وتزايد عدد التحليلات المتعلقة بهم والتي يسَّلِم الكثير منها بأن الغالبية الكبرى منهم سيبقون في البلاد على المدى الطويل حتى لو استقرت الأوضاع في سورية وأصبحت العودة احتمالاً واقعاً[140]. إلى جانب كون قضية اللاجئين السوريين في تركيا ليست مسألة انسانية فحسب، بل هي قضية تخضع للعديد من التجاذبات السياسية من قبل جميع الأطراف داخل وخارج تركيا.

منذ بداية انتقالهم إلى تركيا في بدايات عام 2011 وانتشارهم في العديد من المدن، واجه اللاجئين السوريين الكثير من التحديات في مختلف جوانب حياتهم، إلا أنه وعلى غرار العديد من حالات اللجوء الجماعية في جميع أنحاء العالم، فإن أحد أهم الشواغل الرئيسية لهم تجسد في تأمين سبل عيشهم والشعور بالأمان الاقتصادي الذي يسَّهل من عملية استقرارهم واندماجهم في المجتمع الذي تعد ظروف العمل الصعبة ومقارعة متطلبات المعيشة فيه من صميم حياة مواطنيه.

في هذا الإطار يواجه اللاجئين السوريين الكثير من المشكلات والتحديات في سوق العمل التركي المرتبطة بجميع الأطراف الفاعلة في هذا السوق، والتي تتمحور بشكل أساسي حول بيئة العمل والأجور والجانب القانوني، إلى جانب وجود عدد من المعوقات التي تحد من تنمية سبل العيش اللازمة لاستيعاب هذه العمالة داخل سوق العمل على مدار الأعوام الست الماضية. الأمر الذي أدى إلى خسارة تركيا للدفعة الأولى من الكفاءات والمؤهلات السورية التي لم تجد من يحتضنها عند قدومها مما اضطرها للمغادرة إلى أماكن أخرى كأوروبا وأمريكا بسبب غياب التكامل بين الجهود الحكومية والجهود المجتمعية لاحتوائهم.

مع استمرار تواجد اللاجئين السوريين في تركيا، لم تعد سياسة الحلول المؤقتة تجدي نفعاً مع هذا الكم الكبير من اللاجئين المنخرطين في سوق العمل والباحثين عنه، وما لم تتحرك الجهات المعنية في الحكومة التركية **لوضع حلول مستدامة لهذه المشاكل والعمل على بلورة طاقات العمالة السورية اللاجئة للاستفادة منها في الاقتصاد التركي**، فإن تأثيرها سينعكس سلباً على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى اللاجئين، مؤدياً في الوقت ذاته إلى حالة

[140] Kemal Kirisci, **Syrian Refugees and Turkey's Challenges: Going beyond Hospitality**, The Brookings Institution, May 2014.

من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لديهم وتأخر اندماجهم في المجتمع التركي، وبالتالي خلق مزيد من التوتر بينهم وبين السكان المحليين وما لذلك من تبعات سلبية على وجود اللاجئين السوريين في المستقبل.

سادساً: ملاحق الدراسة

السيد/السيدة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بإجراء دراسة تحليلية للوقوف على **واقع وتحديات تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا**.

يرجى التكرم بالمساهمة في إنجاز هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة مع الشكر المقدم لجهودكم واهتماكم.

1. **معلومات المستجيب:**

- **ضع إشارة (x) في الحقل المناسب.**

الجنس	**ذكر**	**أنثى**		
العمر	35-25	45-36	55-46	أكثر من 55
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	معهد	جامعة	
عدد سنوات وجودك في تركيا	أقل من سنتين	4-2 سنوات	أكثر من 4 سنوات	

2. **وفقاً لمعرفتك إلى أي حد يعتمد اللاجئون السوريين في تركيا على مصادر الدخل التالية؟**

مصدر الدخل	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض
تلقي المساعدة من منظمات إغاثة سورية			
تلقي المساعدة من منظمات إغاثة عربية ودولية			
المساعدات من الحكومة التركية			
مساعدة الأقارب			
سحب من مدخرات شخصية			
العمل في منظمات إغاثية سورية ودولية			
أعمال حرة			
أعمال غيرقانونية			
العمل في قطاع الخدمات			
العمل في قطاع التعليم			

العمل في قطاع الزراعة			
العمل في القطاع التجاري			
العمل في قطاع الصناعة			
العمل في القطاع الصحي			
العمل في قطاع الإنشاءات			
العمل في قطاع السياحة			
أخرى			

3. ما هي درجة توافر المشكلات التالية للاجئين السوريين في سوق العمل التركي؟

	المشكلة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	عدم توافر فرص العمل في بعض المدن التركية.					
2	انخفاض الأجور والتأخر في دفعها أو عدم دفعها من قبل أرباب العمل.					
3	زيادة عدد ساعات العمل اليومي فوق المعدل الطبيعي.					
4	تعرض العمالة السورية للانتهاكات والتجاوزات من قبل أرباب العمل.					
5	المعاناة من ظروف وأشكال عمل خطرة وغير لائقة صحياً واجتماعياً.					
6	وجود مظاهر للتمييز تمارس ضد العمال السوريين من حيث الأجر والترفيعات مقارنة بالعمال الأتراك.					
7	العمل الإضافي دون مقابل مادي.					
8	غياب الإجراءات والحماية القانونية المنصفة للعمالة السورية تجاه أرباب العمل.					
9	وجود توتر لدى العمالة التركية نحو العمالة السورية باعتبارهم منافس ومزاحم لهم في سوق العمل.					
10	عدم تمتع العمالة السورية بأي حقوق وظيفية أو حماية اجتماعية ملائمة.					
11	تخوف العمالة السورية من عدم القدرة على الحصول على فرص العمل في حال منحهم اذون عمل رسمية من الحكومة.					
12	عدم تمكن العمال حاملي بطاقة الحماية المؤقتة من العمل إلا في المدن المقيدين بها.					
13	غياب جهة رسمية ترعى مصالح العمالة السورية وتعالج مشكلاتهم في تركيا.					
14	تعرض العمال السوريين للإساءة والابتزاز والتهديد المستمر بالطرد من العمل من قبل أرباب العمل.					
15	عدم منح العمالة السورية التأمين الصحي والاجتماعي.					
16	اضطرار الكثير من أصحاب الشهادات الجامعية للعمل في مهن لا تتناسب ومؤهلاتهم.					

17	عدم الاستقرار في مكان العمل واضطرار العامل السوري للبحث عن ظروف عمل أفضل بشكل مستمر.					
18	عدم امتلاك الكثير من العمالة السورية بطاقة الحماية المؤقتة أو جواز السفر مما يضاعف من استغلالهم من أرباب العمل.					
19	تعرض الكثير من العمالة السورية لحالات النصب والاحتيال أثناء بحثهم عن العمل.					

4. ما هي درجة أهمية المعوقات التالية في الحيلولة دون تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا؟

	المعوق	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	تأمين سبل العيش ليس ضمن أولويات منظمات المجتمع المدني السورية والتركية والتي يتركز اهتمامها على الجانب الإغاثي فقط.					
2	عدم تبني الجهات الحكومية والنقابات المهنية التركية لسياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل عيش للاجئين السوريين.					
3	غياب وكالات التوظيف الخاصة بتأمين فرص العمل للاجئين السوريين، مما يضطرهم للوقوع بأيدي سماسرة التوظيف.					
4	ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية لتأمين سبل العيش للاجئين السوريين.					
5	ضعف المبادرات الفردية الخاصة من رجال الأعمال السوريين والأتراك لاستيعاب العمالة السورية في سوق العمل التركي.					
6	عدم وضوح واكتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين في تركيا.					
7	عدم وجود تعاون وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية لتأمين سبل عيش للاجئين السوريين.					
8	التعامل مع العمالة السوريين من قبل الحكومة التركية كعمالة مؤقتة لحين العودة إلى بلدهم.					
9	غياب البيانات الشاملة والمحدَّثة عن أعداد ومؤهلات اللاجئين السوريين ممن هم في سن العمل.					
10	غياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في التعاون مع الحكومة التركية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم وتنمية سبل العيش للعمالة السورية.					
11	عدم تناسب مهارات العمالة السورية مع سوق العمل التركي.					
12	عدم تمكن نسبة كبيرة من العمالة السورية من تعلم اللغة التركية.					
13	عدم تكيف اللاجئين السوريين للعمل لدى الأتراك بسبب الاختلاف في ثقافة وبيئة العمل.					

5. ما هي درجة أهمية كل من الآليات التالية لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا؟

	الآلية	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين في عموم المدن التركية.					
2	تخصيص جزء من الدعم الدولي المخصص للاجئين السوريين في تركيا لتنفيذ برامج تنمية سبل العيش داخل المدن التركية.					
3	تنفيذ برامج تأهيل مهني من قبل الهيئات التركية والدولية لمساعدة اللاجئين السوريين للانخراط في سوق العمل التركي.					
4	ضرورة توجه وكالات التنمية الدولية الداعمة إلى إدراج قطاع سبل العيش في طليعة أجندات عملها داخل تركيا.					
5	القيام بحملات توعية مجتمعية للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل حول كيفية البحث عن فرص العمل.					
6	قيام الحكومة التركية بتأطير مشاركة الجهات التركية والدولية الراغبة في مساعدة اللاجئين لتأمين سبل العيش ضمن استراتيجية موحدة بما يحقق الفائدة المرجوة منها.					
7	تفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين داخل تركيا.					
8	تسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل.					
9	اعفاء المستثمرين السوريين في تركيا من الشروط الخاصة بنسب توظيف العمالة السورية مقابل العمالة التركية.					
10	تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءات ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً وجعله متاحاً للجهات المهتمة بتوظيف اللاجئين.					
11	تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن للاجئين السوريين العمل فيها، بحيث لا يتأثر المجتمع التركي بعملهم.					
12	تأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأتراك لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة السورية.					
13	تقديم الحكومة التركية حوافز لأرباب العمل الأتراك لتوظيف العمالة السورية بشكل قانوني.					
14	تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا معترف بها من جانب السلطات التركية.					

6. برأيك أي من القطاعات التالية يعد ذو أولوية مرتفعة وينبغي التركيز عليها لتوفير سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا؟

القطاع	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
قطاع الزراعة					
قطاع الصناعة					
قطاع الخدمات					
قطاع التعليم					
قطاع التجارة					
قطاع الإنشاءات					

7. ما درجة أهمية البرامج التالية لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا؟

البرنامج	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
التدريب والتعليم التقني والمهني					
ريادة الأعمال والمبادرات الإبداعية لكسب الرزق					
بناء ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر					
التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة					
التمكين الاقتصادي للمرأة					
التمويل الصغير والمتناهي الصغر للمشاريع					
برامج النقد مقابل العمل					
برامج التوعية والإرشاد المهني					
برامج المهارات الحياتية					

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

مسار التنمية والاقتصاد